

تذکرہ نعتیہ

بسم اللہ الرحمن الرحیم

الحاج آقا روح اللہ موسوی نجفی

تقریباً شہین پور

علی

العروۃ الوثقی

من منشورات

مؤسسہ مطبوعاتی دارالعلم

رقم خیابان رقم

تلفن : ۳۶۴۹

سازمان چاپ

بسم الله الرحمن الرحيم
 مدبىس بالعدىتاب لعمروة الومى لىف
 بعدة الجبابرة فرسره مع العلقه عليها
 ولهم با صبح ولهم با جورث رتال
 روح الله الرحمن الرحيم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله
 الطاهرين و لعنة الله على اعدائهم اجمعين

المورد المتن	العاشية
مسألة ١ فى عباداته	و كذا فى مطلق اعماله كما يأتى.
٧ باطل	الا اذا طابق رأى من يتبع رأيه.
٨ هو الالتزام	بل هو العمل مستندا الى فتوى المجتهد ولا يلزم نشوه عن عنوان التقليد ولا يكون مجرد الالتزام والاخذ للعمل محققا له.
١٠ لا يجوز	على الاحوط.

المورد المتن	الحاشية
١١ اعلم	او مساويا
١٣ فيختار	على الاحوط الاولى
١٤ غير الاعلم	مع رعاية الاعلم منهم على الاحوط
١٥ الاعلم	على الاحوط
١٦ باطل	ان كان عباديا لعدم موافقته للواقع مع اعتبار قصد التقرب فيه
١٨ الاحوط	والاقوى هو الجواز مع الموافقة
٢١ تعين	على الاحوط فيه وفيما بعده
٢٢ المتجزى	الظاهر جواز تقليده فيما اجتهد فيه
٢٢ اعلم	مع اختلاف فتواه فتوى المفضول
٢٢ مقبلا	على الاحوط
٢٣ او ظنا	بل الظاهر كون حسن الظاهر كاشفا تعبديا
٢٤ يجب	عن العدالة ولا يعتبر فيه حصول الظن فضلا عن العلم
٢٨ لواطئ	الحكم في بعض الشرايط مبنى على الاحتياط
	بل يصح عمله اذا وافق الواقع او فتوى من يقلده اذا حصل منه قصد التقرب
٣٢ الى الاعلم	على الاحوط
٣٥ التقييد	بل صح مطلقا
٣٦ الاطمينان	لا يبعد اعتبار نقل الثقة مطلقا
٤٠ يكون	او كان في زمان العمل مكفأ بالرجوع اليه

المورد المتن	الحاشية
٤٢ وجب	على الاحوط فى الشك السارى وامام مع الشك فى بقاء الشرائط فلا يجب
٤٣ حرام	مع كون المال عينا شخصية لا تحرم على المحقق وان كان الترافع عنده والاخذ بوسيلته حراماً
٤٤ للعلم	قد مر ان حسن الظاهر كاشف عنها ولو مع عدم حصول الظن
٤٦ يشك	لا اشكال فيه
٤٩ الطرفين	مع موافقة احد الطرفين للاحتياط فالاحوط العمل على طبقه
٥٠ ان يحتاط	بان يعمل على احوط اقوال من يكون فى طرف شبهة الاعلامية فى الصورة الثانية على الاحوط
٥٤ الوصى	يعمل الوصى بمقتضى تقليد نفسه فى نفس الاستيجار الذى هو عمله واما الاعمال التى يأتى بها الاجير فيأتى على وفق تقليده و الاحوط مراعات تقليد الميت ايضا
٥٥ الى البايع	لا يبعد صحته بالنسبة اليه وكذا ساير المعاملات مع تمشى قصد المعاملة ممن يرى بطلانها
٥٦ الا اذا	محل اشكال
٥٩ قدم مافى	الا اذا كان الناقل نقل عدوله عما فى الرسالة
	فقدم قوله

المورد المتن	العاشية
٦٠ يجب	لا يجب مع امكان الاحتياط بل مطلقا اذا لم يكن محذور في العمل غاية الامر يعاد مع المخالفة للواقع او قول الفقيه
٦٠ تعين	الظاهر جواز الرجوع الى غير الاعلام في هذه الصورة
٦٠ اوثق	بل الاعلام منهم على الاحوط ومع عدم امكان تعيينه فمخير بين الاخذ بفتوى احدهم و ان كان الاولى الاخذ بالاثق
٦٠ لم يمكن	ولم يمكن الاخذ بفتوى مجتهد مطلقا
٦١ الاظهر	بل الاظهر البقاء على تقليد الاول ان كان فتوى الثالث وجوب البقاء وعلى تقليد الثاني ان كان فتواه جوازه وفي هذه الصورة يجوز اه العدول الى الحي ايضا
٦٢ يكفي	مر "معنى التقليد فلا يجوز البقاء الا مع تحققه بما مر"
٦٣ الاعلام	على الاحوط
٦٤ ولا يجوز	الا اذا كان فتواه اوفق بالاحتياط من فتوى الآخر لكن في العبادات يأتي رجاء
٦٥ العمل الواحد	اذا لم يكن باطلا على الرأيين مع العمل بهما

المورد المتن	الحاشية
فصل : في المياه	
١ من العالي	و كذا من السافل اذا كان بدفع وقوة كالفوارة فانه لا ينجس بملاقات العالي
٢ مضافا	اذا اخرج به الممزوج عن اطلاقه
٣ مضاف	الميزان حال الاجتماع بعد التصعيد فتد يكون المصعد هو الاجزاء المائية فيكون مطلقا بعد الاجتماع وقد يكون مضافا
٤ يطهر	لا يخ من اشكال
٦ يطهر	مر الا شكال فيه واطلاق التطهر على المستهلك لا يخ من مسامحة
٧ مشكل	لكن الفرضين ممتنع الوقوع
٩ تنجس	محل اشكال الا اذا حمل المتنجس اجزاء النجاسة بحيث يستند التغير اليها في الجملة
٩ لم ينجس	الاحوط في هذه الصورة والصورة الثالثة الاجتناب بل لا يخ وجوبه من قوة
١٣ ولم يحصل	الاقوى اعتبار الامتزاج في تطهير المياه مطلقا
١٨ طهر	مع الامتزاج كما مر
(فصل : الماء الجاري)	
١ من الاعلى	بقوة كالتسليم وشبهه و كذا لا ينجس الاسفل بملاقات الاعلى اذا كان لدفع وقوة الى الاعلى

المورد المتن	الحاشية
٢ ينجس	وينجس الاعلى في هذه الصورة بملاقات الاسفل
٥ مجرد الاتصال	بل لا ينجس على الاقوى لكن بحيث اذا خرج الماء المجتمع نبع
فصل: الماء الراكد	
لا يدر كه	اذا كان الجزء صغيراً بحيث يحتاج في ادراكه الى المكبرات والآلات المستحدثة لا يكون له حكم و كذا سائر النجاسات
لم تنجس	مع تساوى السطوح او ركود الماء و اما لو جرى من الاعلى الى الاسفل بحيث يكون بعضه مجتمعاً في الاعلى و بعضه في الاسفل و اتصالاً با نصاب الاعلى ففي تقوية كل منهما بالاخر اشكال بل تقوى العالى من السافل ممنوع نعم لا يضر بعض اقسام التسريح بل التسليم مع قوة ودفع
٥ والتسريحى	
٧ تلك الحالة	في بعض صوره اشكال بل منع
٨ القلة حكم	بل حكم بطهارته
١١ لم يحكم	اذا لم يكونا مسبوقين بالقلة
١٣ يحكم	مع عدم سبق المطلق بالاضافة

المورد المتن	الحاشية
فصل : الماء المطر	
٢ ولا يعتبر	مر ^٢ اعتباره
٤ يطهر	مع الامتزاج في جميع الصور
٥ ورق الشجر	واستقر عليه ثم تقاطردون ما لم يستقر
٩ الى اعماقه	مع بقاء مائته ولا يكفي وصول الرطوبة
(فصل : ماء الحمام)	
بقدر الكر بالاتصال في غير الحمام	على الاحوط والامتزاج محل اشكال بل جريان حكم الراكد عليه لا يخلو من قوة
(فصل : ماء البئر)	
طهر	بعد الامتزاج بما يخرج من المادة
١ ولا يعتبر	مر ^٢ الاعتبار
٢ و ان لم يحصل	مر ^٢ لزومه
٣ انحاء	بعض انحاء محل اشكال
٣ فلو اتصل	وامتزج
٤ يطهر	لا بد من الامتزاج حال الاتصال وبعده يطهر الظرف
٦ وبالعدل	والمظروف على الاحوط

المورد المتن	العاشية
٧ قدمت	اذا استندت الى العلم لا الاصل والافقيه اشكال
٧ تقدم	اذا كانت مستندة الى العلم والافقيه تفصيل واشكال
٨ تساقط	بل يتساقط الجميع على الاقوى
٩ وجه	ضعيف
فصل: الماء المستعمل	
ويرفع	فيه تأمل و الاحوط عدم الرفع
الاحوط الاجتناب	بل الاقوى
٢ لا بأس به	فيه اشكال لا يترك الاحتياط بالجنب عنه
٦ كالطبيعي	اذا كان غير الطبيعي قريباً من الطبيعي و الا
	فالاحوط الاجتناب
١١ المتخلف	من الغسلة المطهرة
فصل : الماء المشكوك	
١ لا يجب	لكن لا يجوز ارتكاب الجميع على الاحوط وفي
	جواز ارتكاب مقدار معتد به منه اشكال اذا كانت
	نسبته الى البقية نسبة المحصور الى المحصور
٢ يجب	ان كان الماء منحصراً به
٢ ان لا يعد	ليس المعيار ما ذكر بل المعيار ضعف الاحتمال
	بحيث لا يعتنى به العقلاء كما اشار اليه فمع
	انحصار المضاف بواحد في مقابل آلاف احتمال

المورد المتن	العاشية
٣ تيمم	لا يبعد جواز الغسل او الوضوء لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالتكرار بالوجه المتقدم بل يجمع بينهما الامع العام بكون حالته السابقة الاضافة في تيمم
٢ او مضاف	حلال الشرب
٤ كما لا يجوز	على الاحوط
٥ الجمع	مع عدم العلم بالحالة السابقة فمع العلم بكونه مضافاً سابقاً يتيمم
٦ لا يحكم	الامع كون الحالة السابقة في اطرافها النجاسة وفي المسئلة تفصيل لا يسعه المقام
٨ بالطهارة	مع عدم اثر عملي للذي اريق فعلا
١٠ على الاقوى	لكن لا تصح الصلوة عقبيهما الا بعد التطهير و لو صلى عقيب كل منهما صحت صلواته ايضاً والاقوى جواز التيمم مع الانحصار والاولى اهما اهما ثم التيمم

فصل : النجاسات

الاقوى	بل الاقوى النجاسة
خنزيرة	حتى اشتد عظمه
ليس له دم	لا يخ من اشكال الا فيما ليس له لحم كالذباب

المورد المتن	العاشية
١ فالاحوط ٣ لايجوز	وان كانت الطهارة خصوصاً بالنسبة الى الخراء لاتخلو من وجه والاقوى عدم لزومه الاقوى حلية الاكل مع العلم بقابليته للتذكية ومع الشك فيها لا يترك الاحتياط و ان كانت الحلية لاتخلو من وجه مع العلم بكونه ذالحم الاحوط الاولى الاجتناب واما مع الشك فيه ايضاً لا يحكم بنجاسة بوله
٣ دماً سائلاً	الرابع : الميئة
من غير ما كول ٢ على الاقوى	لا يترك الاحتياط فيه ان احرز انها مما تحلها الحياة فالاقوى نجاستها اذا انفصلت من الحي او الميت قبل بلوغها واستقلالها وزوال الحياة عنها حال حيوة الطبي و مع بلوغها حداً للاستقلال واللفظ فالاقوى طهارتها سواء ابينت من الحي او الميت ويتبعها المسك في الطهارة والنجاسة اذا لاقاها برطوبة سارية ومع الشك في حلول الحيوة محكومة بالطهارة مع ما في جوفها ومع العلم به والشك في بلوغها ذلك الحد محكومة بالنجاسة وكذا ينجس ما فيها اذا لاقاها برطوبة مع عدم العلم بمسبوقيتها بيد الكافر واما معه
٩ بالطهارة	

المورد المتن	العاشية
	فمع العلم بعدم فحص المسلم فالاحوط بل الاقوى وجوب الاجتناب عنه ومع احتمال الفحص فالاحوط الاقتصار في الحكم بالطهارة بما اذا عمل معه معاملة المذكي
٧ اذا علم	وفي بعض صور الاحتمال ايضاً على الاقوى
٩ نجس	على الاحوط فيهما
١٣ نجسة	على الاحوط فيها وفيما بعدها
١٤ فالاحوط	وان كان الاقوى هو الطهارة
١٦ طاهر	بل نجس على الاحوط
١٩ الانتفاع بها	في مثل تسميد الزرع واطعام كلب الماشية و جوارح الطير واما الانتفاعات الشخصية كعلاج الجراحات و التدهين بها فمحل اشكال لا يترك الاحتياط فيها
الخامس : الدم	
١ نجسة	على الاحوط وان كانت طهارته في العلقه التي في البيض لاتخ من رجحان
١ والاحوط	والاقوى طهارته
٥ عن اشكال	فلا يترك الاحتياط
٦ عن وجه	وجيه

المتن المورد	العاشية
٧ بنجاسته	بل يحكم بطهارته و الاصول التي تمسك بها لاصل لها
١٢ فالاحوط	والاقوى عدم التنجس لكن لا ينبغي ترك الاحتياط
١٣ فالاحوط	وان كان الجواز لا يخلو من وجه
١٤ نجس	اذا ظهر
الثامن : الكافر	
منكراً	اوغير معترف بالثلاثة
٢ الغلاة	ان كان غلوهم مستلزماً لانكار أحد الثلاثة او الترديد فيه وكذا في الفرع الآتي
٢ بلوازم	ان كانت مستلزماً لانكار احد الثلاثة
التاسع : الخمر	
١ او بالهواء	الاحوط الاقتصار على الطبخ و اذا غلى بنفسه فان علم او احرز بطريق معتبر انه مسكر كما قيل فيحرم بل ينجس ولا يطهر الا اذا صار خلا ومع الشك في الاسكار محكوم بالطهارة والاحوط الاجتناب عنها كالاوان كان الاقوى ما في المتن
١ بمجرد	بل الظاهر عدم الحرمة بمجرد له لكن لا يترك الاحتياط
١ ونفس العنب	على الاحوط
٢ فالاحوط	لا يترك

المورد المتن	العاشية
(الحادي عشر)	
عرق	الاقوى طهارته وان لم تجز الصلوة فيه على الاحوط فتسقط ما يتفرع عليها من حيث النجاسة
١ حال الخروج	مع مراعات الترتيب في الترتيبى
٢ نجاسة عرقه	في الثانية اشكال بل جواز الصلوة فيه قريب
(الثاني عشر)	
بل مطلق	وان كان الاقوى طهارة عرق ماعدى الابل
(فصل: طريق ثبوت النجاسة)	
او يحرم	الحرمة بمجرد المعرضة محل اشكال
٢ فلا يجب	محل اشكال
٦ كفى	محل اشكال بل منع نعم هو من قبيل قيام العدل الواحد فيأتى فيه الاحتياط المتقدم
٦ اشكال	والاقرى الطهارة
٧ كافية	مع وقوع شهادتهما على واحد و امامع عدمه او الشك فيه فلا
٧ وجوه	الاحوط الاجتناب عن المعين بل عنهما وان كان الاقوى عدم الوجوب اصلا بناء على عدم اعتبار شهادة العدل الواحد
٨ فالظاهر	بل الظاهر عدمه

المورد المتن	العاشية
١٠ اخبر المولى	اخباره غير معتبر على الظاهر خصوصاً مع معارضته لاخبارهما فان الاقوى قبول قولهما و تقديمه على قوله فى نجاسة بدنهما او طهارته ومافى يدهما من الثوب وغيره حتى الظروف وامثالها مما فى يدهما لا يد موليها وان كانت ملكاله .
١١ تساقطا	الا اذا كان اخبار احدهما مستنداً الى الاصل والاخر الى الوجدان او الى الاصل الحاكم فاذا اخبار احدهما بطهارته لاجل اصالة الطهارة و الاخر بنجاسته يقدم قول الثانى واذا ابا خبر بنجاسته مستنداً الى استصحابها و ابا خبر الاخر بطهارته فعلا وجدانا او بدعوى التطهير يحكم بطهارته بل يراعى الاحتياط فى المميز مطلقا .
١٣ مراهما	محل اشكال نعم لا يبعد ذلك مع قرب العهد
١٤ يحكم عليه	به جداً كما لو ابا خبر بها بعد خروجه عن يده بلا فصل
فصل : فى كيفية تنجس المتنجسات	
١ عن وجه	وجه
٣ والمناط	الاولى ايكالهما الى العرف بمعنى انه مع فهم العرف السراية يجتنب عن البقية والا فلا و مع الشك يحكم بالطهارة
٤ جريان	من موضع المتنجس الى غيره

المورد المتن	العاشية
٩ ويحتمل	هذا هو الاقوى.
١١ المتنجس من نجس	الحكم في الوسائط الكثيرة مبني على الاحتياط
١١ لا يجري	الاحوط اجرائها عليه مطلقا خصوصا فيما اذا صب ماء الولوغ في اناء آخر.
١٢ لو فرض	مع انه فرض بعيد مشكل جداً بل الاقرب هو التنجس.
١٣ فالاحوط	وان كان الاقوى خلافه.
(فصل: يشترط في الصلوة إزالة النجاسة)	
عدم الاشتراط	مع عدم التلف بحيث صار كاللباس والا فلاحوط اشتراطه.
٢ مطلقا	والاقوى في غير صورة الهتك عدم البأس خصوصا في غير مسجد المحرام.
٤ مسجد آخر	او غير المسجد.
٤ غيره	مع قدرته عليها بحيث لا يضر بالفورية العرفية والا فيجب عليه تشريك المساعي مقدما على اشتغاله بالصلوة.
٥ وجوه	اقويها لزوم المبادرة الى الازالة لامع عدم كون الاتمام محل بالفورية العرفية.
٦ لا يجوز	على الاحوط فيما لا يلزم منه الهتك.
٧ شيء	يسير واما الكثير المعتقد به فمحل اشكال كما يأتي
٧ ولا يجب	اذا لم يكن بفعله والا وجب عليه على الاقوى

المورد المتن	الحاشية
٧ التطهير وجب	وجوبه على غير المنجس محل اشكال
٨ وجب	على الاحوط وفى وجوب قطع موضوع النجس مع عدم تنجيس المسجد تأمل والاحوط القطع مع الاصلحية والتعمير
٩ اجمع	اوشى معتد به كتخريب الطاق مثلا
٩ جاز	بل وجب
١٢ ثانيهما	بل اولهما بمعنى جواز الرامه بالتطهير والازالة واما لو اقدم على التطهير غيره فمع التبرع لم يكن له الرجوع اليه ومع عدمه ايضا مشكل
١٣ والاظهر	الاظهرية محل اشكال لكن لا يترك الاحتياط سواء قلنا بجواز جعله مكانا للزرع اولا
١٤ فى المسجد	غير المسجدين
١٤ وجب	مع عدم من يقوم بالامر
١٤ بل وجوبه	وجوبه محل اشكال فى هذا الفرع لا لآتى ولم تكن اماراة على الجزئية
١٦ لوشك	كون المسجد قابلا للتخصيص مشكل و لعل مراده مثل مسجد السوق فى مقابل الجامع الاعظم
١٨ خاصا	حرمة مجرد الاعطاء محل اشكال
٢٣ لا يجوز	بل الاقوى
٢٦ فالاحوط	يجوز للحاكم الزامه وصرف ماله فى تطهيره وان
٢٨ لا يختص	

المورد المتن	الحاشية
٢٩ اشكال	كان واجباً كفاً على الجميع لا يجوز للغير مع اقدام صاحبه ومع امتناعه يجب على غيره
٣٠ يجب	بل يحرم اكل النجس فلزم تطهيره للاكل والشرب
٣١ حتى الميتة	لا يترك في غير ما جرت السيرة عليه
٣١ مطلقاً	على الاحوط في الميتة الطاهرة كبعض انواع السماك مما كانت لها منقعة محللة مقصودة وعلى الاقوى في غيرها
٣٢ وكذا	فيما يشترط فيه الطهارة الواقعية على الاحوط واما غيره فالاقوى عدم الحرمة لادخل للقابلية في المنظور
٣٢ قابلاً	على الاحوط وان كان وجوب رد عنهم في غير الضرر المعتد به غير معلوم
٣٣ مطلقاً	والاقوى عدم وجوبه
٣٤ احوط	الاقوى وجوب الاعلام فيما يستعمله في الاكل والشرب والاحوط ذلك فيما يستعمله فيما يشترط فيه الطهارة الواقعية وفي غيرها الاقوى عدم الوجوب
٣٥ والاحوط	

المورد المتن	العاشية
(فصل : اذا صلى في النجس)	
او التبديل	او الا لقاء ان لم يكن ساتراً
اتمها	بل ينزع مع الامكان وصلى عاريا على الاقوى
يتمها	بل يصلى عاريا بعد النزاع مع الامكان
٢ او على الارض	الاقوى بطلانها خصوصاً مع كون الارض مورداً لا بتلأئه
٢ فجميع	وان كان الاحتياط لا ينبغي تركه في بعض الصور خصوصاً في صور القطع بالعدر واخبار الوكيل
٤ صلى فيه	مع ضيق الوقت او عدم احتمال زوال العذر احتمالاً عقلاً
٤ الاول	بل الثاني
٥ لا عاريا	بل يصلى عاريا ويقضى خارج الوقت
٦ لا يجوز	بل يجوز
٨ التخير	بل يطهر بدنه وصلى عاريا مع امكان نزعه كانت النجاسة في احدهما اشد او اكثر او لا ومع عدم امكان النزاع فالاحوط تطهير البدن ان كانت نجاسته مساوية للثوب او اشد او اكثر ومع اكثرية نجاسة الثوب و اشد يتخير بل الاحوط
١٠ والاولى	

المورد المتن	العاشية
١١ اضطراراً	ان صلى فيه مع سعة الوقت للباس من الظفر بثوب طاهر او تطهير بدنه اعاد في الوقت على الاحوط والاحوط التأخير الى آخر الوقت واذا صلى آخر الوقت او في السعة مع استيعاب العذر فالاقوى عدم وجوب القضاء والاحوط التأخير الى آخر الوقت
١٢ اذا اضطر	لا يترك وان كان عدم الوجوب لا يخ من قوة
١٣ احوط	
(فصل فيما يعفى عنه في الصلوة وهو امور (الاول)	
فلا حوط	الا اذا كان حرجا عليه وان لم يكن فيه مشقة
يجب شدة	نوعية فلا يجب حينئذ
١ مشكل	على الاحوط
٦ عدم العفو	لا اشكال في عدم العفو
	لا يبعد جواز الصلوة فيه
الثاني	
والنقاس	على الاحوط فيه وفيما بعده وان كان العفو عما
عدم العفو	بعد الاستحاضة لا يخ من وجه
الاقتصار	والاقوى العفو
١ بالتعدد	لا يترك
٢ بقاء العفو	على الاحوط
	مع استهلاكه في الدم و امامه عدمه فالاحوط

المورد المتن	الحاشية
٣ فالاحوط	عدم العفو والاقوى العفو الا اذا كان مسبوقا بالاكثرية من مقدار العفو وشك في صيرورته بمقداره
٨ اشكال	والاقوى عدم العفو
(الرابع)	
اشكال	وان كان العفو لا يخ من وجه
(الخامس)	
مخيرة	الاحوط ان تغسل كل يوم لاول صلوة ابتلت نجاسة الثوب فتصلي معه صلوة بطهر ثم عفى عنها لبقية الصلوات في اليوم والليلة
١ محل اشكال	والاقرب عدم الالحاق وكذا عدم الحاق غير البول به
(فصل في المطهرات)	
سائر مختص عدم تغير الماء كالظروف	غير المطر يأتي التفصيل و عدم تمامية ما ذكر بالنجاسة سيأتي عدم اختصاص التعدد والتعفير بالقليل على الاحوط وكذا العصر عرفا لاعقلا وبرهانا
١ بقاء الاجزاء	الى تحقق الغسل عرفا ويأتي اعتبار العصر او
٢ بوصف الاطلاق	ما يقوم مقامه احتياطا

المورد المتن	الحاشية
٢ عدم التغير	بالنجاسة
٣ على الاقوى	لا يخ من اشكال والاحوط عدم الجواز بل على الاقوى،
٣ احتياطاً	
٥ بل الثاني	بشرط كون الماء لا يخرج منه عن مدق التعفير بالتراب
٥ يكفي الرمل	لا يخلو من اشكال
٥ ويقوى الحاق	في القوة تأمل و لا يترك الاحتياط بالحاقه بل بالحاق وقوع لعاب فمه
٨ يجب	على الاحوط
٩ وتحريكه	في كفايته اشكال نعم لو وضع خرقة على رأس عود و ادخل فيه و حر كها عنيفا حتى حصل التعفير والغسل بالتراب يكفي
١٣ والاحوط التثليث	لا يترك حتى في الجارى
١٥ فالظاهر	في الشبهات المفهومية في بعض النجاسات ولما كان تشخيص الموارد شأن الفقيه فالاحوط لغيره عدم الكفاء بالمرة
١٦ غمسه	لا يخ من اشكال وان لا يخ من وجه فلا يترك الاحتياط بمثل العصر وما قام مقامه هذا فيما يمكن ذلك فيه واما فيما لا يمكن كالصابون والطين و نحوهما فيظهر ظواهرها بالتفصيل

المورد المتن	الحاشية
	واما بواطنها فلا تطهر الا بوصول الماء المطلق عليها ولا يكفي وصول الرطوبة فتطهر بواطن كثير من الاشياء غير ممكن او في غاية الاشكال
١٧ الكافرة	الاقوى اللاحاق وان كان الاحوط عدمه
١٩ غير بعيد	بعيد
٢٠ نفوذ	قد مر ان تطهير بواطن مثل الحبوب و الصابون في الماء الكثير فضلا عن القليل غير ميسور و وصول الرطوبة اليها غير كاف بل لابد من حصول الغسل واستيلاء الماء المطلق عليها والعلم بذلك مما لا طريق اليه غالبا
٢٢ تطهيره	مع الشك في نفوذ الماء النجس في باطنه لا اشكال في امكان تطهيره ظاهرا واما مع العلم به فلا بد من العلم بغسله بنحو يصل الماء المطلق الى باطنه ولا يبعد ذلك في اللحم دون الشحم ومع الشك فالاحوط لو لم يكن الاقوى لزوم الاجتناب عنه المطلق و كذا في التطهير بالقليل
٢٣ ونفوذ الماء	مشكل خصوصا في الثاني
٢٤ يمكن	يمكن تطهيره ظاهرا باخراج ماء الغسالة و لو بمغرفة او خرقة تجذبه ثم صب الماء الطاهر
٢٦ يبقى نجسا	

المورد المتن	العاشية
٢٦ عدم صدق	واخر اجه بعد التطهير احتياطاً وما ذكره هو الاحوط طهارة الظاهر لا يتوقف على انفصال الغسالة فلا اشكال فيها
٢٧ لا يخرج منه	وزالت عينه
٢٧ بالغمس	وحصول الغسل بالعصر احتياطاً وكذا في الفرع الآتي
٣١ في الماء النجس	و وصل الماء الى تمام اجزائه واما تنجسه بوصول النجس اليه كساير المايعات فمحل تأمل والاحوط الاجتناب عنه و كذا حال المتنجس المذاب فان تنجس سايره بالسراية محل تأمل والاحوط الاجتناب لا يترك
٣٦ احوط	في الشعر الكثيف غير معلوم فلا بد من اخراج الغسالة في القليل
٣٧ بدون العصر	مع العلم بحصول التطهير وعدم المنع ولا يكفي الشك على الاحوط و كذا الحال في الحكم بطهارة الطين وغيره و مع الشك محكوم بالنجاسة على الاقوى
٣٨ لا يضر	مع استيلاء الماء على جميعه ظاهراً و باطناً و العصر اذا احتاج اليه
٤٠ بالمضمضة	

المورد المتن	العاشية
الثانى	
اشكال	لا يترك الاحتياط فيه وفى مسح التراب
نعم يشكل	الاقوى عدم الكفاية
الغير المسرية	مع صدق الجفاف
اذا تعارف	حتى مع التعارف اذا كان جنسه من الجورب
	المتعارف اى الصوف ومثله واما اذا كان بطنه
	من الجلود كما قد يعمل منها فلا يبعد حصول
	الطهارة و لو مع عدم التعارف لكن لا ينبغي
	ترك الاحتياط
لكن الاحوط	لا يترك بل لا يخ اعتباره من قوة
١ اشكال	الاقوى عدم الطهارة
٢ اشكال	مما لا يصل الى الارض بل الاقوى عدم الطهارة
	واما المقدار الذى وصل اليها متعارفا كما لو مشى
	فى التراب الغليظ والرمل فالاقوى هو الطهارة
٥ وان لم يعلم	بل الظاهر عدم الكفاية
٦ يشكل	الظاهر عدم الحكم بمطهريته
الثالث	
والاوتاد	المحتاج اليها فى البناء لا مطلق ما فى الجدار
	على الاحوط

المورد المتن	الحاشية
والاشجار	<p>فيها وفي النباتات و الثمار و كذا الظروف المثبتة نوع تأمل وان لا يخ من قوة فالاحتياط لا ينبغي تركه</p> <p>لا يترك الاحتياط فيها وان لا يخ التطهير من وجه وتعد من اجزائها</p> <p>مع مراعات الاحتياط المتقدم مرآن الاقوى عدم المطهرية اذا كان الجفاف باسراق الشمس على الاحوط</p> <p>اذا كان رقيقا جداً بحيث استند الجفاف الى اسراق الشمس فقط</p>
٤ واقعة على الارض	٤ المسمار
٦ على اشكال	٦
٧ طرفه الاخر	٧
٧ حصير آخر	٧
٧ فلا يبعد	٧
الرابع	
صورة اخرى	<p>عرفا وفي كونها مطهرة مسامحة الظاهر عدم الصدق فيهما</p>
الخامس	
لم يطهر	<p>على الاحوط</p> <p>الا اذا اجتمع و تقاطر و صدق عليه البول فيه منع مع انه مجرد فرض</p> <p>مع الاستهلاك لا موضوع للمحكوم بالطهارة</p>
٣ بخار البول	٣
٤ اذا علم	٤
٧ بطهارته	٧

المورد المتن	العاشية
	مع اخراج الدم يكون من عود الموضوع لا الحكم للموضوع
(السادس)	
بالهواء	تقدم الكلام فيه
١ عدم الفرق	تقدم ماهو الاحوط
٣ يشكل	بل لا يطهر بناء على النجاسة
٣ فلا باس	لكن لا بد من العلم بذهاب الثلثين من كل من العصريين وهو لا يحصل الا بذهاب الثلثين من المجموع بعد الصب
٣ الى التأمل	الفرق واضح ولا يحتاج الى مزيد تأمل فانه في الاول لا يذهب النجاسة العرضية بحصول الذاتية بخلاف الثاني
٤ لا ينجس	الاحوط النجاسة على المبنى والحرمة
٨ لا بأس	والاحوط الاولى الترك بناء على النجاسة
٩ الا اذا غلى	بل حتى اذا غلى
(السابع)	
١ اسند اليه	ومع العلم بانه هو الذي مصه والشك في اسناده يحكم بالنجاسة
(الثامن)	
٢٠ بالمخالفة	على الاحوط

المورد المتن	الحاشية
٤ بل يجوز	مشكل خصوصا اذا ارادالحا كم اجراءدفان الظاهر عدم الجواز حيثئذ
(التاسع)	
الاسير ويد الغاسل كالخيار	فيه اشكال بل عدم التبعية لا يخ من قوة والخرقة الملفوفة بها حين غسله وان كان الاحتياط لا ينبغي تركه
(الحادي عشر)	
والاحوط	لا يترك في الابل بما ذكره وفي البقر عشرون يوما وفي الغنم بما ذكره وفي البطة خمسة ايام وفي الدجاجة بما ذكره
(الخامس عشر)	
على الاقوى	محل اشكال
(السابع عشر)	
في المادة	بل الماء الخارج المعتصم الممتزج
(الثامن عشر)	
خمسة	غير الخامس من الشروط مبني على الاحتياط فمع احتمال التطهير او حصول الطهارة لا يبعد ان يحكم عليه بالطهارة مطلقا بل ولو لم يكن مباليا في دينه لكن الاحتياط حسن نعم في الحاق الظلمة والعمى بما ذكرنا اشكال و لا يبعد مع

المورد المتن	الحاشية
٢ فيما يشترط	الشروط المذكورة وان كان الاحوط خلافا و
٢ يستحب	الحاق المميز مطلقا لا يخ من قوة وكذا غير المميز
٤ قابل	التابع للمكلف واء المستقل فلا يلحق على الاقوى
٥ يستحب	غير الصلوة
	في ثبوت الاستحباب الشرعى تأمل
	ثبوت هذه الكاية محل اشكال الا ان الحكم
	بالطهارة مع ذلك مع مراعات ما يعتبر في
	التذكية له وجه قوى
	في بعض ما ذكر تأمل
(فصل اذا علم نجاسة شيء)	
الوكيل	مع كونه ذا اليد والافيه اشكال
٣ ازال العين	مع احتمال كونه بصدد الازالة حين التطهير
٣ بنى على	لا بمعنى جريان آثار الطارية لو فرض لها اثر
	بل بمعنى البناء على زوال الاولى لكن مع
	احتمال المتقدم
٤ احوط	بل الاقوى
(فصل في حكم الاواني)	
١ جميع	قدمر جواز بعض الانتفاعات كالنسيم واطعام
	الكلاب والطيور

العاشية	الورد المتن
يأتى التفصيل فى شروط الوضوء	١ باطل
على الاحوط وفى الجلود تفصيل لا يسعه المقام	٢ فمحكومة بالنجاسة
الامع العلم بالسراية الى الظاهر	٣ نجاسة باطنها
غير معلوم بل الجواز غير بعيد و كذا فى	٤ على الرفوف
المساجد والمشاهد المشرفة	
الاقوى عدم حرمة	٤ بل يحرم اقتنائها
بل يجوز ذلك و ما بعده بعد جواز الاقتناء	٤ بيعها
والانتفاع بها	
على الاحوط	٥ يحرم
على الاحوط	٦ بل يحرم
غير معلوم و كذا صدقها على بعض ما ذكر	١٠ والصينى
كالمشقاب لكن لا يترك الاحتياط و كذا لا يترك	
فى ظرف الغالية و ما بعدها	
و ضعه فيما يكون آنية و كذا غيره من الا	١١ وضع ظرف
ستعمالات يكون حراما للاستعمال لا للاكل او	
الشرب فلا يكونان حراما آخر	
بل لا يحرم الشرب وان حرم الصب	١١ لا يبعد
لاوجه له و ما ذكر ضعيف غايته	١٢ لا يبعد
على الاحوط وان كان له وجه صحة	١٤ بطل
بل الاقوى الصحة ان كان بالاغتراف لا بالصب	١٤ فالاقوى

المورد المتن	الغاشية
١٦ بالحكم	او الرمس فان الاحوط فيهما البطلان وان كان وجه للصحة ايضا فيهما بل الامر كذلك بل اوضح لو جعلهما محلا لغسالة الوضوء قصوراً ومع التقصير الاحوط البطلان فيما قلنا بالبطلان مع العمد احتياطاً
١٩ نعم لا يجوز	الا اذا اضطر اليهما بل لو اضطر الى الغمس في الماء او غسل وجهه ويديه منهما يجوز نية الغسل والوضوء بل يجب مع الانحصار مرغماً هو الاقوى
٢١ كما مر	لا يجب لجواز الاقتناء ولا يجوز لغيره
٢٢ يجب	

(فصل في احكام النخلى)

١ عن المجنون	المميز
٢ على الاقوى	بل على الاحوط
٣ الغير المميز	بل غير المميز مطلقاً
٥ الى نصف	في استحبابه تأمل
٩ لا يجوز	بمعنى انه لو وقف و وقع نظره ولو بلا اختيار لا يكون معذوراً لا بمعنى ان نفس الوقوف حرام و الاقوى عدم الوجوب الامع المعرضية فان الاحوط ذلك حيثئذ مع الشك في كونه محترماً
١٠ فالاحوط	

المورد المتن	العاشية
١١ ترك النظر	فالاقوى عدم الوجوب الامع سبقه بالاحترام
١١ لان	والشك في زواله كما لو شك في عروض جنون
	موجب لرفع التميز
	والاقوى جوازه
	في تعليقه اشكال والحكم كما ذكره لا لما
	ذكره
١٢ لانه عورة	فيه منع نعم لا يجوز النظر الى كليهما ولا يجوز
	للرجل النظر الى آله الرجولية للعلم بحرمة
	امام من جهة كونها آله الرجل او بدن المرأة و
	لا للمرأة النظر الى آله الانوثية لما ذكر ولا
	بأس في ان ينظر الرجل آله الانوثية والمرأة
	آله الرجولية لعدم احراز كونها عورة
١٤ الاستبراء	مع عدم خروج البول
١٤ بالظن	ولا يمكن الفحص وحرجية التأخير
١٤ فيتخير	مع مراعات ما ذكرنا
١٦ بمجرد	بمقدار خرج عن الاستقبال والاستد بار عرفا
١٧ عدم الوجوب	الافى الاختيارى منهما
١٨ لايجوز	فيه اشكال ولكن لا يترك الاحتياط
١٩ فالاحتياط	بل الحرمة في هذه الصورة لاتخ من قوة
٢١ المراد	الميزان هو الاستقبال العرفى و الظاهر عدم

المورد المتن	العاشية
	دخالة الر كبتين فيه
	(فصل فى الاستنجاء)
مرتين	على الاحوط وان كان الاقوى كفاية المرة فى الرجل مع الخروج عن مخرجه الطبيعى و الاحوط فى غير ذلك مرتان وان كان الا كتفاء بالمرة فى المرأة لا يخ من وجهه ولا ينبغى ترك الاحتياط مطلقا
وان حصل النقاء	على الاحوط وان كان الاقوى الاجتزاء بحصول النقاء
الاصابع	مشكل
١ يطهر	محل اشكال خصوصا فى العظم و الروث بل حصول الطهارة بغير الماء مطلقا محل تأمل نعم لا اشكال فى العفو فى غير ما ذكر
٤ الى المحل	اى الى البشرة و كذا لو وصل الى البشرة ما خرج مع الغائط واما مع عدم الوصول كما لو اصاب النجس العين النجسة التى فى المحل فالظاهر عدم التعيين
٥ على الاحوط	بل الاقوى ولو مع الاعتياذ فلا تجرى القاعدة فى صورة الاعتياذ
٦ لكن الاحوط	لا يترك

العاشية	المورد المتن
بل الى حصول التقاء محل اشكال خصوصاً في الاولين	٧ ثلث ٨ ويطهر
(فصل في الاستبراء)	
والعكس اولى في المواضع الثلاثة مع عدم تقديم المتأخر لا يجتمع هذا الاحتمال مع القطع بعدم بقاء شيء في المجري ان كان المراد من الاعلى فوق المجري وان يمكن توجيهه بوجه بعيد لا يخ من اشكال فلا يترك الاحتياط بالجمع	فوق مراعات ثلث بان احتمال ٨ بانها بول
(فصل في مستحبات التخلي) في ثبوت الاستعباب والكرادة لبعض ما في الباب اشكال	
في حرمة الحبس في صورة الاضرار حرمة شرعية وكذا في وجوبه كذلك في الصورة الثانية اشكال ومنع نعم نفس الاضرار حرام على الاقوي وفي بعض مراتبه وعلى الاحوط اذا كان معتداً به ولا ينبغي ترك الاحتياط مطلقاً في الصورة الثانية لا يجوز تقويت مصلحة الصلوة مع الطهارة المائية	١ حراماً
فصل في موجبات الوضوء	
على الاحوط	بل الكثيرة

المورد المتن	الحاشية
والمتوسطة	وكذا ساير موجبات الغسل عدى المجنابة
فصل في غايات الوضوءات	
<p>كالاكل الواجب بالنذر</p>	<p>في حال الجنابة واءا في غيرها فغير ثابت لا يصير الوضوء واجبا بالنذر ومثله بل الواجب هو عنوان الوفاء بالنذر كما مر و هو يحصل باتيان الوضوء المندور وليس الوضوء المندور قسما خاصا في مقابل المذكورات وليس من الوضوء الذي لا غاية له نعم لو قلنا باستحباب الوضوء ينعقد نذره بلا غاية حتى الكون على الطهارة لكن استحبابه في نفسه بهذا المعنى محل تأمل</p>
<p>فيجب للصلوة وسجدة السهو مندوبين بالنذر</p>	<p>وجوبا شرطيا لشرعيا و لو غير يا على الاقوى وكذا في ساير المذكورات والاقوى عدم الوجوب لهما على الاحوط قد مر عدم الوجوب بهو كذا بتاليه وكذا لا يجب لمس كتابة القرآن لو وجب مسها بل هو شرط لجواز المس او يكون المس حراما فيحكم العقل بلزومه مقدمة وتخلصا عن الحرام وكذا الحال في جميع الموارد التي بهذه المثابة</p>

المورد المتن	الحاشية
كل من الوجه	لا يبعدان يكون افضل افراد غسل الوضوء هـ و الاكتفاء بالمرءة بل بالغرفة في الوجه و كل من اليدين و انما شرعت الثانية لمكان ضعف الناس فاستحباب المرتين محل اشكال بل منع
فصل في مكروهاته	
مطلق مسح	غير معلوم
فصل في افعال الوضوء	
عن المتعارف	اي يلاحظ تناسب الاعضاء فمن كان وجهه على خلاف المتعارف في الكبر مثلاً ويده ايضاً كذلك لكنهما متناسبتان لا يرجع الى غيره بل يجب غسل وجهه من قصاص شعره الى ذقنه طولاً و ما اشتمل عليه ابهامه ووسطاه عرضاً فالراجع الى المتعارف هو غير متناسب الاعضاء كمن كان يده صغيرة دون وجهه وبالعكس على الاحوط اذا كان له منشأ يعتنى به العقلاء على الاحوط كونهما اصليتين محل اشكال ومنع فتح يجب غسلهما احتياطاً والمسح بهما كك
ويجب الابتداء	
٩ يجب الفحص	
١٠ غسل ما كان	
١١ اصليتين	

المورد المتن	العاشية
١٢ فان الاحوط	بل الاقوى جمع كونه مانعا
١٢ وجبت ازالته	مع كونه معدوداً من الباطن لا تجب الازالة و
	مع كونه معدوداً من الظاهر تجب مع المانعية
	كان متعارفا اولاً
١٧ الجبيرة	يأتي حكمها
٢١ حال الاخراج	على سبيل التدرج من الاعلى فالاعلى قاصداً
	حصول الغسل باخر تماس الماء لئلا يلزم المسح
	بالماء الجديد والاحوط الاولى ان يدع جزء
	من اليد فيغسله بعد الخروج او يغسل اليد غسلة
	ثانية بعده
٢٣ فلاحوط غسله	وان كان عدم الوجوب لا يخ من قوة
٢٣ الناصية	كون المسح عليها اولى واحوط محل تأمل و
	لعل الاولى والاحوط فوقها
٢٣ على الناصية	لا تكون الناصية بمقدار اصبع في النوع حتى
	يمكن ما ذكره
٢٣ وان كان الاحوط	لا ينبغي تركه
٢٣ بباطن الكف	غير معلوم بل جوازه بظاهره اقوى بل الجواز
	بالذراع ايضاً لا يخ من وجهه وان كان خلاف
	الاحتياط بل لا يترك هذا الاحتياط و الاقوى
	عدم تعين اليمين

المورد المتن	العاشية
٢٤ على المشهور	وهو المنصور ولا ينبغي ترك الاحتياط
٢٤ قطع تمامه	اى من قبة القدم وان كان الاحوط مسح البقية الى المفصل
٢٥ فقد عرفت ان	بل قد عرفت جواز المسح بظاهر الكف اختيارا بل لجوازه به الذراع وجه لكن لا يترك الاحتياط فى الثانى
٢٨ يجرى	مر جوازه اختياراً فتسقط الفروع المتفرعة على عدمه والاحوط ما ذكره بل لا يترك فى بعض الفروض
٢٩ لا يجب	ان كان بالمسح والامر ار حصل الغسل لا يترك الاحتياط بالنقل بل لزومه لا يخ من قوة لكنه مجرد فرض وان كان بعد رفع اليد يجرى الماء على المحل بحيث يتحقق اول مراتب الغسل لا يجب النقل
٣٥ ارائتهم	مع العلم بعدم الكشف والا فلا يجوز
٣٥ الحيلة	مع العلم بعدم الكشف كما مر والا فلا يجوز
٣٦ اشكال	الصحة لاتخ من قوة وان عصى بترك النقية و الاحتياط سبيل النجاة
٣٧ غير معلوم	لا يترك الاحتياط بل لزوم المبادرة وعدم جواز الابطال لا يخ من وجه

المورد المتن	الحاشية
٤٠ فالاحوط	بل التعين لا يخ من رجحان
٤١ ضرورة	مع التأخير الى آخر الوقت
٤١ اعادة المسح	على الاحوط
٤٣ عشر غرفات	اذا حصلت الغسلة الواحدة عرفا بعشر غرفات بحيث يحيط العشر مجموعا بتمام العضو فلا اشكال واما اذا حصلت بدون العشر كالغرفة او الغرفتين بحيث احاط الماء وجرى على جميع العضو مع قصد التوضي بها فالظاهر حصول الغسلة الواجبة و لا مدخلة للمقصد في ذلك فالزائد عليهما الى احاطة اخرى وجريان آخر يعد غسلة ثانية مشروعة والزائد عليهما بدعة فوحدة الغسلة امر خارجي عرفي لا دخل للمقصد في تحقيقها نعم له ان يقصد الوضوء باخيرة الغرفات او الغسلات هذا اذا كان بين الغسلات والغرفات فصل واما مع عدم الفصل بحيث تعد عرفا استمرار الغسلة الواحدة فلا اشكال لكن اذا كان الاتصال بنحو يكون بنظر العرف كالصب من الا بريق مستمرا
(فصل في شرائط الوضوء)	
نعم لو قصد	اي لم يقصد الغسل مع الازالة و الا فالازالة

المورد المتن	الحاشية
	لا تتوقف على قصد
٢ الاحوط	الاولى
٣ يجب الفحص	مع وجود منشأ يعتنى به العقلاء و معه يشكال الاكتفاء بالظن بعدمه
٣ الرابع	الحكم في هذا الشرط في غير الماء مبنى على الاحتياط والصحة في جميع فروض المسئلة لا تخ من وجه حتى مع الانحصار والارتماس او الصب فضلا عن الاغتراف مع عدم الانحصار و التعليل الذى في المتن وغيره لما ذكر في محله غير وجيه لكن الاحتياط باعادة خصوصاً فيما يكون تصرفاً او مستلزماً له لا ينبغي ان يترك بل لا يترك في الاخيرين
٥ اقويهما الاول	لكن لا لما علة لبقائه على ملكيته والاختصاص به خصوصاً اذا لم يكن مضموناً على المتلف لاجل عدم ماليته بل لكونه مقتضى القواعد وعدم الاجماع فيه
٥ ولا يجوز المسح	لكن لو مسح بها يصح على الاقوى
٦ في رضا المالك	وعدم اصل محرزله
٧ بقاءه مطلقاً	محل تأمل
١١ بل لا يترك	لا بأس بتركه

المورد المتن	الحاشية
١٢ يشكل الوضوء	إذا عدا الوضوء تصرفاً لا يجوز لكن لو عصى فتوضأ فالأقوى صحة وضوئه
١٣ لا يصح	بل يصح ولو كان عاصياً بتصرفه
١٤ باطل	بل صحيح وعاص مع تصرفه
١٥ باطل	بل صحيح
١٨ اشكال	والأقوى صحته
١٩ لم يجز	مع كونه تصرفاً فيه
١٩ أواني الذهب	تقدم الكلام فيها
١٩ يجوز ذلك	مشكل بل غير جائز لكونه استعماً لا لكن لتوضأ يصح وضوئه
٢٠ هذه بطل	في المرض على الاحوط دون خوف العطش فان الظاهر عدم بطلانه لتوضأ خصوصاً بعض مراتبه
٢٠ والاحوط	لا يترك في الضرر
٢٠ ولور كعة	او اقل منها
٢٠ بطل	بل صح مطلقاً وتعليله غير وجيه ولا يتعلق امر من قبل الصلوة بالوضوء مطلقاً ولو تعلق لم يكن ذلك الامر ملاك عباديته بل ملاكها هو محبوبيته ورجحانه او امره الاستجابي وهو بعبادته شرط للصلوة وغيرها ولو قصد التقرب به ولو بتوهم امر آخر عليه يقع صحيحاً والتقييد لغو

المورد المتن	الحاشية
٢٣ فيعود	الا اذا فرض عدم قصد الامتثال والتقرب رأساً
٢٣ الاستيناف	ولو بعد الفراغ قبل فوات الموالات
٢٧ وهو اعلى الوجوه	وان كان الاقوى عدم وجوبه
٢٧ الا ان يعود	واعلى منه مراتب اخر تشير الى بعضها ماوردت
٢٧ نية الوجوب	في صلوة المعراج
٢٧ والابطل	ويعيد بما اتى كذلك
٢٨ الاتى من جهتها	بل لا معنى لها على ما هو الاقوى من عدم وجوبه
٢٨ فالعمل باطل	الشرعى المقدمى
	تقدم ما هو الاقوى
	الوضوءات المأمور بها لاجل غايات مستحبة
	كتلاوة القرآن ودخول المساجد سيأتى الكلام
	فيها واما الوضوء لنحو الصلوة والطواف فالظاهر
	من الاوامر المتعلقة به لاجله كقوله تعالى اذا
	قمتم الى الصلوة فاغسلوا الخ هو الارشاد الى
	الشرطية او هي مع تعليم الكيفية ولا يكون لمثلها
	امتثال و ثواب والامر الغيرى مع كونه لا اصل له
	ليس له امتثال ايضا على فرضه والوضوء بما هو عبادة
	جعل شرطاً للصلوة وملاك مقربيته وعبادته هو
	محبوبيته وامره النفسى لا امره المقدمى المتوهم
	الا اذا احرز الخلوص بالاصل

المورد المتن	العاشية
٢٨ مثل الرياء	فيه منع ومجرد صدق العنوان المحرم عليه في الخارج لا يوجب البطلان لكن الاحتياط الشديد في امثاله الاعادة والتدارك مع الامكان
٣١ الامر متعدد	ليس الامر في الوضوء ولا المأمور به متعدداً ولا يمكن تعلق الاوامر المتعددة التأسيسية عليه بل الوضوء لا يقع الاعلى وجه واحد ولا يكون
	الامتعلقا لامر واحد نفسي هو مناط عبادته كرجحانه ومحبوبيته لكونه طهوراً ونوراً وتعلق الامر لاجل الغايات انما هو لصيرورتها معه اكمل كما في بعضها لاجل كوز التعظيم و الادب يقتضي ان يكون المكف منطهراً عند ايجاد الغاية كالدخول في المساجد والمشاهد المشرفة او لغير ذلك والاجر والثواب على اتيان الغايات منطهراً لانفس الوضوء ولا على الوضوء لاجل داعي امثال الغايات فلو توطأ لغاية ولم يأت بها لم يكن له ثواب الاثواب عبادية الوضوء وثواب الانقياد او نية الخير على القول بالثواب لهما
٣١ يتعدد بالنذر	تعدد و عدمه تابع لكيفية تعلق النذر وهو موقوف على كون المتعلق راجحاً والوضوء

المورد المتن	العاشية
	<p>لاجل الغاية وان لم يكن راجحاً بنحو التقييد لكن لما كان راجحاً لنفسه لاجل ظهوريته وتحديد ثانياً وثالثاً ايضاً راجح يكفى ذلك في انعقاد النذر ان تعلق بايجاده لغاية وايجاده مستقلاً لغاية اخرى ولولا استحباب التجديد لكانت الصحة مشكلة</p>
٣٢ بالوجوب	<p>لا يتصف بالوجوب ولو وقع جميعه في الوقت بل العقل يلزمنا باتيان هذا المستحب لاشتراط الواجب به وكذا الكلام في الفرع الآتي</p>
٣٣ معاً	<p>مرانه لا يتصف الا بالاستحباب</p>
٣٤ لم يبطل	<p>محل تأمل فلا يترك الاحتياط</p>
٣٤ الحكم	<p>بنحو الاحتياط الذي لا يترك</p>
٣٦ بصحته	<p>الاقوى صحته وكذا في الزوجة والاجير</p>
٣٧ بنى على بقائه	<p>بل لا يبنى في هذه الصورة ايضاً وبنى على انه محدث هذا اذا لم يعلم الحالة السابقة على اليقين بهما والا فالاقوى هو البناء على ضدها فلو علم بالحدث قبل عروض الحالتين بنى على الطهارة ولو علم بالطهارة بنى على الحدث هذا في مجهولي التاريخ وكذا اذا علم تاريخ ما هو ضد للحالة السابقة كما اذا علم بالطهارة</p>

المورد المتن	الحاشية
	<p>في اول الظهر و علم بحدوث حدث اما قبل الظهر او بعده و علم بمحدثيته قبل عروض الحالتين فح بنى على الطهارة ولو علم بمحدثيته اول الظهر وعلم بحصول وضوء اما قبل الظهر او بعده و علم بكونه طاهراً قبل عروض الحالتين بنى على المحدثية و اما اذا علم تاريخ ما هو مثل الحالة السابقة بنى على المحدثية مطلقاً و يتطهر لكن الاحتياط في جميع الصور لا ينبغي ان يترك بل الظاهر وجوب الاعادة و القضاء فيه و فيما بعده</p>
٣٨ مشكل	<p>قبل اتيان الصلوة والا فلا يجب اعادة الصلوتين سواء علم بكونه بعد الصلوة او احتمل</p>
٤١ بعد احدهما	<p>ان كان الشك في الجزء كما لو شك في غسل الوجه حين اشتغاله بغسل الزراع مثلاً و اما ان كان الشك في الشرايط والاقوى هو البناء على الصحة فلو شك في الغسل منكوساً لا يعتنى به بل لو شك في اطلاق الماء بنى على الصحة بالنسبة الى الاجزاء الماضية لكن يحب احراز الاطلاق بالنسبة الى الاجزاء اللاحقة و جزء الجزء جزء في الحكم لا شرط</p>
٤٥ رجع واتى	

المورد المتن	العاشية
٤٥ بعد القيام	والانصراف عنه
٤٨ والاحوط	لا يترك
٥٠ وجب الفحص	مع كون منشأ الاحتمال امرأ يعتنى به العقلاء وح لا يكفي حصول الظن بعدمه بل لا بد من الاطمينان وان لم يكن مسبوقا بالوجود بل الظاهر عدم الجريان في استحبابها اشكال بل لا يخعدمه من قوة لكنها مشروعة ويصح وضوءه على الاقوى
٥٠ يشكل	
٥٥ مستحبة	
(فصل في احكام الجبائر)	
مكشوف يجب	والاقوى جواز الاكتفاء بغسل اطرافه والاحوط وضع الخرقة والمسح عليها
يجب وضع	والاحوط الجمع بينه وبين التيمم وان لا يخمأ ذكره من وجه
لم يمكن سقط	الظاهر جواز الاكتفاء بالتيمم وان كان الاحتياط لا ينبغي تركه
عدم تعين	بل الظاهر تعينه والاحوط ان يمسح او لا ثم يغسله لكن مع مراعات عدم مسح الرأس و الرجلين بالماء الجديد واما ما في المتن من الاحتياط فخلاف الاحتياط الا ان يمسح اليد و يجري اجزاء الماء وقطراته عقيبته وهو في الخرقة غير

المورد المتن	الحاشية
امكن وضع	ممکن غالباً
١ وجهان	على نحو عدت جزء منها والافالاحوط ضم التيمم اقر بهما الثانى ولو اراد الجمع فليمسح اولا .
٢ مشكل	والاقوى عدم الجريان والانتقال الى التيمم بل الا قرب ذلك لو كان الجبيرة على معظم الاعضاء فلو عمت الوجه واليدين لكن يمكن المسح على الرجلين مثلاً لا يجرى حكم الجبيرة و ينتقل الى التيمم على الاقوى و الاحوط فى استيعاب العضو الواحد ضم التيمم
٣ فى الماسح	لكن مران الماسح لا يختص بباطن الكف
٤ على ذلك	ماراً الى قبة القدم او عليها الى الفصل احتياطاً
٦ ومسح عليها	اي على الجبيرة بالمقدار المتعارف لاعلى غير المتعارف الذى غسل تحتها
٦ لكن الاحوط	احتياطاً لا يترك
٩ هو التيمم	اذا اضرا استعمال الماء بعض العضو و امكن غسل ما حوله لا يبعد الا كتفاء بغسله لكن الاحوط ضم التيمم ولا يترك هذا الاحتياط واحوط منه وضع خرقة والمسح عليها ثم التيمم
١٠ التيمم	اذا كان الضرر على بعضه ياتى فيه الوجه فى المسئلة السابقة

المورد المتن	الحاشية
١١ يتعين التيمم	مع امكان غسل ما حول العين يأتي الوجه المتقدم
١٢ مكشوفاً	يكتفى بغسل ما حوله على الاقوى
١٢ جمع	على الاحوط وان كان الاكتفاء بالتيمم غير بعيد
١٣ العصيان	او غير العصيان
١٦ بطل	بل عصى و ان لم يبطل على الاقرب و كذا لو مسح على ما كان ظاهره مغسولاً لكن الاحتياط لا ينبغي تركه
١٦ يجوز المسح	بل لا يجوز الامع الاسترضاء مطلقاً
٢٠ مستحيلاً	هذا مجرد فرض ومع ذلك لا ينفع مع تنجس الدواء الا اذا فرض استحالة ايضاً وهو مجرد فرض آخر ومع تحقق الفرضين لا يبعد جريان حكم الجرح المكشوف على اشكال فلا يترك الاحتياط بضم التيمم واحوط منه وضع الخرقة والمسح عليها مع ذلك
٢٣ حكم الجبيرة	بنحو مرفى الصاق شيء على المحل
٢٦ من وجوه	مر الاشكال في بعضها
٢٨ هل يتعين	الاقوى تعيينه والمسح عليها و طريق الاحتياط فيه مأمور في الوضوء
٣٠ اشكال	والاقرب جواز الاستيجار وعدم الانفساخ و اتيان قضاء الصلوات عن نفسه والتبرع عن غيره وان

العاشية	المورد المتن
<p>كان الاحوط له ان يأتي بها بعد الجبيرة لحاجة نفسه كصلواته اليومية واحوط منه ترك الاستيجار وتأخير القضاء واقالة الاجارة برضى الطرفين لا يترك في الصورة الثانية مطلقا وفي الاولى اذا تبين قبل العمل المشروط به ولا تجب اعادة ما عمل معه</p> <p>في بعض الموارد يمكن احراز موضوع احدهما بالاصل</p>	<p>٣٣ في الجميع</p> <p>٣٤ الاحوط</p>
(فصل في حكم دائم الحدث)	
<p>بل الاكتفاء بوضوء واحد فيه لكل صلوة مع عدم التجديد لا يخ من قوة</p> <p>لا يبعد عدم لزوم التجديد اذا لم يقطر منه بين الصلوتين فيجوز له اتيان صلاتين او صلوات بوضوء واحد مع عدم التقاطر في فواصلها و ان تقاطر في الاثناء لكن لا ينبغي ترك الاحتياط</p> <p>بل الحاقه بالمبطون اقوى ان لم يكن داخلا فيه موضوعا كما لا يبعد دخوله فيه</p> <p>لا يبعد جريان الحكم الفريضة فيها</p> <p>بلا عسر و حرج</p>	<p>بين المسالوس</p> <p>يتوضأ لكل صلوة</p> <p>سلس الريح</p> <p>٢ واما النوافل</p> <p>٤ لو امكن</p>

المورد المتن	العاشية
<p>٤ بذل مال</p> <p>٥ اشكال</p> <p>١١ ويمكن</p>	<p>على الاحوط</p> <p>جوازه في حال الصلوة وفي غير حالها اذا لم يتقاطر بعدها لا ينخ من وجهه لكن لا يترك الاحتياط ويمكن القول بعدم لزوم الوضوء الا اذا بال اختياراً حسب التعارف ولا يبعد ان يكون هذا اقرب</p>
(فصل في الاغسال)	
<p>سبعة</p> <p>او غسل الزيارة</p> <p>١ يجب عليه الزيارة</p>	<p>غير غسل الاموات لا يجب شئ منها وجوباً شرعياً نعم ما عدى الواجب بالنذر ونحوه واجب شرطاً واما في المنذور فالواجب كما مر هو عنوان الوفاء بالنذر لا عنوان الغسل او الزيارة ويكون اتيان الغسل واجباً عقلياً</p> <p>ان نذر ان يغتسل للزيارة يجب مطلقاً وان نذر ان يزارته على فرضها تكون مع الغسل او اذا زار تكون مع الغسل لا يجب ان يزور وعبرة المتن توهم الاول لكن مراده الثاني</p> <p>هذا اذا اراد به الغسل المتعقب بالزيارة اي نذر كذلك فتجب الزيارة لتحصيل القيد واما اذا نذر الغسل للزيارة وكان من عزمه الزيارة فاغتسل لاجلها فالظاهر اعدم وجوبها ولا تكون الزيارة</p>

المورد المتن	الحاشية
١ فعليه كفارة واحدة	مقدمة لحصول المنظور هذا اذا نذر الغسل للزيارة واما اذا نذر الغسل المتعقب بها وترك الزيارة فعليه كفارتان
(فصل في غسل الجنابة)	
الاستبراء او غيره	اذا كانت جنابته بالانزال في اطلاقه اشكال فلو ادخل آله من ظهره فاخرج بها منيه ففي ايجابه الغسل اشكال بل منع وكذا نظائره
صفتين	الظاهر كفاية الشهوة فيهما لكن لا ينبغي ترك الاحتياط خصوصاً المرأة
او مقدارها محدثاً بالأصغر	حصولها بالمسمى فيه لا يخلو من قوة ولو بحكم الأصل والغسل فقط احتياطاً لو كان منظراً
بالخنثى دون الرجل والابنثى	اي قبلها اذا لم تكن جنابة و احدهما موضوع لاثـر لصاحبه والاوجب على من كانت جنابة صاحبه موضوع لاثـر بالنسبة اليه
١ من غيره لا يجب عليه	اذا لم يكن لجنابة الغير اثر بالنسبة اليه والا وجب
٢ اذا علم	يجرى في هذا الفرع ما مر من التفصيل في شرايط

المورد المتن	الحاشية
٣ لا يجب	الوضوء في مسألة السابعة والثلاثين فراجع مع عدم كون جنابة صاحبه موضوعة لاثـر بالنسبة اليه والايـجب كما مر
٤ يجوز لواحد	بل لا يجوز على الاقوى
٤ محل الابتلاء	بل مطلقا على الاقوى و لا تأثير للخروج عن محل الابتلاء
٤ و كانواعدولا	اذا كان لجنابـتهم اثر آخر ايـضا لايجوز
٧ الاقوى عدم	لايـخ من اشكال
٨ اجناب نفسه	باتيان اهله طلبـة الملذة او خائفـا على نفسه واما مطلقا فلايـخ من اشكال
(فصل فيما يتوقف على الغسل من الجنابة)	
سجدتا السهو	الاقوى، عدم اشتراطهما به
دون المندوب	محل تأمل بل لايبعد اشتراطه به
نعم الاحوط	لا يترك
(فصل فيما يحرم على الجنب)	
كالمساجد	على الاحوط
احديها على الاحوط	بل الاقوى
١ اقصر	او المساوي على الاقوى
١ مساويا	في صورة التساوي يتخير

المورد المتن	الحاشية
١ فيغتسل	جواز الغسل فى جميع صورته انما هو مع عدم محذور آخر من تلويث المسجد وغيره حتى افساد مائه
١ الحائض	لو كان الالباء بعد انقطاع الدم وكذا النفساء والا يجب عليهما الخروج فورا ولا يشرع لهما التيمم
٢ يمكن القول	فيه تردد لا يترك الاحتياط
٥ حم السجدة	بل الم السجدة
٥ لمامر	قد مر ان الاقوى حرمتها
٧ فنه لا يستحق	بل يستحق بلا اشكال
٨ فى المسجد	ولا يمكن تحصيله بغير الدخول
(فصل فيما يكره على الجنب)	
ويرتفع	ارتفاعها فى غير الوضوء محل تأمل نعم يوجب الامور المذكورة تخفيفها
عن الغسل	او عن الوضوء وعن الغسل افضل
(فصل فى غسل الجنابة)	
وواجب غيرى	مر عدم وجوبه الشرعى وكذا لا يكون له استحباب غيرى مقدمى نعم له اقسام كثيرة تأتى فى باب الاغسال المستحبة

المورد المتن	الحاشية
لا يكون باطلا	لان مناط صحته هو رجحانه الذاتى و امره الا ستحبابى لا الامر الغيرى المتوهم والمكلف الملتفت بان الغسل بما هو عبادة يكون شرطا للصلاة يأتى به عبادة ومتقربا به الى الله للمتوصل الى حصول الواجب المشروط به لا انه يأتى به لاجل الامر الغيرى متقرباً الى الله والتفصيل موكول الى محله
ولا يجب غسل الشعر	بل يجب على الاحوط لو لم يكن اقوى مع غسل ما تحته من البشرة
ولو اشتبه ذلك	اذا كان المشتبه لمعة من عضو واحد يجب غسل تمام المحتملات و اما اذا كان مردداً بين لمعة من العضو المتقدم والمتأخر فوجوب غسل طرف الشبهة من العضو المتقدم مبنى على الاحتياط
واحدة عرقية	على الاحوط
كفى على الاقوى	و ان كان الاحوط خروج شىء من الجسد واحوط منه خروج معظم الجسد
١ افضل	لا يخ من تأمل
٦ يكفى الاطمينان	لزوم حصول الاطمينان فيما اذا كان لاحتماله

المورد المتن	الحاشية
٧ يجب غسله	منشأ يعتنى به العقلاء و الا فلا يازم حصول الظن فضلا عن الاطمينان
٨ والمسلاوس	على الاحوط وان كان عدم الوجوب لا يخ من قوة وما ذكره من الوجه غير وجهه كغيره
١٠ يجوز العدول	ان كان لهما فترة تسع الطهارة والصلوة فقط بل مطلقا على الاحوط
١٢ واحة ظرفه	الظاهر عدم جواز العدول من الترتيبى ولا اثر لرفع اليد عنه بعد الغسل نعم يجوز فى العكس والاحوط عدم العدول فيه ايضا اذا اشتغل بالغسل على النحو الاول من النحويين المتقدمين فى المسئلة الرابعة
١٢ وعدم ضيق	على نحو ما مر فى الوضوء و مر "حكم اوانى الذهب والفضة فى باب الاوانى
١٢ وما عدى	ياتى الكلام فيه فى التيمم ولو ضاق الوقت عن الترتيبى يتعين الارتماسى كما مر لكن لو تخلف و اتى بالترتيبى يصح و ان عصى فى تقويت الوقت
١٥ باطلا	مر "منه فى الضرر ما ينافى ذلك و مر "من الاحتياط
	الظاهر صحته مع التقييد ايضا الا ان يرجع الى

المورد المتن	العاشية
١٥ اشكال	عدم قصد الغسل الراجح في نفسه
١٦ اشكال	الاقوى بطلانها
١٨ الا اذا علم	الظاهر الصحة فيهما بل في بعض فروض الفرضين
٢٠ باطل	المتقدمين لا تخ من وجه
٢٢ بطلانها	ولو من جهة تعارفه عند اهله
٢٢ بل يمكن ان يقال	بل صحيح
	في صوم شهر رمضان او واجب معين و اما في
	غيرهما فلا يبطل غسله
	لكنه ضعيف

(فصل في مستحبات غسل الجنابة)

وهي امور	بعضها محل تأمل
٣ قبل الغسل	او بعده
٣ الاحتياط بالجمع	اذا بال بعد الغسل واستبرء بالخرطاط ثم خرجت
	الرطوبة المشتبهة فا لظاهر كفاية الوضوء
	خاصة
٣ يجب الاحتياط	مع الجهل بالحالة السابقة او كونها الطهارة واما
	مع كونها الحدث الاصغر فالاقوى كفاية الوضوء
٤ والا حوط	مع احتمال البول ايضا
٦ اما بول	يأتي فيها التفصيل المتقدم في المسئلة الثالثة
	بالنسبة الى الحدث

المورد المتن	العاشية
٨ او الاستيناف	لكن اذا احدث في اثناء الترتيبى استأنف ترتيباً بل اذا كان في اثناء الارتماسى استينافه ارتماسا ايضا موافق للاحتياط
٩ الاستيناف	مع مراعات ما ذكرنا في المسئلة السابقة لكنه ضعيف
١١ كان يحتمل	الاحوط الاقتصار على ذلك او الاستيناف ترتيبيا لا ارتماسيا
١٢ يكفيه	والاولى الاحوط اعادته ارتماسياً
١٣ او ارتماسيا	لا اشكال في كفاية الغسل الواحد عن الاغسال المتعددة مطلقا مع نية الجميع وامام عدم نية الجميع ففيها اشكال نعم لا يبعد كفاية نية الجنابة عن الاغسال الاخر بل الاكتفاء بالواحد عن الجميع ايضا لا يخمن وجه لكن لا يترك الاحتياط بنية الجميع او نية الجنابة لو كان عليه غسلها بل لا ينبغي ترك الاحتياط في هذه الصورة ايضا بنية الجميع
١٦ لا يبعد اجزائه	مر الاشكال فيه وان كان له وجه
١٧ كما يكفيه	بنحو ما مر ومر الاشكال في بعض وجوهه
١٧ كفى عنه	اذا كان المعين هو غسل الجنابة و في غيره له وجه لا يخلو من اشكال

المورد المتن	العاشية
١٧ عن اشكال	الاقوى صحته
(فصل في الحيض)	
اسود حكم غيرها	اي احمر يضرب الى السواد فيه اشكال
١ يحكم بكونه	محل تأمل واشكال وكذا في اماريته للبلوغ وان لا يخلو من قرب اذا حصل الاطمينان بحيضته
٥ يرجع الى الصفات	يأتي التفصيل ويأتي ان الرجوع الى الصفات متاخر عن الرجوع الى العادة
٥ بادخال قطنة	و تركها ملياثم اخر اجها رقيقا على الاحوط الاولى .
٥ اولى	بل لازم
٥ فالمشهور	لا يبعد وجوب الاختبار و العمل على القول المشهور لكن لا ينبغي ترك الاحتياط و لو مع
٥ بعدم الحيضية	العلم بالحالة السابقة نعم لو تعذر الاختبار تعمل على طبق الحالة السابقة ومع الجهل بها تجمع بين اعمال الطاهرة و تروك الحائض
	مع العلم بان الحالة السابقة الطهر والافتجع بين وظائف الطاهرة والحائض ومع العلم بحيضية الحالة السابقة تحكم بالحيضية
٦ و المشهور	وهو المنصور لكن لا ينبغي ترك الاحتياط نعم

المررد المتن	الحاشية
٧ والمشهور	لو رأت ثلاثة ايام متوا ليات ثم انقطع و عاد قبل العشرة من حين رؤية الاول وانقطع عليها يكون من حينها الى تمام العشرة محكوما بالحيضية حتى ايام النقاء على الاقوى وهو الاقوى
١٠ حكم الاولى	فيه تأمل .
١٣ الاظهر الاولى	بل الثاني
١٨ وفي النقاء المتخلل تحتاط	النقاء المتخلل محسوب من الحيض والظاهر ان لفظ المستحاضة من غلط النسخة اذ لا وجه لمراعات اعمالها
١٨ تجاوزا المجموع	مفروض المسئلة ما اذا كان كل واحد من الدمين وكذا النقاء المتخلل اقل من العشرة
١٨ واجدا للصفات	اذا كانت ذات عادة عددية و كان احدا الدمين موافقا لها دون الاخر تجعله حيضا و يتقدم على التميز على الاقوى
١٨ جعل اولهما	وتحتاط الى تمام العشرة فلورأت ثلاثة ايام دما وانقطع الدم ثلاثة ايام ورأت ستة ايام جعلت الثلاثة الاولى حيضا و تحتاط في ايام النقاء بين تروك الحائض وافعال الطاهرة وفي ايام الدم الى تمام العشرة بين تروك الحائض و افعال

المورد المتن	العاشية
١٨ و تحتاط في النقاء	المستحاضه
١٩ يقدم الوقت	بل هو من الحيض كما مر
٢٠ ازيد من الوقت	هذا وان كان له نوع ترجيح لكن لعدم خلوه من الاشكال لا يترك الاحتياط مطلقا
٢١ موافقين	لعل مراده تقديم الوقت والا فلا معنى ظاهر للعبارة
٢٣ استحبابا بيوم	لا معنى لموافقتهما للوقت في شهر واحد
٢٥ معتادة	لا ينبغي ترك الاحتياط بالا ستظهار بيوم او يومين
٢٥ فالاحوط	لا يترك الاحتياط فيما اذا كانت عادته الانقطاع والعود بالجمع بين اعمال الطاهرة و ترك الحائض
٢٧ فالاحوط	و الاقوى لزوم ترك العبادة لما مر ان النقاء المتخلل حيض
(فصل في حكم تجاوز الدم عن العشرة)	
١ من التميز	بل وان حصلت منه
١ دم آخر	مع كون الفصل بين الدمين الواجدين بالفاقد الذي هو اقل من العشرة كما في المثال
١ ومع فقد الشرطين	القاء الاوصاف مطلقا و الحكم بكونها فاقدة

المورد المتن	الحاشية
١ الى اقاربها	التميز محل اشكال بل لا يبعد لزوم الاخذ بالصفات في الدم الاول وتميمه او تنقيصه بما هو وظيفتها من الاخذ بعادة نسائها او بالروايات والاحوط فيمن لم تستقر لها عادة و كانت عادة اقاربها اقل من سبعة ايام او اكثر ان تجمع في مقدار التفاوت بين وظيفتي الحائض والمستحاضة
١ اوسبعة	الاحوط لو لم يكن الاقوى الحيض في كل شهر بالسبعة
٥ الزيادة	مع زيادة ايام الحيض عما اختارته وانطباقها على الزيادة عليها كما هو ظاهر المفروض لاوجه للقضاء
٦ في الرجوع	بعد فقدان التميز والافان كان تميز يمكن رعايته مع الوقت ترجع اليه
٦ الى التخيير	بل الى السبعة كما تقدم
٧ على الاحوط	ان لم يكن اقوى
٩ تجعل الحيض الثلاثة	فيه اشكال بل لا يبعد اجراء حكم فاقدة التميز وكذا الحال في الفرع التالي
١١ تحنط	الظاهر انها فاقدة التميز
١٢ بل يكفي	اذا لم يعارضه بعض صفات الاستحاضة والافهى

المورد المتن	الحاشية
	من فاقدة التميز ايضا على الظاهر فاذا كان الدم اسود با رداً تكون فاقدة التميز بخلاف مالهو كان اسود غير بارد ولا حار فتكون واجدة
(فصل في احكام الحائض)	
سورها على الاحوط	بل الاقوى
اللبث	بل مطلق الدخول غير الا جتياز كما ياتي
اذا استلزم	بل وان لم يستلزم
واذا حاضت	بل اذا كان حيضها منقطعاً لاجارياً كما مر
او مساوياً	مر منه ما ينافي ذلك في الجنابة
٢ او سمعت	على الاحوط وان كان الاستحباب لا يخ من رجحان
٣ تلويثها	في صورة الاستلزام ايضاً يكون التلويث حراماً
	لا الدخول لكن مع الالتفات بحصول التلويث ولو قهراً لا تكون معذورة
٣ محل اشكال	و الاقوى جوازه لكن لا ينبغي ترك الاحتياط
٥ في زمان الاستظها:	على الاحوط
٤ وجوب الكفارة	على الاحوط
٥ ولا يبعد إلحاقها	محل تأمل
٥ وان كان احوط	لا يترك
٧ غير معلوم	بل الظاهر عدمه
٨ عن قوة	لاقوة فيه كما لاقوة في غير الزنا

المورد المتن	العاشية
١٠ لا فرق	لا يخ من اشكال وان لا يخ من وجه
١٤ والاحوط	والاولى ان تصدق على مسكين و مع العجز الاستغفار بدلا محل تأمل.
١٥ الكفارة	لم اجد وجه الاعطاء الستة و الوجه في السبعة ضعيف واعطاء العشرة اوجه من السبعة و ان كان ضعيفا في نفسه.
٢٠ لم يكن متمكنا	او يكون متعسراً عليه و خصوصيات المسئلة موكولة الى محلها .
٢٠ متمكنا	ولو من جهة علمه بعادتها الوقتية على الاقوى
٢٣ فاختارت التحيض	قد مر ان الاحوط لو لم يكن اقوى لزوم التحيض اول رؤية الدم وكذلك الاحوط لو لم يكن اقوى لزوم التحيض بالسبعة وليس لها على الاحوط لولا اقوى التحيض في غير اول الرؤية و لازائداً او ناقصا عن السبعة ولازم ذلك انه لو طلقها من اول الرؤية الى السبعة يقع باطلا ولو اختارت غيرها وفي ما بعدها من اول الرؤية يقع صحيحا ولو اختارت لكن المسئلة لما كانت مشكلة لزوم مراعات الاحتياط فيها.
٢٤ ما لم تغتسل	الحكم في بعضها مبني على الاحتياط

المورد المتن	الحاشية
٢٤ و جوب الغسل	مر عدم الوجوب الشرعى و كذا الاستحباب كذلك.
٢٥ مستحب نفسى	لاجل ترتب الطهارة عليه
٢٧ تقدم	على الاحوط
٣٠ بل الاقوى	الاقوائية محل منع.
٣١ مقدار اقل الواجب	على الاحوط وان كان عدم وجوب القضاء اذا لم تدرك مقدار الصلوة المتعارفة المشتملة على المستحبات المتعارفة لا يخ من وجه
٣٥ وجبت	هذا اذا شككت فى مقدار الوقت واما لو علمت مقداره وشككت فى سعة لعلمها ففي وجوبها اشكال وان كان الاقوى عدم وجوبها
٣٦ على الاحوط	فى وجوبه مع الشك فى السعة اشكال بل منع
٣٦ وجب عليها	لعله و كذا تبديل الخرقه لا استحباب مطلق
٤١ تنتظف	النظافة خصوصا عند التهيئة لحضور الله تعالى او غيره من محل نظيف .
٤١ فى مصلاتها	تأتى رجاء .
٤١ بدلا	بدليته غير معلومة لكن لا يبعد استحباب الذكر
٤١ بدلية القيام	عليها قياما بل فى كل حال وان كان فى الجلوس افضل .
٤٣ والاقوى	لا يخ من اشكال

المورد المتن	الحاشية
(فصل فى الاستحاضة)	
فهو محكوم	فى ثبوت هذه الكلية تأمل لكن لا يترك الاحتياط
١ غير غمس	الميزان فى القليلة هو عدم الثقب و النفوذ الى الجانب الاخر و فى المتوسطة الثقب الكذائى .
١ وتبديل القطنة	التبديل او التطهير مبنى على الاحتياط وان لا يخ من قوة.
٣ قبلها	لكن تعيده بعد الفجر لصلوته على الاحوط
٤ يجب على المستحاضة	على الاحوط .
٩ التحفظ	مع عدم خوف الضرر.
٩ بل الاحوط	لولم يكن الاقوى و كذا اعادة الوضوء
٩ بعد الغسل	ومع استمرار السيلان تتقدم الاحتشاء على الاحوط
١٠ فالاحوط	مران الاحوط اعادة الغسل بعد الفجر و معه لا وجه لهذا الاحتياط.
١١ غير فصل	بين الغسل ودخول الوقت تتبادر بالصلوة فانه كاف .
١٢ على الاحوط	بل الاقوى والاحوط اعتبار اغسال ليلة الماضية
١٣ يجب	على الاحوط
١٤ اعادت	على الاحوط وان كان الاقوى عدم الوجوب

المورد المتن	الحاشية
١٤ فكذاك	ولا تجب الاعادة ان كانت بعد الصلوة
١٤ لا يجب عليها	مع العلم بالسعة والشك في انه للبرء و حصول الانقطاع قبل تمام الصلوة يجب الاستيناف و اعادة الطهارة على الاقوى مطلقا و لا تجب الاعادة ان كان بعد العمل مطلقا.
١٨ جاز	والاحوط الاتيان بها مستقلة .
١٨ حتى دخول	الاقوى جواز الدخول في المسجدين والمكث في غيرهما بدون الاغتسال و كذا قراءة العزائم ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط .
٢٠ في وقتها	على الاحوط .
٢٢ استأنفت	لكن اذا كان غسلها ترتيبيا استأنفت ترتيبيا بل الاولى استيناف الارتماسي ان احدثت بينه
(فصل في النفاس)	
٢ تحتاط	الاقوى ان النقاء المتخلل محسوب من النفاس نعم قبل عود الدم تعمل باحكام الطاهرة .
٢ في العشرة	اي في تمامها.
٣ وان كان الاحوط	لا يترك الى العشرة في جميع صور المسئلة
٤ نعم لا يبعد	بل هو الاقوى
٥ تحتاط	بل النقاء المتخلل محسوب من النفاس كما مر

المورد المتن	العاشية
٧ وان لم يكن فيها	الرجوع الى التميز في غير ذات العادة فلا ترجع ذات العادة اذا لم تصادف عادته بعد العشرة الى التميز وعبرة المتن توهم الخلاف
٩ يستحب	لا ينبغي ترك الاحتياط بالا ستظهار به- وم او يومين
١٠ آيات السجدة	بل سورة العزائم وابعاضها
١٠ وهو احوط	لا يترك
(فصل في غسل الميت)	
٢ اشكال	الاقوى عدم ايجابه اذا كان من الحي
٢ كما ان الاحوط	لو لم يكن اقوى
٣ يشكل	مع العلم بانها من الميت وامام مع احتمال كونها متصلة من الحي فلا
٤ اشكال	لا اشكال في عدم الوجوب
٨ اشكال	بل لا يخ من قوة وكذا في العكس
١٤ ينقض	على الاحوط بل لا يخ من قوة
١٦ يجب	وجوبها شرطيا على الاحوط بل لا يخ من قوة
(فصل في احكام الاموات)	
١ مع الامكان	بل يتخير بينه وبين الايصاء مع العلم او الاطمينان بانجازها
٢ بل مطلقا	على الاحوط

المورد المتن	الحاشية
٢ لعذر	سيأتى انشاء الله عدم الاختصاص بما فاتته لعذر
٤ لا يبعد	اذا كانت الوصية عمدية و اما التمليلية فيجب
(فصل فى آداب المريض)	
وهى امور	لا بأس بالاتيان بها و بما يتلوها من الفصل الاتى رجاء
(فصل فيما يتعلق بالمحتضر)	
فبالممكن	يأتى به وبما بعده احتياطا ورجاء
ويجب ان يكون	الاقوى عدم الوجوب نعم هو الاولى و الاحوط
والاحوط مراعات	وان كان الاقوى عدم الوجوب نعم لا يترك ما لم ينقل عن محل الاحتضار
الى المغرب	بل منحرفا فى آفاقنا بحيث تقع جنبه اليمنى الى القبلة
(فصل فى مراتب الاولياء)	
١ المالك	الظاهر ان المالك احق من كل احد حتى الزوج
١ المولى	على الاحوط فيه وفى ضامن الجريرة بل و فى الحاكم الشرعى
١ عدول	الظاهر عدم ولايتهم ولا يعتبر اذنتهم
٢ الذكور	تقدم الذكور وان لا يخلو من وجه لكن الاحتياط

المورد المتن	العاشية
٢ الجد	لا ينبغي تركه .
٣ الاحوط	فيه تأمل وان لا يخ من وجهه .
٤ فالام اولى	لا يترك اذا كانوا غائبين بل لا يخلو من وجهه
٥ فالاحوط الجمع	محل اشكال لا يترك الاحتياط .
٦ الاسن	لا يترك في الغائب بل لا يخ من وجهه
٧ الاقوى	مشكل .
١١ او غيره	الا قوائية ممنوعة و الاحوط الاستيذان منهما
١٢ حاصل الترتيب	مع اذنه من الولي لو كان .
	مر الاشكال في بعضها .
(فصل في تغسيل الميت)	
او غيره	على الاحوط كما ان الاحوط الجمع بين طريقتنا
	وطريقتهم .
الكافر	مر تعيين الموضوع في النجاسات .
الاسير تابع	عدم التبعية لا يخ من قوة وان كان الاحوط هيهنا
	التبعية .
لقبط دار الكفر	على الاحوط .
(فصل يجب في الغسل نية القرية)	
تجديدها	لا و تع لهذا الاحتياط بناء على ما هو الاقوى من
	ان النية هي الداعي

المورد المتن	الحاشية
فصل يجب المماثلة	
والمطلقة الرجعية	مع بقاء عدة الطلاق وامام مع انقضائها فلا يترك الاحتياط بل عدم الجواز اقوى واما بعد العدتين فلا اشكال فى عدم الجواز.
بل الاقوى اعتبار	فى الاقوائية تأمل نعم لا يترك الاحتياط
١ الى القرعة	ليس امثال المقام مصب القرعة فلا يترك الاحتياط المذكور.
٣ والامر ينوى	مع عدم تمشى النية من المباشر والا فالظاهر كفاية نيته و الاحوط الجمع بينهما مع الامكان
٣ الميت تعين	على الاحوط
٣ والجارى تعين	على الاحوط لو استلزم الغسل بالقليل التلويث
٣ اعاد	على الاحوط
٣ الى اغتساله	ولا الى عدم مس الماء و بدن الميت و لا الى الاغتسال بالكرو الجارى
٤ لكن الاحوط	لا يبعد ان يكون الاحوط ترك الغسل و دفنه بشيابه
٥ على الاحوط	لا يترك
(فصل قد عرفت)	
٥ واجبا عليهم	فى اعتبار وجوبه عليهم تأمل

المورد المتن	الحاشية
٥ ويشترط	يشترط خروج روحه في المعركة حال اشتغال الحرب او في غيرها قبل ادراكه المسلمون حيا واما لو عثروا عليه بعد الحرب في المعركة وبه رمق يجب غسله وكفنه على الاحوط ان خرج روحه فيها واما ان خرج روحه خارجها فالظاهر وجوب غسله .
٥ يلبس وصلتين	بل يلبس جميع الكفن وان كان لاما ذكره وجه غير معتد به.
٥ من الامر	بل من المأمور و الاحوط نية الامر ايضا
٦ فلا يبعد	فيه اشكال بل منع فلا يترك الاحتياط بتركه
٦ والاحوط	كما ان الاحوط نزع ما لا يصدق عليه بل لا يبعد وجوبه
٧ مرهونة	مع امكان فك الرهن من ماله لا يبعد وجوبه وتدفينه بها
٨ فالاحوط	مع عدم امارات القتل كالجرح فالظاهر وجوب تغسيله وتكفينه و معها لا يبعد اجراء حكم الشهيد عليه
١٠ وجب	الظاهر ان مراده غير الشهيد والافلا وجه الاحتياط بالتغسيل والتكفين ونحوهما مما يستثنى الشهيد منها

البورد المتن	الحاشية
١٠ في غير	لو جاز العمل بها لجاز في مورده ايضاً لكنه محل تامل.
١٢ بل تلف	على الاحوط.
١٢ عظماً مجرداً	في وجوبه اشكال بل عدمه لا يخلو من قوة
١٢ على القلب	بل ولولم يشتمل عليه فعلاً وكان محلاله
١٢ ويجب حنوطها	مع بقاء بعض المحال.
(فصل في كيفية غسل الميت)	
٦ والاحوط	وان كان الاقوى عدم لزومه
٦ الثالث	اواحد الاولين.
٧ ويحتمل التخيير	لكنه ضعيف.
٧ فيحتمل	صرفه في الغسل الاول هو الاقوى
٩ بعد طواف	بل بعد السعي في الحج و التقصير في العمرة
١٠ يجب الاعادة	على الاحوط في ما اذا غسل بالقراح و على الاقوى فيما اذا تيمم.
١١ بيد الحى	فيه اشكال بل الاقرب جواز الاكتفاء بيد الميت ولا يترك الاحتياط بالجمع
(فصل في شرائط الغسل)	
الخامس	مرّما هو الاقوى في الوضوء وغيره
١ افضل	وهو غير بعيد
٥ وجب نبشه	اذا لم يكن في نبشه محذور كهتك حرمة

المورد المتن	العاشية
	الميت بواسطة فساد جثته والخرج على الاحياء بواسطة رائحته او تجهيزه هذا في غير غصبية الكفن و اما فيها ففي مثل الفرض اشكال و الا حوط للمغصوب منه اخذ قيمة الكفن نعم لو كان الميت هو الغاصب فالظاهر جواز النباش مع هتكه ايضا.
٦ لا يجوز	على الاحوط.
٦ نعم	مراده تصحيحه بنحو الداعي على الداعي ولا يبعد ذلك.
٨ بعد وضعه	على الاحوط في هذا الصورة.
(فصل في آداب غسل الميت)	
امور	لما كان بعضها غير ثابت لا باس باتيانها رجاء بشرط الاذن
والاولى ان يلف.	على الاحوط.
	بل الاحوط لو لم يكن الاقوى لزومه.
(فصل في مكروهات الغسل)	
بل الاحوط	لا يترك .
٢ لا يجوز	على الاحوط.
٣ بعد الطواف	مرانه بعد السعي في الحج والتقصير في العمرة
(فصل في تكفين الميت)	
نصف الساق	على الاحوط.

المورد المتن	الحاشية
والافضل الى ويجب ان يغطى	غير معلوم بل يجب ان يكون طوله زائداً على طـ و ل الجسد وعرضه بمقدار يمكن ان يوضع احد جانبيه على الاخر ويلف عليه بحيث يستر جميع الجسد ويسترضى عن الكبار اى قميصا
٣ فى حال	على الاحوط فى جلد الميتة فى تلك الحالة وان كان الجواز فيها لا يخ من قوة بل الاقوى.
٤ على الاحوط	على الاحوط.
٤ بالمذهب	اذا عمل على نحو يصدق عليه الثوب لا بأس به على الاقوى
٤ والاحوط	اذا عمل على نحو لا يصدق عليه الثوب لا يقدم على غيره لدى الدوران و الا فيجوز حال الاختيار كما مر.
٥ جلد المأكول	بالاشكال فيه.
٥ تقديم النجس	على الاحوط.
٥ يقدم الحرير	الاولى اختياره اذا وضع فى القبر وقديلم لو لزم من الخروج الوهن
٧ اوبقرض	

المورد المتن	الحاشية
٨ او منقطعة	فيها اشكال اذا كانت مدتها قصيرة جداً
٩ عدم محجوريته	في سقوطه بالمحجورية اشكال بل عدم السقوط والتكفين باذن الحاكم لا يخ من وجه
٩ عدم تعيينها	مجرد التعيين لا يوجب السقوط نعم لو عمل بالوصية يسقط بارتفاع الموضوع
١٥ بعد ذلك	اي بعد الدفن و اما قبله فلم يرجع الى عين مالهم
١٨ زوجها	ما على الزوج هو الكفن وغيره على المولى
٢٠ الاحوط	الظاهر خروج ما هو المتعارف الاثاق بشأنه من الكفن وسائر التجهيزات من الاصل وان كان الا احتياط لا ينبغي تركه في الزائد على الواجب مع التحفظ على عدم الالهانة عليه
٢١ اشكال	الظاهر تقديم الكفن في غير الاخير و اما فيه فمحل اشكال
٢٢ لورثته	مع استحقاقهم للزكوة

(فصل في مستحبات الكفن)

لما كان بعض ما في هذا الفصل والفصل التالي غير ثابت فيأتي بهار جاء ثم الاولى بل الاحوط ان ما يكتب في كفنه من الايات الكريمة والاسماء المحترمة ان يجتنب من الكتب في محال تكون

المورد المتن	الحاشية
	مظان التنجس والتلوث وان يكتب في محال من الكفن لا تكون اهـ انة عرفا بل معها لا يجوز .
(فصل في الحنوط)	
والاحوط ولا يبعد مباحا	لا باس بتركه. يأتي به رجاء و المراد من الكف ظاهرها ظاهر أفان باطنها من المساجد ومسحه واجب اشتراط الاباحة بمعنى انه لو عصى ومسحه يقع باطلا غير معلوم.
٢ المميز	وغيره .
٣ وحمصتين	بل سبع مثاقيل بلا زيادة.
٣ مثقال	واقل منه درهم.
٧ يستحب	استحبابه غير ثابت.
١١ يبدء	بل مخير بين الابتداء بها و بغيرها نعم لا يبعد استحبابه .
١٢ يقدم الاول	على الاحوط فيه وفيما بعده
(فصل في الجريدتين)	
صغيراً	يوضع معه رجاء

المورد المتن	العاشية
١ او الرمان	الاولى تأخير ه عن الخلاف
٣ الاقل	الاولى ان تكون في جانب القلة الى شبر و في الكثرة الى ذراع
٥ فوق	بان تشق الجريدة نصفين ويجعل نصفها عند رأسه والاخر عند رجله
(فصل في الصلوة على الميت)	
على الكافر	قدم في النجاسات تعيينه
نعم تستحب	فيه تأمل
بل دار الكفر	على الاحوط
٦ قدم	مر الكلام فيه
٨ على الاحوط	بل الاقوى كما مر في الغسل
٨ ويجوز	الظاهر عدم الجواز من غير استئذان عن الجميع
٩ يجوز لها	بل الظاهر كذلك في الايتام ايضاً
١٠ فالظاهر	لكن ينبغي تقديم الرجال بل هو احوط
١١ والاحوط	الاحوط ان يأذن الولي و يستأذن الوصي
	عدم اعتبارها وكذا عدم اعتبار شرايط الجماعة
	عدي ما هو دخيل في صدقها عرفاً كعدم البعد
	المفرط والحائل الغليظ غير بعيد

المورد المتن	الحاشية
١٤ بل الاحوط	لا يترك
١٩ لكن الاحوط	في غير صورة العمد ومعه لا يعيد على الاحوط ولا يضر ببقاء القدوة
(فصل في كيفية صاوة الميت)	
٦ على الاقل	الاحوط هو الاتيان بوظيفة الاقل والاكثر في الادعية فاذا شك بين الاثنين والثلاث بنى على الاقل واتى بالصلوة على النبي وآله ودعا للمؤمنين والمؤمنات وكبر ودعا للمؤمنين والمؤمنات ودعا للميت وكبر ودعا للميت وكبر رجاء
(فصل في شرائط صلوة الميت)	
اباحة المكان	اشراطها غير معلوم
١ وستر العورة	وكذا لا يعتبر ساير الشرائط وترك الموانع وان كان الاحوط ذلك بل لا يترك في التكلم والقهقهة والاستدبار
٨ فالاحوط	وان كان عدم لزومها لا يخ من وجه
١٠ الاحوط	لا يترك وان لا يبعد ما ذكر
١٢ بعد الفراغ	الحكم مبني على الاحتياط في هذا الفرع
١٤ لا يجب	فيه اشكال فلا يترك الاحتياط بالاعادة
١٨ يجوز	لمن لم يدرك الصلوة عليه قبل الدفن

المورد المتن	العاشية
٢٠ لكن لا يبعد	فيه تأمل
٢٠ يقدم الدفن	بل الاقوى تقديم الفريضة مقتصرا على اقل
	الواجب
٢١ على الاحوط	وان كان الجواز غير بعيد
(فصل فى آداب الصلوة على الميت)	
لما كان بعضها	غير ثابت لابس باتيانها رجاء
١ فالقرعة	ليس مثل المقام مصب القرعة
١ الثانى	الاحوط ترك هذه الكيفية والاقتصار على الاولى
(فصل فى الدفن)	
١ الى المغرب	اى يمين مستقبل القبلة.
١ فى كل جزء	على الاحوط.
٣ عن قوة	القوة ممنوعة.
٨ يعمل بالظن	مع عدم امكان تحصيل العلم و لو بالنأ خير
	المذكور فى المتن.
١٠ يجوز النبش	بل قد يجب لو كان بقاء الكافر هتكا على المسلمين
	او بقاء المسلم هتكا عليه.
١٢ فى المساجد	على الاحوط الا ان يضر بالمسلمين او يزاحم
	المصلين فلا يجوز.
١٢ فى قبر الغير	فيه تأمل مع عدم استلزام النبش و لا ينبغى
	ترك الاحتياط.

المورد المتن	الحاشية
١٣ من الميت	والاحوط لو لم يكن الا فوى الحاقه بالميت والدفن معه ان لم يستلزم النيش.
١٤ يجب	مع عدم محذور ككون البئر للغير.
١٥ الايسر	على الاحوط مع عدم الفرق بين جنبها الايسر وغيرها والا فيشق الموضع الذي يكون الخروج اسلم

(فصل في مكروهات الدفن)

بما يوجب هتك وان استلزم فساد بشرط	١
٢ الكذب	مع ايجاب الهتك مشكل بل غير جائز. محل اشكال بل احوط تركه.
٢ على الويل والشبور	ان كان شرطاً للجواز كما يظهر من ذيل كلامه فمحل اشكال بل منع نعم الرضا بقضاء الله من اشرف صفات المؤمنين بالله وعدم الرضا بقضائه من نقص الايمان بل العقل واما الحرمة فغير ثابتة نعم يحرم القول المسخط للرب او غيره من المحرمات.
٣ وجز الشعر	على الاحوط.
٤ في خدشها	وتنقه.
٥ رقبة	اذا ادمت والاتجب على الاحوط
٦ نعم لا يجوز	وان لم يجد فصيام ثلاثة ايام
	على الاحوط في غير المتخذ مزاراً و مستجاراً

المورد المتن	الحاشية
٦ وهتك الحرمة	هتك الحرمة عنوان مستقل غير النبش و النبش حرام هتكت به الحرمة اولاً والهتك حرام حصل بالنبش او بغيره .
(يستثنى من حرمة النبش موارد)	
الاول كما لا يجوز	اذالم يكن زائداً على الثلث و كذا في عدم جواز النبش .
الثاني لتدارك « « بالتيمم	هذا كله قبل فساد البدن وتلاشي لابعده عدم الجواز في هذه الصورة هو الاقوى و كذا في صورة التغسيل بالقراح لا جل تعذر الخليطين بل الاحوط .
الثالث لكن الاولى السادس لنقله	مع عدم الوصية او الوصية بالنبش محل اشكال واما لو اوصى بنقله قبل دفنه فخولف عمداً او بغير عمد فالاقوى جوازه مع عدم فساد البدن و عدم صيرورته فاسداً الى الدفن بما يوجب الهتك او الايذاء بل لا يبعد الوجوب في هذه الصورة .
السابع لا يصدق عليه الثامن بغير اذن الولي	محل منع فلا يجوز . و كان للولي غرض عقلائي لدفنه في غير هذا المكان .

المورد المتن	العاشية
الناسع اذا اوصى الثاني عشر في كل مورد	مر الاشكال فيه. هذه الكلية محل اشكال فلا يترك الاحتياط بالاقتصار على ما تقدم.
٨ يجوز	مع عدم محذور ككون الاثار ملكا للباني او الارض مباحة حازها ولي الميت لقبره وبالجملة الحكم حيثي نعم مع كون الارض موقوفة مورد الاحتياج وزاحمه البناء يجوز لولي المسلمين الامر بازالته ومع عدم الحاکم يجوز للمسلمين الازالة.
٩ فالاحوط	وان كان الاقوى مع عدم الامارة على كونه مسما الجواز.
١٠ بل الاحوط	اذا كان لمال معتدا به فالاحوط النبش واخراجه
١٣ والاحوط	بل الاقوى.
١٣ وان كان احوط	لا يترك.

(فصل في الاغسال المندوبة)

١ كما ان الاولى	بل الاحوط الذي لا يترك.
٢ وليلة الجمعة	الاحوط الا تيان فيها رجاء
٢ يوم الجمعة مستحب	قبل الزوال لا بعده وان تركه يستحب القضاء بعده ويوم السبت
١٠ وجب عليه	اداء النذر لا عنوان غسل الجمعة كما مر نظيره

المورد المتن	الحاشية
١١ اشكال	بل منع الا في الصورة المذكورة
١٢ لا ينقض	محل تأمل ولكن لا تستحب اعادته.
١٣ لا يبعد	لكن لا ينبغي ترك الاحتياط.
١٤ يصح	محل اشكال فالاحوط اتيانه رجاء .
١٨ لا تنقض	محل تأمل وان لا تشرع اعادتها بعد الحدث
١٨ الغدير	لا يبعدان يقال باستحباب غسل ليوم الغدير
	والاولى اتيانه صدر النهار وغسل آخر لفعل
	صلوة قبل الزوال بنصف ساعة والثاني من الاغسال
	الفعلية
١٨ التاسع	يأتي به رجاء نعم يستحب ليلة النصف من شعبان
١٨ يوم المولد	يأتي رجاء كيوم التاسع من ربيع الاول ويوم
	دحو الارض.
(فصل في الاغسال المكانية)	
سائر المشاهد	يأتي رجاء
(فصل في الاغسال الفعلية)	
٥ بل لا يبعد	في بعضها تأمل والامر سهل بعد جواز الاتيان رجاء
	لا يخلو من شوب اشكال فالاولى نية الجميع ومع
	عدمها يأتي لغير المنوى رجاء .
٧ يقوم التيمم	تقدم الاشكال فيه ولا بأس باتيانه رجاء.

المورد المتن	الحاشية
(فصل في التيمم)	
مع بقاء الوقت	وعدم العسر والمشقة او غيرهما من الاعذار
٣ كفاية	كفايتها مع عدم حصول الاطمينان من قوله مشكل
٥ العثور عليه	لاجل احتمال تجدد الماء لا مطلقا فاذا احتمل كون الماء موجوداً حين الطلب ولم يعثر عليه لغفلة و اشتباه فالظاهر عدم وجوب الاعادة بل عدم وجوبها مطلقا لا يخلو من وجه
٦ فالاحوط	اذا احتمل التجدد لا مطلقا كما تقدم وتقدم ان لعدم الوجوب مطلقا وجها.
٧ والرمى	المناط في الرمي هو ابعدهما يقدر عليه الرامي
٨ يسقط	ويتقدر بقدره فاذا ضاق عن مطلق الطلب يسقط مطلقا واذا ضاق عن تمام الطلب يسقط بمقداره او عدم الاهتداء اليه لو طلبه.
١٠ عدم الماء	بل الظاهر وجوب تجديد الطلب مع احتمال الماء
١٢ لا يبعد صحة	ان كان في المكان الذي صلى فيه وكان الوقت في الحال واسعا ومع عدم السعة فالاحوط تجديد التيمم واعادة الصلوة ومع الانتقال عن ذلك المكان فان علم عدم وجدانه لو طلب في المكان الاول فالظاهر صحة صلوته وان علم وجدانه فالاقوى اعادة الصلوة مع الطهارة المائية مع التمكن

المورد المتن	العاشية
	منها و الا فالا حوط تجديد الطهارة المائية او التيمم لاعادة الصلوة ومع الشك فيه فالا حوط اعادة الصلوة مع تجديد الطهارة المائية او التيمم والظاهر عدم الفرق فيما ذكر بين الاعادة والقضاء فيجب القضاء فيما تجب الاعادة ويحتاج به فيما يحتاج بها .
١٣ اذا علم	او قامت اماراة معتبرة عليه وكذا فى الفرع الاتي والاحوط عدم الاراقة مع الاحتمال العقلائى لعدمه .
١٣ بل الاحوط	بل لا يخ من قوة ومع الاحتمال الاحوط تركه المعتد به .
١٤ او ماله	
١٥ يلحق	ولو كان فى كل جانب بعضه السهل وبعضه حزن لاتبعد ملاحظة النسبة لكن لا يترك الاحتياط بغلوة سهمين .
١٥ بادخال ثوب	مع عدم فساد به .
١٧ او الاحتمال	الناشى من منشأ يعتنى به العقلاء .
١٨ بطل	على الاحوط الا اذا كان حرجا فبطل على الاقرب .
١٨ لا العزيمة	محل اشكال لا يترك الاحتياط الا تى بل كونه عزيمة و البطلان لا يخلو مـن وجه قوى .

المورد المتن	العاشية
١٩ لم يصح	الظاهر الصحة مع حصول نية القرية ان تبين عدمه و صحة التيمم ان تبين وجوده لو فرض حصول قصد القرية بل الاحوط لو لم يكن الاقوى ترك الغسل .
٢٠ فالاولى	عقلائى يعنى به العقلاء: لومع موهوميته لاجل اهمية المحتمل .
٢١ يكفى احتمال	لا يخ من اشكال وان لا يخ من قوة هذا فى غير الانسان وبعض الحيوانات المحترمة الغالية القيمة التى لم تعد للذبح واما فيهما فينتقل الى التيمم .
٢١ وان لم تكن مرتبطة به	فيه تأمل . بل وان جازولو بالذبح الشرعى .
٢١ الظاهر جوازه	ان كانت الثانية مثل الكلب العقور فقد تقدم التأمل فيه ولا تخ عبارته من نوع تشويش
٢١ وان كان لا يجوز	بل يجوز عدم اعطائه الباء الظاهر حتى يضطر بنفسه الى شرب النجس ولا يجب عليه رفع اضطراره .
٢١ وفى الثانية يجوز	مع اضطراره اليه .
٢٢ لا يجوز اعطائه	لا يبعد ان يكون مطلق المحذور الشرعى من ترك واجب او فعل محرم او ترك شرط او ايجاد مانع موجبا للانتقال الى التيمم لما ذكره بل لاستفادة
٢٢ لا يجب منعه	
٢٢ واجب	

المورد المتن	الحاشية
٢٣ بل لا يبعد	ذلك من مجموع ماورد في الانتقال اليه الظاهر تقديم الاول.
٢٣ وربما يقال	وهو الاقوى وقد مروجوب الصلوة عاريا
٢٤ اشكال	لا اشكال في لزوم تقديم الصلوة.
٢٥ اينهما اشكال	لا اشكال في تقديم القبلة اذا كان الطرف استدبارها وفي غيره محل تامل وان لا يبعد تقديم القبلة ايضا اذا كان الطرف هو نقطة المشرق و المغرب واذا كان الطرف بين المشرق والمغرب فالظاهر التخيير .
٢٧ والفرق	لا فرق بينهما في حصول خوف الفوت وازوم التيمم .
٢٨ فلا حاجة	لا يلزم الا احتياط لكن محله باق لا جـل بعض الاحتمالات .
٢٩ بطل	الاقوى صحتها في جميع صور المسئلة لما تقدم من ان صحتها لا تتقوم بالامر الغيري بل هو غير دخیل فيها على فرض صحتها وتحققه مع انه لا اصل له رأساً .
٣٠ يحتمل	بل لا يبعد.
٣١ لا يستباح	على الاحوط.
٣٤ فقد مر	وقد مر الكلام فيه .

المورد المتن	الحاشية
٣٥ اوالاغتسال فيه	اذا لم يلزم منه محذور وكذا فى مثل الفرع
(فصل فى بيان ما يصح التيمم به)	
على الاقوى	بل الاحوط .
بالطين المطبوخ .	الجواز فيه لا يخ من وجه وان كان الاحتياط لا ينبغي ان يترك
بغبار الثوب	اذا كان على وجهها ولا يكفى الغبار الباطنى و ان ينشر بالضرب ولو ضرب
	فينشر ثم ضرب على ذى الغبار يجوز ويقدم على الطين
ووجوب القضاء	ثبوت القضاء مبنى على الاحتياط .
على وجه يجرى	اى اقل مراتب الجريان وحصول الغسل .
٢ لا يجوز	على الاحوط وان كان الجواز بالطين المطبوخ كالا جر لا يخ من وجه كما مر .
٣ والآ جر	من الجواز به فلا يعتبر الطلى وان كان الاحتياط لا ينبغي ان يترك .
٤ وحجر السن	بل وحجر المرمر على الاقوى .
٦ يجب ازالته	عدم الوجوب اظهر نعم ينبغي ان يفرك الوحل كتقضى التراب واما الازالة بالغسل فغير جائز .
١٠ يقدم	على الاحوط

المورد المتن	الحاشية
١٣ الأولى	محل تأمل فلا يترك الاحتياط
(فصل يشترط فيما يتيمم به)	
فيبطل	على الاحوط فيما يتيمم به واما في غير ذلك فالاقوى عدم الابطال خصوصا مقر المتيمم اذا لم يكن مكان التيمم .
١ بطل	الاقوى عدم البطلان .
٣ الجمع	مع تقديم التيمم في الفرض الاول .
٥ بما يشك	الا مع العلم بترابيته سابقا والشك في استحالة
٥ فينتقل	بل يحتاط بالجمع بين التيمم به و با لمرتبة اللاحقة الا اذا علم عدم ترابيته سابقا وشك في صيرورته ترابا .
٦ بجوازه	الظاهر عدم الجواز نعم لو توضأ به لا يبعد القول بالصحة حيث انها مقنض القواعد و الاجماع على فرضه لم يثبت في المقام
٦ والاحوط	بل الاحوط ترك الوضوء ويصلى مع التيمم و صحت صلواته
(فصل في كيفية التيمم)	
فلا يكفي الوضع	على الاحوط والكفاية لا يخلو من وجه .
تعذر الباطن	مطلقا واما مع تعذر البعض يحتاط با لجمع بين بعض الباطن الغير المتعذر و تمام الظاهر

العاشية	المزرد المتن
<p>و الاحوط الجمع بين المسح بالظاهر وبالذراع بل تقديم الذراع لا يخلو من وجه . لا يترك .</p> <p>اذا عد حائلا عرفا لا مثل الشعرة وشعرتين ان لم يكن له ذراع و الا فليتيمم بها و بالموجودة والاحوط مسح تمام الجبهة والجبينين بالموجودة ايضا ومقطوع اليدين لو كان له ذراع يتيمم بها وهو مقدم على مسح الجبهة على الارض وعلى الاستغابة بل الاحوط تنزيل الذراعين منزلة الكفين في المسح على ظهرهما ايضا مع قصد ما عليه يتعين اجمالا اذا لم يكن عليه غيره .</p>	<p>والاحوط مسحهما</p> <p>٣ فيجب رفعه</p> <p>٨ يكتفى</p> <p>١١ مع اتحاد</p>
(فصل في احكام التيمم)	
<p>على الاحوط لكن الاحوط لمن يعلم بعدم التمكن في الوقت ايجاده قبله لشيء من الغايات وعدم نقضه الى ان يدخل الوقت فيصلي بل لزومه لا يخلو من قوة .</p> <p>مع العلم بارتفاع العذر في آخر الوقت بمقدار ادراك الواجبات فقط فالاحوط وجوب التأخير نعم لو قلنا بوجوب التأخير مع رجاء الارتفاع</p>	<p>١ قبل</p> <p>٥ ولا الصبر</p>

المورد المتن	الحاشية
	فالامر كما في المتن
٦ عما قريب	مع العلم بزواله مطلقا يشكل الاتيان بها مع التيمم الا اذا بلغ حداخاف الفوت
٧ سعة الوقت	في عذر غير ضيق الوقت
٨ لاجل الزحام	هذا على القول بالوجوب العيني لا يخمن وجهه وان كان الاحوط الاعادة معه ايضا واما على القول بالوجوب التخييري فالاقوى وجوب الاعادة بل لا يبعد عدم جواز الدخول في الجمعة مع التيمم حينئذ
٩ لا يجوز له	على الاحوط في التيمم للضيقة كما امر
١٠ بدلا	في صحته بدلا عن الغسل المستحبة والوضوءات المستحبة مما لا تكون رافعة للحدث اشكال فلا يأتي به بدلها الارجاء
١٢ بما ينتقض	اي نواقض المبدل منه نواقض البديل
١٣ اذا وجد الماء	وتمكن من استعماله شرعا وعقلا
١٤ بطل تيممه	لا يبعد عدم البطلان مع استحباب استيناف الصلوة مع الطهارة المائية لكن الاحتياط بالاتمام والاعادة مع سعة الوقت لا ينبغي تركه
١٥ تمام الدفن	اعادة الصلوة في هذا الفرض مبنية على الاحتياط بل لا يبعد عدم ازومها

المورد المتن	العاشية
١٦ هل يلحق	الا لحاق غير بعيد لكن لا ينبغي ترك الاحتياط حتى قبل الركوع
١٧ فالاحوط	وان كان الاقوى الاكتفاء به اذا كان بعد الركوع بل لا يبعد اذا كان قبل الركوع ايضاً وما ذكر من التعليل غير وجهه هذا بالنسبة الى الفريضة واما النافلة ففي الاكتفاء به بل في مشروعية اتمامها لو وجد الماء في اثنائها تأمل فلا يترك الاحتياط بعدم الاكتفاء ورفع اليد عن النافلة او اتمامها رجاء
١٨ اشكال	الجواز غير بعيد نعم جواز العدول محل اشكال والاحوط صرفه في الغسل والتيمم بدل الوضوء وان كان عدم بطلان ما هو بدل الوضوء لا يخلو من وجه
٢١ ويحتمل	مع امكان تصرف كل منهم شرعاً و عقلاً و الابطل وضوء من يمكن تصرفه كذلك على الاحوط بل لا يخ من وجه
٢٢ بطل تيممهم	لا يترك
٢٣ قدم الغسل	فيه اشكال
٢٤ ولكن الاحوط	بناء على التداخل لكن مر الاشكال فيه
٢٥ حكم التداخل	على الاحوط
٢٦ صح	
٢٧ تعين صرفه	

المورد المتن	الحاشية
٢٧ فيتعين للجنب	على الاحوط
٢٨ وجوب الصبر	مع العلم بزوال العذر.
٢٩ لا يجوز	على الاحوط.
٣١ وكذا الحال	فيه تأمل لكن لا يترك الاحتياط.
٣٢ فالاحوط	بل لزومه لا يخفى من قوة وكذا الحال في الرضوء بل الوضوء قبل الوقت لاجل الصلوة في الوقت لا مانع منه
٣٣ كما انه يستحب	فيه اشكال
٣٥ في وجوب الفحص	مع كون المنشأ احتمالا يعتنى به العقلاء ومعه يشكل الاكتفاء بالظن بالعدم
٣٦ الاحوط	الاولى
٣٧ بعدم وجوبه	كما هو الاقوى
٣٧ والظاهر	بل الظاهر الانتقال الى التيمم لو كان على غير موضعه و يمكن ان يقال بلزوم التيمم لاجل هذا المس الواجب ويستباح به المس للغسل او الوضوء فقط واذالم يكن في موضعه فالظاهر سقوط الحرمة وان كان مراعات الاحتياط اولى والحمد لله اولاً وآخراً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الصلوة

فصل في اعداد الفرائض

والملتزم بنذر	في عد الملتزم بالنذر و شبهه منها مسامحة اما. مر من عدم صيرورة المنذور واجبا.
والوتيرة على الاقوى	الاحوط اتيانها رجاء
٢ بين المغرب والعشا	بل بين صلوة المغرب و سقوط الشفق الغربي على الاقوى
٢ صلوة الوصية	يأتى بها رجاء

(فصل في اوقات اليومية)

فيمتد وقتها	فيه اشكال و كذا في العامد فلا يترك الاحتياط بالاتيان بعده بقصد ما في الذمة
الظل مثل الشاخص	فيه اشكال فالاحوط عدم التأخير عن الاوائل العرفية للزوال واذا اخرجت عن ذلك فالاحوط اختيار الظهر

المورد المتن	الحاشية
من الزوال اليهما	بعد مقدار اداء الظهر و هذا ان كان غير بعيد
	لكن الاظهر ان مبدء فضيلته اذا بلغ الظل اربعة
	اقدام اى اربعة اسباع الشاخص
الحمرة في المشرق	ولعل حدوث تلك الحمرة مساوق لزم من التجلل
	والاسفار وتنور الصبح المنصوص بها
١ عن سمت الرأس	بل يعرف بزوال الحمرة المشرقية واما الذهاب
	عن سمت الرأس فلا لانها لا تمر عن سمت الرأس
	بل تزول عن جانب المشرق بعد ارتفاعها مقداراً
	وتحدث حمرة اخرى مغربية محاذية لمكان ارتفاع
	المشرقية تقريبا ولا تزال تنخفض عكس المشرقية
	فالحمرة المشرقية لا تزول عن سمت الرأس
	الى المغرب و مرسله ابن ابي عمير لا تخ من
	اجمال ويمكن تطبيقها على ذلك
١ والا حوط مراعات	لا يترك
٢ لاحتمال	هذا الاحتمال غير معتمد عليه
٣ المختص او المشترك	اى المختص بالاولى
٣ فال مشهور	الاقوى هو صحة الصلوة واو وقعت في الوقت
	المختص وتحسب عصراً وعشاء لو تذكر بعد
	الفراغ فيصلى الظهر و المغرب و يسقط
	الترتيب لكن الاحوط الذى لا ينبغي تركه بل لا

المورد المتن	الحاشية
	<p>يترك فيما اذا وقعت في الوقت المختص بجميعها ولم تقع كلاً او بعضاً في الوقت المشترك معاملة بطلان العصر والعشاء فيأتي بهما بعد اتيان الظهر والمغرب.</p> <p>لا ينبغي ترك هذا الاحتياط وان كانت الصحة لاتح من وجه</p> <p>لكن لا يمكن الاتكال عليها بعد الاعراض عنها الاقوى هو لزوم الاتيان بالاولى.</p> <p>فيما اذا بقي من الوقت بمقدار يمكن ادراك ركعة من العصر منه والا فلا يجوز.</p> <p>لكن في جواز هذه النية اشكال</p> <p>فيه اشكال لا يترك الاحتياط بقطعها واتيان الصلوتين ان بقي من الوقت مقدار ثلث ركعات والا فيأتي بهاءصراً</p> <p>فيه تأمل</p> <p>تقدم الكلام فيه</p>
٣ الاحوط الا تمام	
٣ في النص الصحيح	
٣ بالتخير بينهما	
٥ يعدل اليها	
٦ فنوى	
٦ يعدل بها	
٧ مسماه	
٨ هو الزوال	
(فصل في اوقات الرواتب)	
١ على الاقوى	<p>الاقوائية ممنوعة بل لا يبعد كون الاول اقوى</p>
٢ لكن الاقوى	<p>الاحوط اتيانها رجاء</p>

المورد المتن	الحاشية
٦ بين الفجر الاول	لا يبعدان يكون وقتهما بعد مقدار اثنيان صلوة الليل من انتصا فها لكن الا حوط عدم الاثنيان بهما قبل الفجر الاول الا بالدس في صلوة الليل
٨ القريب من الفجر	وافضله التفريق كما كان يصنعه رسول الله ﷺ
١٢ اتمها مخففة	على الاولى وكذا فيما بعده من الفروع
١٣ من الاعذار فالاقوى	بل الاحوط
١٣ وقت فضيلتها	مر الكلام فيه
١٥ يجب	على الاحوط كما مر
١٤ وكذا يجب التأخير	الوجوب في تلك الموارد على فرضه ليس شرعيا بل الزام عقلي محض لتحصيل الفراغ وعدم الابتلاء بالمحرم وترك الواجب المضيق والاهم لا يجب التأخير للتعلم بل يجوز الدخول في الصلوة وتعلم الاجزاء بالتدريج شيئا فشيئا بحيث يطمئن باتفاقها لكن الاحوط التعلم مطلقا حتى مع عدم الغلبة
١٥ وكذا لتعلم	محل اشكال بل منع مع اثنيانها بقصد القرينة ورجاء المطلوبية وعدم الجزم بالنية المعبر عنه بالتزلزل غير قصد التقرب وقصد الصلوة ولا منافاة بين
١٥ بطلت اذا كان	

المورد المتن	الحاشية
<p>١٥ بطلت صلواته</p> <p>١٧ على القول بالمنع</p> <p>١٨ وان كان بعد صلوة العصر</p>	<p>التزلزل وقصد هما</p> <p>بل لم تبطل مع موافقتها للواقع او الحجة</p> <p>نعم لا يجوز الا كنفاء بها الامع السؤال و العلم</p> <p>بموافقتها للحجة</p> <p>الاقوى على القول به البطلان لان وصف النقل</p> <p>لا يرتفع بالنذر بل متعلق الوجوب في النذر</p> <p>واشباهه هو الوفاء بها وصلوة النقل في وجودها</p> <p>الخارجي مصداق الوفاء بالنذر فالصلوة الخارجية</p> <p>مصداق للنافلة وللوفاء بالنذر من غير ان يتقلب</p> <p>عنوان النافلة عما هو عليه والتفصيل مو كقول الى</p> <p>محله وما ذكره في المتن غير وجيه خصوصا</p> <p>في الفرض الذي تعرض له وعلاؤه وتوهم رجحان</p> <p>النقل المطلق بلا قيد وقت الفريضة مدفوع</p> <p>بان النقل وقت الفريضة اذا كان حراما</p> <p>لا يعقل ان يكون المطلق القابل للانطباق</p> <p>عليه راجحا فيصير النقل قسمين راجحا وحراما</p> <p>ليس بعدهما وقت لشيء من النوافل اليومية</p> <p>بل ولا الثلاثة التي بعدهما من الصور الخمس</p>
(فصل في احكام الاوقات)	
١ لغير ذوى الاعذار	اذا كانت الاعذار من الاعذار العامة كما لغيم

المورد المتن	الحاشية
١ اذان العارف	ونحوه يجوز التعويل على الظن دون الاعذار الخاصة كالعمى والحبس فان الاحوط فيهما التأخير الى حصول العلم بدخول الوقت الاحوط عدم الاعتماد عليه.
٢ اشكال	الاقوى عدم الصحة.
٣ واذا ان العدل	مر الاشكال في اعتباره.
٣ كما مر	مر الكلام فيه .
٤ كفاية الظن	مر التفصيل في المسئلة الاولى
٦ فلا يبعد الحكم بالصحة	الا اذا علم بوقوع بعض صلوته خارج الوقت فان الاقوى عدم الصحة فيه
٧ لا يحكم بالصحة	بل يحكم بها وان وجب احراز الوقت للصلاة الاخرى وتعليقه لعدم جريان القاعدة و استبعاده في غير المحل
٨ بتقديم الظهر	بل بتأخير العصر والعشاء فان الترتيب شرط للمتأخر والفرق انه لو صلى الظهر و المغرب ولم يصل العصر والعشاء عمداً وقعنا صحيحتين مع عدم تحقق التقديم لعدم امكانه قبل الوجود
٨ على انها الاولى	بل تقع الثانية وسقط الترتيب ووجب الاتيان بالاولى

العاشية	المورد المتن
لا ينبغي ترك الاحتياط لو وقعت الشريكة بجميعها في الوقت المختص بل لا يترك حتى الامكان و ان كان الوجه ما ذكره.	٨ في الوقت المختص
وان لا يبعد صحتنا عشاء لكن لا ينبغي ترك الاحتياط اذا لم يدخل في ركن بقصد الثانية و لكن لا بد (ح) من اعادة الذكر الواجب الاتي بعنوان الثانية اي المعدول اليه فلو تبين بعد اتيان القراءة مثلاً بعنوان الظهر عدل الى العصر و اتى بالقراءة للعصر تمت صلواته بخلاف ما لو دخل في	٩ فان الاحوط ١٢ فالظاهر جواز
الر كوع فتبين فان الظاهر بطلان صلواته مع تحصيل الطهارة و لو الترايبية و كذا في الصلوة الواحدة والفروع الاتية	١٤ وسع للمصلوتين
اوجهها اولها كما تقدم.	١٦ وجوه
مع الطهارة ولو ترايبية.	١٧ مقدار ركة
بل الاقوى صحتها مع ادراك ركة من الوقت بل لا يبعد صحتها مطلقا وان عصي بتفويت الوقت لكن الاحتياط لا ينبغي تركه	١٨ على الاقوى
فصل في القبلة	
وان كان الواجب استقبال عين الكعبة مطلقا لكن اذا بعد المصلي عن مكة المعظمة مقدارا	ولو البعيد

المورد المتن	الحاشية
	<p>معتداً به لا ينفك استقبال العين عن استقبال المسجد عرفاً وحساً وإذا بعد عنها جداً لا ينفك استقبالهم عن استقبال الحرم كذلك ولعل أهل العراق و إيران يكونون في استقبالهم لمكة المعظمة مستقبلين لجميع الحجاز عرفاً لا ترى ١٠ استقبالنا للشمس استقبال لجميعها مع ان جميع الارض ليس له قدر محسوس في مقابلها و ذلك لبعدها وان كلما ازداد الاشياء بعداً ازدادت صغراً بحسب الحس وكما صارت الزاوية الحادثة من خروج الشعاع المنطبق على المرئى او دخول النور الوارد على الباصرة احد يصير المرئى اصغر و كلما صارت افرج يصير اكبر ولا يرى الشيء على ما هو عليه الا بزاوية قائمة ولا ريب في زيادة اتساع المحاذات عرفاً بزيادة البعد بهذا المعنى وايضاً لما كان وضع العينين خلقة على سطح محدب تقريباً يكون خروج الشعاع او دخول نور المرئى في العين على خطوط غير موازية ولاجل ذلك ايضاً تزداد السعة بازدياد البعد عرفاً وحساً و اما عدم انحراف الصف المستطيل فلان كل مصل بواسطة جـ ذبة</p>

المورد المتن

الحاشية

الارض و كرويتها تكون قدمه محاذية لمر كز
الارض بحيث اذا خرج خط مستقيم من
مر كزها مارا على ما بين قدمه يمر على امرأته
وبعبارة اخرى ان كل مصل قائم على قطر من
اقطار الارض فاذا راعى محاذات الكعبة يكون
الخط الخارج من عينه مثلاً غير مواز للخط
الخارج من عين الآخر و كذا الخط المفروض
خارجاً من جهة غير مواز لما خرج من
جهة غيره ممن يليه في الصف كما ان القطر
الذي قام عليه غير مواز للقطر الذي قام عليه
الآخر و لاجل ذلك وذاك لو فرض صف بمقدار
نصف دائرة الارض او تمامها يكون كل منهم
محاذياً للقبلة من غير لزوم انحناء في الصف
الا الانحناء القهري الذي يكون بتبع كروية
الارض والتفصيل لا يسعه المقام

ولعله راجع الى ما ذكرنا من ان استقبال البعيد
لسمت الكعبة و جهتها عين استقبال الكعبة
ولولم يرجع ما ذكره اليه و ارادوا به السمت
ولولم يستقبل الكعبة عرفاً فهو ضعيف
لا يبعد الكفاية مع كون اخبارهما عن المبادئ

راجع

اشكال

المورد المتن	الحاشية
	الحسية و يقدم البينة على اجتهاد الظنى ولا يبعد جواز التعويل على قول اهل الخبرة مع عدم مخالفته لاجتهاده العلمى وان خالف ظنه المطلق.
١ ففي البصرة	فيما ذكره بالنسبة الى البصرة بل فى كثير منها اشكال لا بد من الرجوع الى القواعد او الى اهل الفن.
١ ومنها الشمس	لعل هذه العبارة للتنبيه على الخلل الذى فى بعض الكتب من جعل الشمس عند الزوال على الحاجب الايمان لان لازمه الانحراف الى المشرق وهو خلاف الواقع وخلاف العلامة الاولى فاصح الماتن رحمه الله ذلك بان العلامة زوال الشمس الى الحاجب الايمان عند المواجهة الى نقطة الجنوب ولا يمكن ذلك الا بانحراف قبلتهم من الجنوب الى المغرب وهي موافقة للواقع بالنسبة الى واسط العراق و موافقة للعلامة الاولى مع وضوح العبارة
١ جعل المغرب	اى الاعتدالى منه ومن المشرق
١ كقواعد الهيئة	بعض قواعد يفيد العلم ان اتقنت مقدماته
٢ اهل الخبرة	بل لا يبعد جواز الرجوع الى اهل الخبرة و

المورد المتن	الحاشية
١١ والاولى	لو لم يحصل منه الظر بل تقدم قوله على الظن المطلق لا يخ من وجه
١٤ مافي الذمة	بل الظاهر لزوم كونه على الخطوط المتقابلة عرفا ومعه لا يبلغ الانحراف الى حد اليمين و اليسار
١٥ الاعداء	اي ما عليه من الصلوة الا احتياطية لكن في الاخرة يتعين عليه نية العصر
١٦ وان قيل	اي الاتيان ببقية الاحتمالات لاجمعيها وهو ضعيف. كالتعيين بالقرعة كما ان الاحتياط بالقرعة احتياط ضعيف لعدم كون امثال المقام مصبالها
١٧ كونها قبلة	او كان منحرفا الى دون المشرق والمغرب في صورة الغفلة لا المسامحة
(فصل فيما يستقبل له)	
وسجدتي السهو	على الاحوط و ان كان عدم الوجوب لا يخ من قوة
او احتياطا	المعادة احتياطا ليست مستحبة شرعا
صارت واجبة	مر عدم صيرورتها واجبة به ونحوه
١ اصابع رجليه	الاقوى عدم وجوب استقبالها بل الميزان هو الاستقبال العرفي للمصلي و هو لا يتوقف على

المورد المتن	العاشية
١ كهيئة المدفون	استقبال ظهر اليد واصابع الرجل بل والر كبتين حال الجلوس فلو صلى مع انحرافها لا بأس عليه لكن الاحوط مراعات الاستقبال فيها خصوصاً فى الاخير
٢ والاحوط	ان امكن الاضطجاع على اليمين و الاى صلى مضطجعا عكس المدفون اى يجعل رأسه مكان رجله ويستقبل مر الكلام فيه.

(فصل فى احكام الخل فى القبلة)

١ جاهلا	بالموضوع لا بالحكم وكذا فى النسيان والغفلة
١ ان كان فى الاثناء	ان انكشف فى الاثناء انحرافه عما بين اليمين و الشمال فان وسع الوقت لادراك ركعة فما فوقها قطع الصلوة واعادها مستقبلا و الاستقام للباقى و تصح صلوته على الاقوى و لو مع الاستدبار وان كان الاحوط قضائها ايضا
١ فالظاهر وجوب	بل الظاهر عدم وجوبها خارج الوقت و ان كان الاحوط الاعادة

(فصل فى الستر والسائر)

١ الظاهر وجوب	بل الاحوط وجوبه و كذا فى القرامل والحلى
---------------	---

العاشية	المورد المتن
لا يخ من اشكال	٧ وان تخلل
اذا كانت فاقدة له في تمام الوقت والا فالظاهر	٧ لم يكن عندها
لزوم الاعادة	
بل الاقوى	٧ فالاحوط
وجوب سترها فيه على نحو ما وجب في الصلوة	١٠ في الطواف
محل اشكال لكن لا يترك الاحتياط فيه	
لا ينبغي تركه خصوصا في الصورة الثانية بل لا	١١ الاحوط
يترك فيها	
يتوقع وجود الناظر تحتها ولو لم يكن فملا	١٣ ظرف سطح
بل لا يجزى على الاقوى فالاقوى لمن لا يجدها	١٦ يجزى حال
يصلي فيه ولو مثل الحشيش والورق اتيان الصلوة	الاضطرار
فاقد الساتر	
(فصل في شرائط لباس المصلي)	
مر الكلام فيه	في محموله
على الاحوط	جميع لباسه
محل اشكال بل منع	وكذا في محموله
غير معتد به	٢ عن اشكال
بل مطلقا وان كان للصحة مطلقا وجه غير ما في	٢ في هذه الصورة
المتن فانه ضعيف	
محل اشكال بل عدم ايجابه لا يخ من قوة	٥ يوجب البطلان

الدور المتن	العاشية
٦ لحفظ المغصوب	إذا كان غاصبا وحفظه لنفسه ففيه اشكال وان كانت الصحة اقرب
٧ فوراً	قبل فوت الموالاة بين الاجزاء
٨ عدم اداء عوضه	من اول الامر واما اذا بداله فلا اشكال في الصحة وكذا في الاداء عن مال الغير
١٠ او المطروح	على الاحوط
١٠ من يد الكافر	الاحوط في المسبوق بيد الكافر الاجتناب الا اذا عمل المسلم معه معاملة المذكي
١١ لبطانها	على الاحوط
١٢ جهلاً	بالموضوع
١٢ والشك	في انه ميتة او مذكي مع عدم عمارة على التذكية
١٥ سائراً	لا يجوز على الاحوط
١٧ السنجاب	الظاهر عدم المنع في غير الساتر والاحوط ترك اتخاذه سائراً
١٧ على الاقوى	لا ينبغي ترك الاحتياط فيه وان كان الاقوى الاستثناء
١٩ اوناسيا	الاقوائية بالنسبة الى بعضها لا تخ من تأمل الصحة في الناسي محل تأمل فلا يترك الاحتياط بالاعادة
٢٠ اذا صدق عليه	لكن الصدق في بعضها محل اشكال
٢٥ التدثر به	لابأس بالذثار الذي يتغطي به النائم واما الذثار

المورد المتن	العاشية
٢٥ تجوز الصلوة فيه	اي الثوب الذي يستدفأ به فوق الشعار فلا اشكال في حرمة
٢٥ الخنثى المشكل	في جوازها في حال الحرب تأمل امرها مشكل
٢٥ بالكف به	مع عدم صدق الصلوة فيه
٢٧ على مقدار الكف	على الا حوط
٢٩ وصلة	بحيث يصدق الصلوة فيها
٣٨ فالاقوى	بل الاقوى هو الصلوة عاريا مع عدم الاضرار الى لبسه
٣٨ و كذا في صورة	لا يترك الاحتياط في هذه الصورة
٣٩ قدم النجس	تقديم النجس على غير المأكول مبنى على الاحتياط
٣٩ ثم المينة	ان كانت نجسة و الا فتأخرها عن الذهب و الحرير غير معلوم
٤٠ وتصح	محل اشكال
٤٢ لباس الشهرة	على الاحوط
٤٣ اذا لم يجد	الاقوى انه اذا لم يجد ساتراً حتى مثل الحشيش يصلي عريانا قائماً مع الامن من الناظر و جالسا مع عدمه وفي الحالين يومى للركوع والسجود و يجعل ايما له للسجود اخفض و اذا صلى

المورد المتن	الحاشية
٤٤ وجوه	قائما يستر قبله بيده و اذا صلى جالسا يستره بفخذه بل الظاهر تعين ما هو احفظ بحسب حالات الصلوة فان كان حافظا للدبر في جميع الحالات و للقبل في بعضها يستر به الدبر و اذا كان بالعكس يستر قبل و مع التساوي فالاحوط ستر الدبر
٤٥ ويومون	بل ير كعون ويسجدون على و جوههم الا ان يكون هناك ناظره يحترم غيرهم و الاحوط ان يصطفون صفا واحدا و مع عدم إمكان الصف الواحد يومون الا من في الصف الاخير فانهم ير كعون ويسجدون في القوة اشكال
٤٦ على الاقوى	بل يصلي عاريا في الثانية ايضا
٤٧ ويتخير	الحكم في المغصوب اذا كانت الصلوة في احد الاطراف المباحة موجهة للتصرف فيه مبني على الاحتياط و ان كانت الصحة معه ايضا لا تخلو من وجه
٤٩ او مغصوبا	
(فصل في مكان المصلي)	
ولو بوسائط	محل تأمل بل منع

المورد المتن	العاشية
على الاقوى اوناسيا	لا قوة فيه الاحوط مع كون الناسي هو الغاصب البطلان و ان كان عدم البطلان مطلقا لا يخ من قوة بل لا تبطل
٢ تبطل	اذا كان الفضاء الواقع فيه السقف مغصوبا و لم يكن السقف و ما فوقه مغصوبا فلا قوى عدم البطلان
٢ بطلت	الاقوى صحة الصلوة في جميع فروض المسئلة حتى مع عدم الصلوة تصرفا فيها و ان كان الاحوط في هذه الصورة هو البطلان مع ان شيئا مما ذكر لا يعد تصرفا
٣ اذا كان	على الاحوط و ان كان الاقوى في مثل كون النعل مغصوبا الصحة محل اشكال
٤ تبطل	و هو ضعيف الا اذا صلى على اللوح انه نصوب و هو ضعيف سواء امكن رد الخيط او لا وفي تعليقه اشكال
٥ و يوجب البطلان	لا يترك في المقصر
٦ وقد يقال	محل اشكال مع بنائهم على الاداء وعدم المسامحة فيه
٧ ربما يقال	
١٠ الاحوط	
١٤ لا يجوز	

المورد المتن	الحاشية
١٥ لا يجوز	محل تأمل في التصرفات الجزئية المتعارفة في امر التجهيز و لوازمه المتداولة المعمولة واولى بذلك الدين الغير المستغرق بل لا يبعد جواز التصرفات الغير الناقلة او المعدمة لمحل الحق مع بنائهم على اداء الدين و عدم تسا مهمم فيه في غير المستغرق.
١٥ قصيراً	لا يبعد الجواز في التصرفات اللازمة بحسب التعارف لتجهيز الميت من الورثة بل وغيرهم.
١٦ يكفى الظن	بل يكفى الظهور العرفي و لو لم يحصل الظن.
١٦ بالاولى	الاولوية الظنية غير كافية نعم لو كان للكلام اطلاق او كان الكلام الملقى بحيث يفهم العرف منه بالقاء الخصوصية الاذن فيها لا اشكال فيه.
١٦ ولا بد في هذا القسم	لا يبعد اعتبار الظهور الفعلي كالقولي لكن الاحوط ترك التصرف الامع حصول الوثوق و الاطمينان.
١٧ عظيماً	كالصحارى البعيدة عن القرى مما هي من توابعها و مراتعها و مرا فقها فانه يجوز التصرف فيها بمثل الجلوس والمشي والصلوة وامثالها حتى مع النهي على الاقوى و اما الاراضى القريبة المعدة للزرع و غيره فيجوز مع عدم ظهور الكراهة والمنع ولو مع احتمالهما وان كان

المورد المتن	العاشية
	في الاملاك الصغار والمجانين وامامع المنع و ظهور الكراهة في شكل جوازه فالاحوط الاجتناب بل لا يخ وجوبه من قوة.
١٨ بل يشكل	الاقوى جواز الاكل منها ولو مع الظن بالكراهة ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط واما الصلوة فيها فلا تخ من اشكال فالاحوط فيها الاقتصار على صورة شهادة الحال بالرضا و ان كان الجواز مطلقا لا يخ من قرب على الاحوط
١٩ قضائها	لا اشكال في بطلانها مع محو الصورة بل يجب التشاغل لئلا تمحو
٢٣ مشكل	الظاهر جوازه رجاء و مع اتمامها على النهج الشرعي تصح
٢٥ لا يجوز الشروع فيها	الاقوى صحة صلوته وان كان البقاء محرما عليه.
٢٥ الرابع	وكذا الحال في الخامس وفي عد السادس من شرائط المكان تسامح
٢٥ لا يبعد التخيير	الاحوط اختيار الجلوس و اتمام الركوع و السجود جالسا
٢٥ ولا مساويا له	لابأس بالمساوات والتقدم من سوء الادب واما اشتراط عدمه فغير ظاهر

المورد المتن	العاشية
٢٤ نجاسة متعدية	غير مغفو عنها وفي عدد ما ذكر من شروط المكان كبعض ما تقدم مسامحة .
٢٥ لا يبعد كفايته	محل تأمل .
٢٨ ولا كراهة	فيه تأمل .
٣٠ الاحوط	وان كان الاقوى جوازها عليه وفي جوفها على كراهية .
(فصل في مسجد الجبهة)	
والفحم	على الاحوط وان كان الجواز لا يخلو من وجه
من المعادن	اذا كانت خارجة من مسمى الارض
١ لا يجوز	الا قرب جوازه على جميعها
٦ اشكال	بل منع
٨ يجوز	فيه اشكال لا يترك الاحتياط في نخ لثهما واما
٩ نوى التمر	على قشر الارز بعد الاتصال فلا يبعد جوازه .
١٦ لا يجوز	لا يخلو الجواز فيه من اشكال
٢١ على اشكال	على الاحوط
٢٣ وان لم يكن	لا يترك الاحتياط في الاولين ولا بأس بالثالث .
	في صورة فقدان ثوبهما يسجد على ثوبه من غير
	جنسهما مع الامكان ومع فقدانه يسجد على ظهر
	كفه ثم على المعادن
٢٤ يجب ازالته	مع صيرورته حائلا عن وصول الجبهة و كذا في التراب

المورد المتن	العاشية
٢٥ لكن الاحوط	في كونه احوط اشكال بل لا يبعد ان يكون الايماء والتشهد قائما احوط.
٢٧ على الترتيب	بل على ما مر من الترتيب.
(فصل في الامكنة المكروهة)	
السادس عشر والاحرم وبطلت ١٠ قال رسول الله (ص)	ثبوت الكراهة في بعض تلك الموارد محل نظر والامر سهل. بطلانها محل اشكال بل منع. والرواية على ما رأيتها انه قال رسول الله (ص) ان بنى مسجداً في الدنيا اعطاه الله بكل شبر منه او قال بكل ذراع منه مسيرة اربعين الف عام مدينة من ذهب وفضة ودر وياقوت وزمرد وزبرجد ولؤلؤ الحديث.
١٢ على الاقوى	في صيرورة ما جعله لطائفة من المسلمين دون اخرى مسجداً يترتب عليه الاحكام المعهودة من حرمة التنجيس وصحة الاعتكاف فيه اشكال نعم لا اشكال في صحة الوقف. كذلك وصيرورته مختصا بمن اختص به من الطوائف لمطلق العبادة او لعبادة خاصة.
فصل في بعض احكام المسجد	
يحرم زخرفته	على الاحوط .

المورد المتن	الحاشية
عن المسجدية ابدا بل يشكل جوازه	في اطلاقه تأمل. لا يبعد جوازه بل وجوبه الا اذا لم يكن الا تمام مخالفا لفورية العرفية .
والاحوط اعلام الغير ١ لكن الاحوط الا يجوز اخراج الحصص	اذا كان موجبا للمهتك والا فالافرى عدم وجوبه لا يترك . على الاحوط ومع الاخراج رده الى ذلك المسجد على الاحوط ومع عدم الامكان فالى مسجد آخر .
٣ في المنازل	في اطلاقه اشكال بل اصله لا يخ من كلام .

فصل في الاذان والاقامة

والاحوط عدم ترك الصلوة ثلاث مرات ولا بأس بالتكرير وعن الاقامة بالتكبير والمستعجل وتكرار الشهادتين جهراً ١ بل لا يحصل ١ الاحوط الترك	والاقوى استحبابها ولكن في تركها بـل في ترك الاذان ايضاً حرمان عن ثواب جزيل يأتى بها في غير العيدين رجاء . وكذا في الشهادتين ايضاً لهذا الغرض . والظاهر الاجتزاء بالشهادتين ايضاً اذا سمعت اذان القبيلة والاذان والاقامة لها فضل . يأتى رجاء . فيه تأمل . حصوله غير بعيد بفعل النافلة الموظفة لا يترك في مطلق الجمع بل الاقوى انه عزيمة في عصر يوم عرفة وعشاء ليلة العيد بمزدلفة
--	---

المورد المتن	العاشية
٢ لا يتأكد	الاحوط ترك الاذان فى غير الاولى.
٣ لا يخ عن اشكال	بل الاقوى عدم المشروعية.
٣ لا العزيمة	فيه تأمل بل لا يبعد كونه على وجه العزيمة.
٣ امور	فى اشتراط الاول والثانى والسادس اشكال بل عدم اشتراط الاخير لا يخ من قوة ولا يبعد ان يكون السقوط لمريد هذه الجماعة لاجل بقاء حكم اذا خل فيها من الا كنفاء باذانهم و اقامتهم.
٣ ان يأتى بهما	بل الاتيان بهما رجاء فى موارد الاشكال لا بأس به حتى على القول بالعزيمة .
٤ نعم لا يستحب	غير معلوم
٤ الاقامة	لكن يأتى بالحيصلات رجاء .
٩ الظاهر	فيه تأمل.
(فصل يشترط فى الاذان)	
معهاصح	الصحة مع الاتيان رياء محل تأمل.
(فصل يستحب فيهما امور)	
بصلوة ركعتين	يأتى بهما فى صلوة المغرب رجاء و الاولى
	الفصل فيها بغيرهما.
لكن فى غير	استدراك عن التكلم.

المورد المتن	الحاشية
٤ حال اذ كر	بل مطلقا على الاقوى و الاحوط ما في المتن
٤ لو نسي احدهما	جواز الرجوع في نسيان الإقامة لا يخ من قوة خصوصا قبل القراءة
٦ عن ملة	بل مطلقا
٧ له الامامة	او المأمومية
٧ اعادها	رجاء و كذا في الاذان
٩ فقد يقال	وهو الاقوى
(فصل في واجبات الصلوة)	
ار كان	القيام ركن في الجملة كما يأتي كما ان السجدين ركن
(فصل في النية)	
اعلاها	واعلامه درجات اخر اشارت الى بعضها ما وردت في صلوة المعراج و مصباح الشريعة.
١ ولا يجب	بل يجب معه ايضا وان حصل اجمالا بقصد ما في الذمة
٢ فانه باطل	غير معلوم اذا قصد امتثال الامر الشخصي مع التقيد خطأ
٣ يشكل العدول	الظاهر وجوب العمل بالشك من غير لزوم قصد العدول والاحوط الاعادة ايضا

المورد المتن	المعاشية
٤ ولا يجوز	بل في امكانه اشكال مع قصداء مثال امر الصلوة.
٦ صلوة الاحتياط	لا يترك الاحتياط فيها بل البطلان لا يخفى من وجه .
٨ صح	في صحة الاذان والاقامة تأمل .
٨ بترك الاضداد	فيه اشكال بل كونه مضراً لا يخفى من وجه .
١١ وكان متحداً	مجرد اتحاده مع العمل او جزئه لا يوجب الابطال على الاقوى
١١ فلا اشكال في الصحة	ان كانت الضميمة جزء للداعى عند الاجتماع مع الداعى الاستقلال فلا يبعد القول بالبطلان بل الاقوى البطلان مع اجتماعهما على التحريك في غير المراجع والاحوط فيه البطلان ايضا
١٢ بطل	اي بطلت الصلوة مطلقا اذا كان الاتيان عمداً وفي الاركان ولو سهواً .
١٢ على الاحوط	بل مطلقة على الاحوط .
١٣ لم يبطل	اذا كان اصل الاتيان بقصد الصلوة ورفع الصوت بقصد الاعلان واما مع النشريك في اصل الاتيان مشكلاً او مبطل حتى مع كون الاعلان تبعاً .
١٦ انوى القاطع	مع الالتفات الى منافاته للصلوة والا الاقوى عدم البطلان مع الاتمام هو الاتيان بالاجزاء على

المورد المتن	العاشية
	هذه الحالة .
١٦ فعلاً كثيراً	ما حيا للصورة .
١٧ ولا يضر	إذا كان الباعث له هو داعي ما قام عليه .
١٩ وهو مشكل	بل ممنوع و للمسئلة صور كثيرة و الاقوى
	فيما اذا لم يصل العصر او شك في اتيانه و كان
	في الوقت المشترك العدول الى الظهر و كذا
	في الوقت المختص بالعصر اذا كان الوقت واسعا
	لاتيان بقية الظهر و ادراك ركعة من العصر و
	مع عدم السعة فان كان واسعا لادراك ركعة
	من العصر ترك ما في يده و صلى العصر و يقضى
	الظهر مع العلم بعدم الاتيان و مع الشك
	لا يعتنى به على الاقوى و الاحوط القضاء و مع
	عدم السعة لادراك ركعة ايضاً فالاحوط اتمامه
	عصر أو قضاء الظهر و العصر خارج الوقت مع العلم
	بعدم اتيان الظهر و الا فيقضى العصر و الاحوط
	قضاء الظهر ايضاً و لا يبعد جواز رفع اليدهما بيده
	في هذه الصور و وقتها في صورة العلم بتركهما
	و قضاء العصر فقط مع الشك في اتيانهما و الاحوط
	قضاء الظهر ايضاً
٢٠ و بعد العشاء	لا ينبغي ترك الاحتياط وان كانت الصلة عشاء

المورد المتن	العاشية
٢٠ بل الاستحباب	لاتخ من قوة وكذا في الفرع الاتي في استحباب العدول مع خوف فوت وقت فضيلة ما بيده تأمل بل عدمه لا يخ من قوة
٢٠ على وجه الوجوب	في غير المترتبين من القضائيتين مبنى على الاحتياط وان لا يخ الوجوب من وجه.
٢٠ السادس	هذا وما بعده ليس من اقسام المقسم المذكور الا على بعض المباني الفاسدة لكن لا في جميعها.
٢٣ بطلنا	اذا تذكر بعد الدخول في الركن و الا فيمكن القول بصحة المعدول عنه وعليه جبر ان ما نقص عنه لا يترك الا في مثل ما تقدم في التعليقة الاتفة.
٢٥ لكن الاحوط	فيه تأمل.
٢٦ لا بأس	حتى فيهما.
٢٧ الا في الظهرين	لحصول ما ذكره والافيتحتاج اليه.
٢٨ من غير حاجة	بتخيل عدم الوصول الى حد الترخص قبل
٢٩ بنية التمام	الاتمام والافصح صلوته في بعض فروض المسئلة محل اشكال بل منع .

(فصل في تكبيرة الأحرار)

فالا حوط اتمام	وان كان الاقوى صحة الاولى .
والاحوط عدم	لا يترك
٤ اوسهوا	على الاحوط في ترك الاستقرار فلو تركه سهواً

المورد المتن	الحاشية
٦ حرفا فحرفا	فالأحوط الاتيان بالمنافى ثم التكبير و احوط منه اتمام الصلوة ثم الاعادة.
١١ احراز جميع	مع مراعات الموالات العرفية.
	لا يمكن احراز جميعها والاحتياط التام فالأحوط هو الا كتفاء بتكبيرة واحدة و ما ذكره في المتن يرجع الى التعليق في النية وهو محل اشكال ومخالف للاحتياط نعم لا بأس باتيان ست تكبيرات بقصد القربة المطلقة ثم الاستفتاح او بالعكس.
١٢ يقول قبل	الدعاء منقول باختلاف يسير مع ما في المتن كما ان دعاء يامحسن قد اتاك المسمى منقول عن امير المؤمنين <small>عليه السلام</small> قبل ان يحرم ويكبر .
١٤ جواز العكس	الظاهر ان رفع اليدين من آداب التكبير .
١٥ لا يبعد	غير معلوم .
١٦ على العدم	الاقوى هو البناء على الصحة .
١٦ ثم شك	وهو قائم .
(فصل في القيام)	
٢ لكن الاحوط	لا يترك الاحتياط بقصد ما في الذمة.
٤ صحت صلوته	اذا ركع عن قيام.
٤ على ما مر	بنحو ما مر.
٨ صدق القيام	بل يعتبر عدم التفريق بين الغير المتعارف وان صدق

الحاشية

المورد المتن

عليه القيام

لا يترك الا احتياط بالوقوف على القدمين و
الاقوى عدم اجزاء الوقوف على الواحدة
لا يترك

المانع عن صدق القيام واما غير المتعارف منه
مع صدقه فمقدم على الجميع لدى الدوران
بنظر العرف وما ذكره في المتن من الترجيح
في الدوران وان لا يخ من وجه لكن لا يترك
الا احتياط في جميع الموارد بالجمع بتكرار
الصلوة

على الاحوط وان كان الاقوى عدم لزومه
لا يجب ذلك
لا يجب ذلك للسجود
و لو امكنه ايجاد مسمى السجود الاضطراري
يقدم على الایماء

وان لا يبعد لزوم اختيار الاول في السعة فضلا
عن الضيق لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالتكرار
في السعة و اختيار الاول في الضيق و القضاء
جالساً بل لا يترك في المفرضين

و لا يبعد لزوم اختيار الجلوس لكن لا يترك

٨ كما يتنهما

٢٠ الاحوط فيه

١٤ بين التفريع

الفاجش

١٤ اقرب الى القيام

١٥ وينبغي غمض

١٥ والایماء بالمساجد

١٦ انحنى لهما

١٦ لايماء السجود

١٧ فلا حوط تكرار

١٨ للتكرار

المورد المتن	الحاشية
٢٠ لا يبعد	الاحتياط المذكور فى السعة وفى الضيق يختار الجلوس ويقضى ماشيا.
٢١ قدم المشى	بل لا يبعد تقديم القيام وكذا فى الفرع الا ترى لكن لا يترك الاحتياط.
٢٢ وجب	لا يترك الاحتياط بالجمع وفى الضيق يختار احدهما و يقضى مع الآخر.
٢٤ مراعات الاول	على الاحوط وان كان جواز البدار خصوصاً مع الاحتمال لا يخ من قوة.
٢٧ لكن الاحوط	فى غير ما بين المشرق و المغرب و اما فيه فلا يبعد لزوم مراعات الثانى.
٢٩ حال القنوت	لا يترك.
٣٠ وضع	على الاحوط فيه وفى الاذكار المستحبة.
	بل او مالم يسجد ووضع ذلك حينه على الاحوط.

(فصل فى القراءة)

١ وسجد	على الاحوط وان كان الاقوى عدم الوجوب فى ترك الحمد والسورة.
٢ عامداً بطلت صلواته	على اشكال
٢ فى سعة الوقت	ولو لا دراك ركعة مع العدول .
٢ تركها ور كع	ان لم يدرك بتركها ركعة من الوقت فلا يبعد لزوم اتيان سورة تامة واتمام الصلوة وتكون

المورد المتن	الحاشية
٣ الاتمام والقراءة	قضاء بل اذا اتى بقصد الجزئية استأنفها على الاحوط ولو لم ينو الاتمام والقراءة الى تمام آية السجدة واما مع عدم قصد هافيشكل الابطال قبل اتيان السجدة .
٣ فالاحوط اتمامها	والاقوى جواز الاجتزاء بهذه السورة والاكتفاء بالايماء من دون اعادة الصلوة وكذا فى الفرع الآتى .
٤ بطلت صلوته	غير معلوم مع عدم قصد الجزئية.
٤ كما مر	وقد مر .
٥ فى الغالب	يحتاج الى زيادة فحص .
١١ الاقوى عدم	بل الاقوى وجوب تعيينها .
١٢ اعادة البسمة	الاحوط قراءة احديهما مع هذه البسمة ثم قراءة ال اخرى مع بسمة لها احتياطا ورجاء .
١٣ فله ان يقرء	مران الاقوى لزوم التعيين وكذا لزم فى صورة الشك فيه .
١٨ يجوز	الاحوط الاولى عدم العدول من التوحيد والجحد فيها ايضا .
١٩ ماضع فيه الجحد	فى جواز العدول منهما اشكال فالاحوط الاتيان بهما رجاء ثم الاتيان بالمنذور كذلك بل لا يبعد

المورد المتن	الحاشية
	القول بعدم الجواز و ان و جب عليه العمل بالنذر باتيان السورة المندورة ايضا هـ-ذا ان رجع نذره الى اتيان سورة معينة في الصلوة واما ان رجع الى ترك ساير السور ففي صحة النذر اشكال.
٢٠ بل في الظهر	لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالاخفات فيها.
٣٠ تحريك لسانه	واشارة اصبعه.
٣٤ عوض البقية	على الاحوط.
٣٥ لا يجوز	على الاحوط فيه وفيما بعده.
٣٧ او مد واجب	على الاحوط وان كان الاقوى عدم لزوم مراعاته.
٣٨ يجب	على الاحوط فلو اثبتها عمداً فالاحوط الاتمام ثم الاعادة
٣٩ الاحوط	وان كان الاقوى عدم لزوم مراعاتهما
٤٢ المد الواجب	وهو على ما ذكره علماء التجويد ما كان حرفه وسببها اي الهمزة و السكون في كلمة واحدة وقد مر عدم لزوم مراعاته.
٤٦ فالاحوط	وان كان عدم الوجوب لا يخ من قوة بل عدم لزوم مراعات الوقف بالحركة و الوصل بالسكون لا يخ من قوة.
٥٠ الاحوط	لا يترك.

المورد المتن	الغاشية
٥٣ متابعتهم احسن	في اطلاقه اشكال بل الاحوط ترك متابعتهم في مثل الادغام الكبير و هو ادراج الحرف المتحرك بعد اسكانه في حرف مماثل له مع كونهما في كلمتين كادغام ميم الرحيم في مالك او في مقارب له ولو في كلمة واحدة كادغام القاف في الكاف في يرزقكم الاحوط ترك هذه القراءة.
٥٦ بحذف التنوين	الاحوط القراءة بالصاد وان لا يبعد جوازا ماذكر.
٥٧ بالصاد	والاولى الاحوط قراءة الحمد والتوحيد على النحو المعروف بين عامة الناس والمكتوب في الصحف مر في اعراب آخر الكلمة ان وجوب التعلم فيما اذا اراد الوصل نعم يجب ذلك فيما يجب الوصل وكان تركه ملحقا بالملحون
(فصل في الركعة الثالثة من المغرب)	
٢ الاقوى	لا يبعد ان يكون الافضل للامام القراءة وللمأموم التسبيح وهما للمنفرد سواء
٤ احوط	لا يترك
٦ الاحوط	لا يترك
٧ فالاحوط	بل الاقوى ان لم يتحقق القصد منه ولو ارتكزا الى عنوان التسبيحات والا فالاقوى هو الصحة وكذا في العكس وفي الفرع الآتي

المورد المتن	العاشية
٨ وسجود السهو	لا يجب لزيادتها وكذا النقيصتها في المسئلة الآتية
٩ وعليه	مر عدم الوجوب
١٢ الوجوه متعددة	الاقوى هو الوجه الاول و اما الوجه الاخير فضعيف غايته والوجه الثاني فغير صحيح على احتمال وبعيد على آخر
(فصل في مستحبات القراءة)	
وكذا في الركعتين الاخيرتين	مر الاحتياط فيهما بالاخفات
في القراءة خلف الامام في العشاء في ليلة الجمعة	محل اشكال فلا يترك الاحتياط الاولى اختيار الجمعة في الاولى من العشائين والاعلى في الثانية منهما
٢ الحمد والسورة	ولا تبعد كراهة قراءة الحمد ايضا بنفس واحدة
٥ اعادة الجمعة	الحكم في الجمعة محل تأمل
١٦ لا يبعد	الاقوى عدم الاغتفار في الكلمة والاحوط بل الاقوى عدمه في الحرف ايضا عند الوصل نعم لا يخ الاغتفار في او اخر الكلمات عند الوقف من وجه
(فصل في الركوع)	
الافى صلوة الجماعة بتفصيل يأتي في محله	

المورد المتن	الحاشية
بشرط ان يكون بقدر	على الاحوط او بقدر التسبيحة الكبرى على الاحوط ايضاً
١ لا يجب	لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بوضعهما عليهما.
٤ وان كان احوط	لا يترك
٨ وان كان الاحوط	لا يترك
٩ باحد الوجهين	وهنا وجه ثالث وهو العود الى حد الر كوع و الاتيان بالذ كرمطمئناً ووجه رابع هو السجود بلا انتصاب والاقوى هو الوجه الرابع اذا عرض النسيان بعد وقوفه فى حد الر كوع آنا ما بلا احتياج الى الاعداد وان كانت احوط وامام مع عدم الوقوف فلا يترك الاحتياط برفع الرأس ثم الهوى الى السجود واتمام الصلوة واعادتها بل الاحوط
١١ فالاقوى	الظاهر ان الواجب هو اول المصداق
١٢ لا يجب تعيين	فيه تأمل والاحوط الاتمام حال النهوض بقصد القربة المطلقة والرجاء
٢١ وجب	على الاحوط
٢٨ موجبا للبطلان	بطلانها بنقصانه مبنى على الاحتياط
(فصل فى السجود)	
سهو واجب التدارك	الحكم فى الاستقرار مبنى على الاحتياط

المورد المتن	العاشية
الانحدار اليسير	الاحوط مراعات المقدار المذكور فيه ايضا
١ بمقدار الدرهم	بل انقص منه حتى بمقدار رأس الانملة
٢ مثل الوسخ	اذا كان له جسمية عرفا لامثل اللون
٢ صدق السجود	او توقف حدوث وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه
٤ لا يجب استيعاب	بل يجب على الاحوط الاستيعاب العرفي ومع التعذر عنه ينتقل الى مسمى الباطن ولو لم يقدر الاعلى ضم الاصابع الى الكف والسجود عليها يجتزى به ومع تعذر ذلك كله ينتقل الى الظاهر و يجب على الاحوط فيه الاستيعاب العرفي ثم المسمى
٧ الاحوط	لا يترك الاحتياط باعتمادا عليها و ترك مجرد المماساة
٨ ومد رجله	لا يترك الاحتياط بتركه كما ان الظاهر عدم صدق السجود على الانكباب على الوجه
٩ لو وضع	من غير عمد في هذه المسئلة و المسئلة الاتية و ان كان الوضع العمدى في الشق الاول من هذه المسئلة غير مضر اذا لم يكن بعنوان الصلوة
١٠ وان كان الاحوط	لا يترك فيما اذا كان بعد تما منه قبل رفع

المورد المتن	الحاشية
١١ اقتصر على الانحناء	الرأس الاحوط تحصيل هيئة السجود بوضع بعض الوجه او مقدم الرأس على الارض ومع التعذر تحصيل ما هو الاقرب الى هيئته
١٢ مع رفع المسجد	واضعا للجبهة عليه باعتماد محافظا على ما وجب من الذكر والطمأنينة وغيرهما
١٢ وكذا الاحوط	لابأس بتركه اذا لم يمكن له تحصيل بعض المراتب الميسورة من السجود ومع امكانه يجب وضع ما يتمكن من المساجد فى محالها على الاقوى
١٣ اعادة الذكر	احتياطا ورجاء
١٣ خصوص الاصابع	فيما اذا كان تكليفه وضع خصوصها واما فى حال الاختيار فقد مر الاحتياط
١٦ بعد السلام	وسجد سجدتى السهو
١٦ بطلت الصلوة	الاحوط قبل صدور المنأ فى عمد أو سهوا الرجوع وتدارك السجدين ثم التشهد والتسليم ثم اعادة الصلوة
١٦ قضاها	وسجد سجدتى السهو
١٧ ما لا تستقر	ولم تستقر بها لوضع
١٨ تقديم الثانى	مع كون الدوران بين السجدة الناقصة بوضع

المورد المتن	العاشية
	<p>الجبهة على الارض المرتفعة زائدا على التحديد الشرعى واما مع العذر عن السجدة ولو ببعض مراتبها الميسورة فقد مر عدم لزوم وضع ساير المساجد والاجتزاء بالايماء وان الاحوط ضم الوضع على الجبهة اليه.</p>
(فصل في مستحبات السجود)	
<p>بل استيعاب</p> <p>٤ عن قوة</p> <p>٥ رجع اليها</p>	<p>مر الاحتياط في استيعاب الكفين و اما استيعاب استيعاب الابهامين والركبتين فغير ظاهر.</p> <p>في القوة اشكال بل عدم الوجوب لا يخ من قوة.</p> <p>الاقوى عدم وجوب الرجوع</p>
(فصل في سائر اقسام السجود)	
<p>٢ على الاظهر</p> <p>٨ على الاحوط</p> <p>١٠ اومى للسجود</p> <p>١٢ بل مقارناً</p> <p>١٦ يعتبر</p>	<p>بل الاظهر في السماع عدم الوجوب لكن لا ينبغي ترك الاحتياط</p> <p>عدم التكرار مع الاستماع دفعة من جماعة لا يخ من قوة كما ان الاقوى في الفرض الاخير هو التكرار</p> <p>تقدم في القراءة ما هو الاقوى</p> <p>لا تكفى المقارنة على الاقوى</p> <p>الاقوى عدم اعتبار شيء مما ذكر غير ما يتحقق</p>

المورد المتن	العاشية
<p>١٦ نعم يعتبر</p> <p>٢١ اباحة المكان</p>	<p>به مسماه والنية نعم الاحوط ترك السجدة على المأكول والملبوس بل عدم الجواز لا يخلو من وجه لكن لا ينبغي ترك الاحتياط فيما ذكر على الاحوط وان كان الاقوى عدم الاعتبار الاقوى عدم اعتبارها و عدم اعتبار شىء مما يعتبر فى السجود الصلوتى بعد تحقق مسماه مضافا الى النية ولكنه احوط نعم يعتبر على الاحوط ترك السجود على المأكول والملبوس بل لا يخمن قوة كما تقدم</p>
(فصل فى التشهد)	
<p>مع سجدتى السهو</p> <p>ويجزى على الاقوى</p> <p>٣ اتى بما يقدر</p> <p>٣ ويترجم الباقي</p> <p>٤ وان كان الاولى</p>	<p>على الاحوط</p> <p>الاقوى هوتعين الكيفية الاولى</p> <p>ولو ملحونا والاتيان ملحونا مقدم على الترجمة</p> <p>على الاحوط فيه وفيما بعده</p> <p>الاحوط عدم قصدها فيه</p>
(فصل فى التسليم)	
<p>لا يجب تداركه</p>	<p>لا يترك الاحتياط باعادتها لو اتى بالمنافيات قبل فوات الموالات وان كان عدم وجوبها و صحة صلوته مطلقا لا يخ من قوة والاقوى عدم</p>

المورد المتن	الحاشية
١ لم تبطل	وجوب سجدة السهو لتركه
٣ اكتفى	لكن مرة الاحتياط
٥ ان لا يقصد	على الاحوط
	وكذا لا يجرده عن التحية بل يأتي به بقصد
	ما هو المطلوب شرعاً ولو ارتكزاً كما هو المتعارف
	عند عامة المكلفين
٦ يستحب	الاولى الا تيان بالكيفية المذكورة رجاء
٧ فلا حوط	لا يترك
(فصل في الترتيب)	
سجدتان	وجوبهما انما هو في بعض الموارد لافي كل
	زيادة ونقيصة على الاقوى كما يأتي في محله
(فصل في الموالات)	
اتى به قبل التذكر	مرة الاحتياط فيه
٢ الاحوط	لا يترك
٣ انعقاد	محل تأمل
٣ عدم بطلان	الاحوط اعادة الصلوة
(فصل في القنوت)	
والجمعة	والمغرب
بل لا يبعد	وهو الاقوى واما استحبابه قبل الركوع الخامس

المورد المتن	الحاشية
ولا يشترط فيه ٣ لا يتحقق ٤ كما يجوز ان يزيد ١١ وان يكونا ١١ وكذا يكره ١٣ وجب	فغيره معلوم . لا يخ من اشكال فالاحوط عدم تركه فيه تأمل الاولى تركه او اتيانه بقصد القرآنية يأتي بذلك وبما بعده رجاء الظاهر ان هذه الكراة مختصة بالفرائض تكرر منا ان الاقوى عدم صيرورة المنذور و ما بحكمه واجبا .
(فصل في مبطلات الصلوة وهي امور)	
الثاني لونسى السلام الرابع ففيه اشكال الرابع مع الالتفات سهواً الخامس ولو مهملين	تقدم الكلام فيه الالتفات الفاحش اى جعل صفحة الوجه بحذاء يمين القبلة او شمالها مبطل على الاقوى اذا كان الالتفات بكل البدن بما يخرج به عما بين المشرق والمغرب واذا كان الالتفات فاحشا على الاحوط اذا استعمل اللفظ الموهل المركب من حرفين فى معنى كنوعه وصنفه يكون مبطلا على الاقوى والافكذلك على الاحوط وكذا الحرف الواحد المستعمل كذلك كقوله (ب) مثلاً رمزاً الى اول

المورد المتن	الحاشية
	<p>بعض الاسماء بقصد افهامه كما هو المتعارف على الاحوط بل لا يخ ابطاله من قوة فالحرف المفهم مطلقا وان لم يكن موضوعا اذا تلفظ به بقصد الحكاية لا تخ مبطلية من قوة كما ان اللفظ الموضوع اذا تلفظ به لا بقصد الحكاية وكان حرفا واحداً فالاقوى عدم مبطلية وان كان حرفين فصاعداً فالاحوط مبطلية ما لم يصل الى حد محو اسم الصلوة والا فالاقوى مبطلية</p> <p>بتفصيل تقدم آنفا</p> <p>اذا لم يستعمل واحد منهما في معنى والا فلا يخ الا بطل من قوة</p> <p>اذا استعملت في معانيها لا يخ الا بطل من قوة كما تقدم</p> <p>والشكوى اليه</p> <p>على الاحوط</p> <p>محل اشكال</p> <p>الاقوى مبطلية مطلق مخاطبة غير الله تعالى</p> <p>غير معلوم</p> <p>مر الكلام فيه</p> <p>المماثلة الواجبة هي في تقديم السلام على الطرف</p>
١ بطلت	
٢ والاحوط	
٥ عدم البطلان	
٧ الخوف من الله	
٨ مضطراً	
٩ مبطل	
١٣ لا بأس	
١٤ بل لا يبعد	
١٥ فلا بأس به	
١٧ بمثل ما سلم	

المورد المتن	الحاشية
١٨ فلاحظ	لا غير بل لو قدم المسلم الظرف قدم المجيب السلام على الاقوى وام قصد القرآنية ينافي رد السلام المنقوه بالمخاطبة مع المسلم
١٩ وجب الجواب	قدم ان الاقوى تقديم السلام وعدم قصد القرآنية وم في المتن مع كونه ضعيف خلاف الاحتياط من وجه
٢٠ جواز الرد	و يقصد به النحية و قدم ما في الاحتياط نعم لو كن اللحن بحيث يخرج عن الصديق لا يجب الجواب
٢١ شك	بل الاقوى وجوبه بعنوان النحية وعدم قصد الدعاء والقرآنية
٢٤ لا يجوز	الاقوى كفايته ومر ما في الاحتياط
٢٥ وجب	على الاحوط وقدم ان الاقوى مبطلية مخاطبة غيراته ولو بدعاء و اما قراءة القرآن فلا بأس به لكن لا يصير جوابا ولا تكون احتياطا كما مر
٢٦ ومشى سريه	الاقوى عدم الوجوب ولو في غير الصلوة ومر الكلام في الاحتياط
	ان كن المسلم بعيدا بحيث لا يمكن سماعه الجواب فظاهر عدم وجوبه فلا يجوز الرد في

المورد المتن	العاشية
	الصلوة فتبطل به وان كان بعيداً بحيث يحتاج اسماعه الى رفع الصوت يجب الامع حرجيته وان كان فى الصلوة ففى وجوب رفعه واسماعه مع عدم الحرجية وعدمه تردد
٢٧ بقصد الدعا	قد مر ان الاقوى مبطلية مخاطبة غير الله مطلقا فلا يرد الجواب فى الصلوة
٢٨ فالاحوط	بل الاقوى وجوب رده بتقديم السلام بقصد التحية ومر ما فى الاحتياط
٣٠ عدم سقوط	يرد الباقر رجاء فى غير الصلوة ولا يرد المصلى بل الظاهر كفايته كما مر
٣٠ والظاهر عدم كفايته	يأتى الباقر به رجاء
٣٠ ولا يبعد بقاء	الاحوط الاقتصار على الاول وان كان جوازا لثانى لاجل تأليف قلوبهم لا يخ من وجه
٣٢ فالاحوط	ليس من قبيله كما لا يخفى بل من قبيل آكدية الاستحباب
٣٣ فى مستحب	اذا سلم تحية لاهل المجلس
٣٧ قارى	اى العاطس
٣٩ بعد ان يضع	لا يترك
٣٩ وان كان الاحوط الترك	الاقوى عدم الاحاق بها الامع محو الصورة وكذا
٣٩ حكم القهقهة	

المورد المتن	العاشية
٣٩ وغير المشتمل عليه	في السهوية
٣٩ كالوثبة	عدم ابطاله لا يخ من قوة
	الميزان ما هو الماحي للصورة عند المتشعبة و
	في اطلاق بعض الامثلة مناقشة
٣٩ الاكل والشرب	الاحوط الاجتناب منهما مطلقا
٣٩ وكذا بابتلاع قليل	الاحوط الاجتناب عنه نعم لا بأس بابتلاع بقايا
	الطعام الذي بين الاسنان و اما ابتلاع اللقمة
	الباقية فالاحوط الاجتناب عنه
٣٩ الاقوى عدم الاقتصار	الاحوط الاقتصار على الوتر ولا تلحق به سائر
	النوافل وينبغي الاقتصار على العطش الحادث
	بين الاشتغال بالوتر بل الاقوى عدم استثناء من
	كان عطشانا فترك الشرب و دخل في الوتر
	يشرب بين الدعاء قبيل الفجر
٤١ وجب عليه الاعداء	على الاحوط وان كان عدم الوجوب فيما اذا كان
	الفراغ وجدانيا وشك في ان النوم القهري كان
	في اثنائها لا يخ من قوة
٤٢ اتمها	لا يبعد جواز قطعها بل وجوبه مع سعة الوقت
	الا اذا لم يكن الا تمام مخلا بالفورية العرفية فلا
	يجوز القطع و ينتهها مقتصرأ على الواجبات

المورد المتن	الحاشية
(فصل لايجوز قطع الصلوة اختياراً)	
وقد يجب	وجوبه الشرعي في امثال ما ذكر ممنوع و كذا الاستحباب فيما ذكر
وقد يجوز	لا يبعد جوازه في مطلق الحاجات العرفية و ان كان الاحوط الاقتصار على الضرورات والاقوى جوازه و قد مر عدم صيرورة النافلة واجبة بالنذر وشبهه
١ فلا يجوز	في صورة ضيق الوقت لايجوز عقلا قطعها لشرعا
٢ فالظاهر عدم	مر الكلام في هذه المسئلة آنفا في المجاسات ص ٢٧ مسئله ٥ من العروة و مر التعليق في ص ١٤ من التعليقة
٣ متشاغلا	مع عدم كونه منافيا للصلوة
٤ اثم في ترك	في الموارد المذكورة لا يكون اثم بترك القطع بل آثم بترك ما هو واجب عليه كحفظ النفس واشباهه
٥ يسحب	لم يتضح وجهه
(فصل في صلوة الايات)	
او ارضى	على الاحوط
لا يظهر الا لا وحدي	ولا فيما اذا كان سريع الزول كمرور بعض

المورد المتن	العاشية
والاحوط عدم التأخير	الا حجار الجوية عن مقابلهما بحيث ينطمس نورهما عن البصر لكن زال انطما سه سريعا لا يترك
الخامس عن بعض	لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بر كوخ الخامسة عن آخر السورة و افتتاح الصورة في الثانية بعد الحمد
٣ احدهما قبل	يأتي به رجاء
٤ وكل رفع	الا الرفع من الخامس و العاشر فيقول فيهما سمع الله لمن حمده
٨ اذالم يسع	على الاحوط فيه وفيما بعده
٩ اشكال	عدم وجوبها لا يخ من قوة
١٢ لكن الاحوط	لا يترك
١٨ العدلين	والعدل الواحد على الاحوط
٢٠ والاحوط	وان كان الاقوى عدم وجوبه هذا في الحيض او التنفس المستوعبين واما في غيره ففيه تفصيل
٢٣ مع الصدق	مع الصدق العرفي حقيقة في مقابل عدم الصدق كما اذا رصد بالآلات فالاقوى وجوبه ومع الصدق
٢٤ في صورتين	المسامحي لا يجب والاحتياط ضعيف بل لا يترك في الثانية

المورد المتن	الحاشية
(فصل في صلاة القضاء)	
قضاء اليومية	عدى الجمعة كما يأتي
١ مقدار ركعة	مع تحصيل الطهارة ولو تراوية كما مر في الاوقات وكذا الحال في سائر فروع ادراك الوقت لا يترك
٣ كان الاحوط	وسوى بعد صور صلاة الايات
٩ سوى العيدين	الاقوى ان العبرة بحال الفوت ولا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع
١٣ لا يبعد التخير	وتأكد كراهة تركه اذا شغله عنها جمع الدنيا على الاحوط وان كان عدم وجوب الترتيب مع الجهل لا يخ من قوة فتسقط الفروع الاتية
١٤ يستحب	هذه المسئلة مبنية على وجوب الترتيب مع الجهل به وقد مر عدم وجوبه فيسقط ما فرع عليه نعم يحسن الاحتياط
١٦ وجب التكرار	مران عدم الوجوب مع الجهل لا يخ من قوة مع العلم بالترتيب فيما فات منه سابقا والافقيه اشكال
٢٥ اذا علم	بظهور بعض اماراته
٢٦ لكن يجب	على الاحوط
٢٩ يعيدها	
٣٤ مفاجات الموت	
٣٦ والغناء	

المورد المتن	العاشية
٣٦ الاعيان النجسة	كون جميع الاعيان النجسة مما فيه ضرر ممنوع لكن الاحوط منعهم عنها وان كان وجوبه ولو مع الضرر الغير المعتقد به غير معلوم
(فصل فى صلوة الاستيجار)	
١ اوبقصد اتيان	هذا محل اشكال و تنظيره باداء الدين غير تام وكذا الحال فى الاجير
٢ لكن التحقيق	بل التحقيق ان النائب اذا نزل نفسه منزلة المنوب عنه يكون فى اعتبار العقلاء المؤيد بالشرع فعله فعل المنوب عنه و قربه قربه لا قرب نفسه فهو يأخذ الاجرة لتحصيل قرب الغير لا قرب نفسه حتى يقال ان اخذ الاجرة مناف لقصد الله نعم لو كان اعطاء الاجرة لتحصيل العمل القربى ايضا منافياً للخلوص المعتبر فى العبادة لكان للاشكال وجه لكنه ممنوع و اما الوجهان المذكوران خصوصاً الثانى منهما فغير تام بل الظاهر انهما مبنيان على حصول القرب للمو جر مع انه فى غير محله اشكالا وجوابا
٣ لا يخ عن قوة ٤ المذكورة	الأقوى هو الخروج من الثلث اذا كانت لمالية ويلحق بها الحج

المورد المتن	العاشية
٤ يكفي	لا يخلو من اشكال بالنسبة الى الحج وان لا يخلو من وجه
٥ نعم الاحوط	لا يترك مع الشرط المذكور
٦ من الاصل	في الحج و المأية كما مر
٩ يشترط	بل يشترط ان يكون ممن يعمل عملاً صحيحاً و لو بالاحتياط او العلم بعدم عروض الخلل على عمله نعم لو كان جاهلاً و شك في اتيان العمل صحيحاً لا يحكم بالصحة فالشرط المذكور
١٠ على الوجه الصحيح	محسح جريان اصاله الصحة في عمله مع الشك لا يلزم الاطمينان بصحة عمله فلو اطمئن باتيانه و شك في صحة عمله و فساد فظاهر جواز استيجاره
١٥ تكليف الميت	اذا صار اجيراً لاتيان العمل الصحيح يجب الاتيان بما يصح عنده و الاحوط ترك اجازة نفسه لعمل يراه باطلا و لو اجتهداً او تقليداً و لو كان بحسب رأى الميت صحيحاً
١٨ مع العلم به	الظاهر ان الميزان في وجوب مراعات الترتيب علم الميت لا القاضي فلو جهل الميت لا يجب لو مع علم القاضي و لو علم الميت يجب تحصيل الترتيب بالتكرار مع استيجاره لتفريغ ذمته و مع

المورد المتن	الحاشية
١٩ يجب	الجهل بحال الميت لا يجب التكرار مع العلم بان الميت كان عالما بالواقعة ولا يجب مع الشك فيه فضلا عن العلم بعدم علمه مع الشك فى اتيان اصل العمل لا يحكم باتيانه ولو انقض الوقت ومع الاطمينان باتيانه يحكم بصحته مع الشك فيها ولو قبل الانقضاء على الاحوط
٢٠ انقضى وقته	
٢١ فلا يجوز	المستأجر على الموجد مع عدم شرط المباشرة
٢٢ فيرجع	
٢٢ ملك الاجرة	
٢٤ اشكال	الاقوى وجوب صلوة الوقت وانفساخ الاجارة. بل الظاهر فيما اشترط عليه خيار تخلف الشرط ومع الفسخ يكون عليه اجرة مثل الناقص وفى الفرع الثانى مع الشرط كذلك ومع عدم الا شترط ان وقعت الاجارة على الصلوة النامة يقسوط الاجرة ومع وقوعها على تفريغ الذمة عليه الاجرة

(فصل فى قضاء الولى)

عنى الاصح	بل الاصح خلافه فلا يجب عليه ما فات عن والدته
لعذر	الاقوى عدم الفرق بين العمد وغيره بل يجب

المورد المتن	الحاشية
من مرض	قضاء ما تركه عصيانا وطغيانا على الاحوط ليس المرض والسفر عذراً يسوغ به ترك الصلوة ولا يجب القضاء على الحائض لا يترك
وان كان الاحوط وان لم يتمكن	على الاحوط في السفر و اما غيره فالظاهر ان التمكن معتبر فيه في وجوب القضاء بل عن الاب كما مر
١ عن الابوين	محل تأمل
٧ فالولي غيره	على الاحوط
٩ لا يجوز لهما	مع علم الميت ومع جهله او الشك في حاله لا يجب فلا يجب التكرار
١٣ يجب	بل يراعى تكليف نفسه وكذا في اصل وجوب القضاء
١٥ تكليف الميت	مر عدم الفرق بين الفوت لعذر و غيره
١٦ لعذر	لا يخ من اشكال نعم هو الاحوط
١٩ يكفي	قد مر ان الاقوى عدم الوجوب و مع الايضاء يخرج من الثلث
٢١ وجب الاستيجار	
(فصل في الجماعة)	
١ عن تعلم القراءة على الاحوط	

المورد المتن	الحاشية
١ تجب بالنذر	قذر ان عنوان المنذور لا يجب بالنذر و كذا في اخويه
١ والظاهر وجوبها	الظاهر عدم وجوبها شرعا بل هو الزام عقلى و كذا في ضيق الوقت عن ادراك ركعة
١ احدا والدين	وجوب طاعة الوالدين في مثله محل تأمل وان كان احوط لكن وجوب عنوان الجماعة مع فرض وجوب طاعتها محل منع كما مر في مثل النذر بل الواجب هو طاعتها ويتحد في الخارج مصداق الطاعة والجماعة
٢ العيدين	الاحوط اتيان صلوتهما في زمن الغيبة فرادى.
٢ المتبرع بها	في هذا المثال بل المثال الاتى مناقشة
٤ يجوز	محل اشكال اصلا وعكسا بل مشروعية الجماعة في صلوة الطواف محل اشكال لا يترك فيه وفيما بعده
٥ والاحوط	وبعض فروض المعادة بناء على مشروعيتها
٩ والعيدين	بل ولو قصده على الاقوى
٩ ولم يقصد التشريع	بعنوان المأمومية والاف محل اشكال
١١ كالانصات	صحة صلواته لاتخ من قوة اذا لم يزد ركنًا .
١٢ وصلواته	الاقوى صحة صلواته و جماعته في الصورتين
١٢ صورتان	بل مطلقا على الاحوط
١٣ اذا كانت	

المورد المتن	العاشية
١٣ نية الانفراد	وعدم زيادة ركن
١٤ الاقوى	لا تخلوا القوة من تأمل
١٥ لا يجوز	على الاحوط
١٦ لكن الاحوط	لا يترك وان كان الجواز لا يخلو من قوة خصوصا
	في الصورة الاولى
٢٠ لا يجوز له	على الاحوط
٢٠ الاحوط	لا يترك
٢٢ صح	الظاهر صحة صلاته و اما صحتها جماعة فمحل
	اشكال وكذا في المأموم فلو ايت مع ذلك
	بوظيفة المنفرد فصحة صلاته ايضا مشكاة
٢٣ عدل	بل صحت بلا احتياج الى العدول
٢٣ بطلت	بل صحت الا اذا زاد ركن او ترك الحمد لا يضر.
٢٤ فلا يضر	اذا ادرك بعض الركعة قبل الركوع و الا ففيه
	اشكال
٢٥ بطلت	الظاهر صحتها فرادى في الفرضين لكن الاحتياط
	فيهما حسن
٢٩ لكن الاحوط	الاولى عدم الدخول في هذه الجماعة فان نوى
	لا يترك هذا الاحتياط وان كان الاكتفاء بالنية
	والتكبير والقاء ما زاد تبعا للامام وعدم ابطاله
	للصلوة لا تخ من وجه

المورد المتن	الحاشية
(فصل يشترط في الجماعة)	
او غيره من المأمومين	اذا كانوا رجالا و اما الحائل بين صفوف النساء بعضها مع بعض فمحل اشكال
دون الشبر	الاحوط الاقتصار على مقدار يسير لا يرى العرف انه ارفع منه
قدر الشبر ولو بكثير	بل القدر الغير المعتد به كثرة متعارفة كسطح الدكان والبيت لا كالأبنية العالية المتداولة في هذا العصر
٢٥ بطلت صلواته	جماعة دون فرادى، الامع زيادة ركن او ترك القراءة عمداً
والاحوط تأخره عنه	لا يترك تأخره يسيراً
٣ فالاقوى	فيه اشكال بل الجواز لا يخ من قرب
٦ متهيئين	تهيئاً قريباً من الدخول في الجماعة
٨ وكذا من على جانبه	الاحوط بطلان صلوة من على جانبه ممن كان بينهم وبين الامام او الصف المتقدم حائل في الفرعين بل البطلان لا يخ من قوة نعم تصح صلوة الصفوف المتأخرة اجمع مع عدم الحيلولة بينها وبين من بحال الباب
٩ اذا كان متصلاً	كفاية مجرد الاتصال من الجانبين محل اشكال

المورد المتن	العاشية
١١ بطلت	بل صحت اذا لم يزد ركناً
١٦ لا يجوز	على الاحوط
١٨ من زيادة تركوع	لانقصان الحمد فانه غير مضر
٢٠ متهيئين	تهيئاً قريباً من الدخول كما مر
٢١ كما لا يضر	محل اشكال
٢٥ يجوز	لا يخ من اشكال
(فصل في احكام الجماعة)	
١ الاحوط ترك	بل الاقوى وجوبه
١ وهو كالمنفرد	الاحوط ترك القراءة في الاخيرتين مع سماع قراءة الامام
٦ ان يطيل	اذا لم ينجر الى التأخر الفاحش
٨ في ركنين	لا يترك في تخلف ركنين مثل الركوع والسجدة
	اذا كان التخلف متوالياً متصلاً
١١ حسبت ثانية	لا يخ من اشكال فلا يترك الاحتياط فيه
١١ حسبت متابعة	بل حسبت ثانية فله قصد الانفراد واطمأن الصلوة ولا يبعد جواز المتابعة في الشجدة الثانية وجواز الاستمرار الى اللحوق بالامام والاول احوط
١٢ وجبت	كما ان اعادة الصلوة مع المتابعة احوط وجوبها محل اشكال وان لا يخ من وجه.

المورد المتن	الحاشية
١٣ بل الاحوط	لا يترك .
١٨ ان يقرء	قدم ان الاحوط ترك القراءة الجهرية مع سماع قراءة الامام فى الاولتين
١٨ فالاحوط	الاقوى جوازاته امامها واللى حق بالسجود وان كان قصدا لانفراد جائزاً
١٩ يتمها	تقدم انه الاقوى
٢٠ الاحوط	لا يترك
٢٢ لا يبعد	محل اشكال
٢٣ الاما عرفت	مر الكلام فيه
٢٦ لا يجب	بل لا يجوز فى بعض الاحيان كما مر
٣١ يجوز مع المخالفة	مخالفة لا تكون موجبة لبطلان عمله لدى المأموم علماً او اجتهاداً او تقليداً
٣١ عالم ببطلان	لا ملازمة بين العلم بوجوب شىء والعلم ببطلان صلوة تاركه لعذر و لافرق فيما يوجب تركه بطلانها ولو لعذر بين العلم الوجدانى والطرق الاجتهادية وما ذكره الماتن مبنى على مبنى غير وجهيه
٣١ يمكن ان يقال	هذا وما بعده ضعيف.
٣٢ اذا علم	ولو بالطرق الاجتهادية
٣٣ بل لا يبعد	فيه اشكال الا اذا علم بعروض النجاسة و

المورد المتن	الحاشية
٣٣ اوناسيا	كان الامام في زمان جاهلا به وشك في عروض العلم و النسيان له في صورة النسيان مع الشك في رأى الامام اشكال
٣٤ بطلان الجماعة	هذا ممنوع والا قوى صحة صلواته جماعة فيغتفر فيها ما يغتفر في الجماعة
٣٤ ووجب عليه	لوتبين قبل القراءة لا بعدها و الا فلا يبعد عدم وجوبها وان تبين في اثنائها لا يبعد عدم وجوب غير البقية لكن الاحوط القراءة في الصورتين بقصد الرجاء
٣٥ صحت صلواته	اذا لم يزد ركنا متابعة بعد نسيان الامام فيما اذا كان المنسى ركنا لعدم الاغتفار حينئذ
٣٦ فالظاهر وجوبه	بل الظاهر عدم وجوبه لكن لا يجوز له البقاء على الامامة
٣٧ موافقة للواقع	او لرأى من يتبع رأيه مع عدم التقصير في الفرضين
(فصل في شرائط امام الجماعة)	
اذا كان المأمومون	لكن الاحوط اعتبارها مطلقا
١ لا بأس	الاقتداء بالمعذور في غير امامة القاعد للقاعد

العاشية	المورد المتن
و المتيمم للمتوضي وذی الجبيرة لغيره مشكل لا يترك الا احتياط بتركه وان كانت امامة المعذور لمثله او لمن هو متأخر عنه رتبة كالقاعد للمضطجع لا يخ من وجه مر الكلام فيه آنفا	٢ لا بأس
فيه اشكال	٣ بمن لا يحسن
لا يترك فيه وفيما بعده	٤ وان كان الاحوط
على الاحوط	٦ نعم يجب
لا يترك	٧ وان كان الاحوط
محل اشكال بل عدم الجواز لا يخ من قرب	١٠ يجوز
لا يترك	١١ الاحوط
حسن الظاهر كاشف تعبدى عنها حصل الظن منه اولاً	١٢ ظناً
او بالعقاب او شدد عليه تشديداً عظيماً	١٣ بالنار
فيه اشكال بل منع	١٤ عدل واحد
الاحوط الاولى ترك الصلوة خلف جميعهم نعم اذا تشا حوا في تقديم صاحبهم و كل يقول تقدم يا فلان ينبغي للقوم ملاحظة المرجحات وينبغي للائمة ايضاً ذلك	١٨ اذا تشاح
غير معلوم بل الظاهر عدم الاختصاص بها	١٨ يحتمل اختصاص

المورد المتن	الحاشية
١٩ فلا يحرم	لكنها قبيحة بل ربما تكون مخالفة للمروءة
٢٠ يكره	لا يترك الاحتياط في الاولين والمحدود
٢٠ لامثالهم	بل مطلقا في بعضهم
(فصل في مستحبات الجماعة)	
تبرز امامهم	و الاحوط تقديم الامام يسيراً
غير صلوة الجنائزة	لا يخفى ما في الاستثناء
بان لا يطيل	وبان لا يعجل بحيث يشق على الضعفاء الوصول اليه
ويبقى آية	او يتمها ويشغل بما ذكر
١ والاحوط الاقتصار	لا يترك
٣ ثم يسجد سجدتي	على الاحوط و ان كان الاقوى عدم الوجوب فيها نعم لا ينبغي ترك الاحتياط لقيامه ولا محمل صحيح لارتكابها
٤ كبيرة	في كل سجدة سجدة واما زيادة سجدتين في سجدة فمحل اشكال ايضا
٦ سجدتين في ركعة	لابأس برجوع المأموم الى الامام كما انه لابأس بزيادة الركن متابعة للامام
٧ يشكل	لابأس بالاخذ بها في الصلوات الاحتياطية ايضا
٧ قاعدة التجاوز	وان لم يحرز كونها صلوة في ظاهر الشرع لانها

المورد المتن	العاشية
	اهـ - ا صلوة واقعا تجرى فيها القاعدة اوليست بصلوة فلا يحتاج المكلف الى تصحيحها لصحة صلوته السابقة
١١ وشك فى انه	مع كون الشبهة موضوعية وفى الحكمية تفصيل مع ان الحكمية مربوطة بالمجتهد
١٢ يجوز	الاحوط ان يكون ذلك فى غير حال قراءة الامام
١٧ الاحوط	مران الاقوى وجوب تركها
١٩ فيشكل استحباب	لا يبعد استحبابها فى غير تلك الجماعة

(فصل فى الخلل الواقع فى الصلوة)

٣ فالاحوط	لا يترك هذا الاحتياط
٤ ولا بين الفعل	اذا اتى بعنوان انه منها وكذا فى ساير الزيادات
٤ من الافعال	اذا اتى بها لا بعنوان انها منها
٨ من المأكولية	مر الاشكال فى نسيانها
١١ سجدتا السهو	ياتى موارد لزومها وعدمه فى محلها
١٤ ولكن الاحوط	لا يترك ويأتى محل لزوم سجدتى السهو
١٥ لكن الاحوط	لا يترك وان كان القول بوجوب التدارك واعادة التشهد والتسليم وصحة الصلوة لا يخ من وجه
١٥ ازيادة التشهد	على الاحوط ويأتى موارد لزومها
١٨ وجب عليه	لاتجب السجدة لكل زيادة ونقيصة على الاقوى

المورد المتن	الحاشية
١٨ لزوم زيادة الركن	وانما تجب فى موارد تأتى فى فصلها مر الاحتياط فيما اذا ترك الركوع ودخل فى السجدة الاولى
١٨ بعد السلام	مر الاحتياط فى ترك السجدين و التذكر بعد السلام قبل فعل المنافى وان كان عدم فوت محل تداركهما بالسلام لا يخ من وجه واما السجدة الواحدة والتشهد فالاقوى فوت محلهما بالسلام كما يأتى فى المتن
١٨ فالاحوط العود	لا يترك الاتيان بقصد القربة والاحتياط
١٨ وكذا لو نسى وضع	اى لو نسى وضعه حال الذكرفمع عدم رفع الرأس يضعه واتى بالذكرفمع القربة
١٨ فلا يبعد	بعيد بل فات محله و كذا الحال فى نسيان الانتصاب من السجدة الاولى او الطمأنينة فيه وذكر بعد الدخول فى السجدة الثانية
١٨ احتمل فوت المحل	لكن الاحوط الانتصاب مطمئنا بقصد الرجاء قبل الدخول فى السجدة
١٩ كان احوط	خصوصا لو تذكر فى اثناء القراءة فانه لا ينبغي ترك الاحتياط فيه

المورد المتن	العاشية
(فصل فى الشك)	
١ فان الاحوط	بل الاقوى
١ لكن الاحوط	لا يترك مع الشك فى اتيان العصر
٦ يجوز له البناء	الاحوط قضاء الظهر وكذا المغرب فى الفرع الاتى
١١ لـ يلتفت	فيه وفيما بعده اشكال
١٣ نعم يجب	بل لا يجب على الاقوى لكنه احوط
١٣ للتقيصة	اذا كانت السجدة الواحدة او التشهد على الاحوط
١٥ بهيئة المصلى	مجرد كونه بهيئته لا يكفى بل يعتبر الاشتغال
	بفعل مترتب على التكبير ولو مثل الانصات
	المستحب فى الجماعة ونحوه
(فصل فى الشك فى الركعات)	
٢ باتمام الذكر	بل يرفع الرأس من الاخرة واذا كان قبل رفعه
	فلا اقوى الاعادة وان كان الاحوط البناء ثم
	الاعادة بل لا ينبغي تركه.
٢ والاحوط تأخير	بل الاقوى لزومه
٢ ويجلس ويرجع	فى جميع صور الهدم يثبت عمل الشك لكونه
	مندرجا فى الموضوع حال القيام فيجب الهدم
	للعمل بالشك لا لا نقلا ب شكه فان المناط فى
	احكام الشكوك على الشك الحادث لا المتقلب

المورد المتن	الحاشية
	<p>فى الشك بين الاربع والخمس حال القيام يصدق انه لم يدرك ثلاثا صلى او اربعا فيجب عليه التسليم والانصراف و صلوة الاحتياط ركعتين جالسا او ركعة قائما فيجب عليه الهدم مقدمة للتسليم وكذا الحال فى بقية الصور الهدمية</p>
٢ مرتين	<p>مرة وجوبا للشك بين الاربع و الخمس ومرة احتياطيا لزيادة القيام وان كان عدم الوجوب الثانية لا يخفى من قوة كمال الاقوى عدم الوجوب للزيادات الاخر من القراءة و التسبيحات وغيرها</p>
٣ يجوز البناء على الاكثر	<p>الاولى الاحوط اتخاذ هذا الشق لا الشق الثانى لكن بعد العمل على الشك بين الثلث والاربع يعمل عمل الشك بين الاربع والزيادة فيه اشكال لا يترك الاحتياط بالاتمام بعد البناء والاعادة</p>
٦ لم يبطل	<p>لا لما فى المتن بل لعدم احراز الركعتين الاولتين اللتين لا يقع فيهما الوهم حال القيام فلا يجب الهدم بل تبطل حال حدوث الشك</p>
٧ بطلت الصلوة	<p>بل تبطل صلوته باول الشكين</p>
٨ وكذا العكس	<p>فيه اشكال لا بد من الاحتياط</p>
٩ ذلك شكاً	

العاشية	المورد المتن
بل يعمل على طبق الشك والظن الفعليين من غير بناء على كون الحالة السابقة شكاً او ظناً لا يترك	٩ بنى على
فيه وفيما بعده اشكال فلا يترك الاحتياط بالبناء والاعادة نعم لو طرأ الشك بعد الركعة المفصلة لا يعتنى به وبنى على الصحة	٩ و ان كان الاحوط
الاحوط فى هذه الصورة ايضا العمل بموجب الشكوك ثم الاعادة	١٠ بنى على الثانى
رجاء وكذا فى الفرع الا ترى ويجوز لعمدة الوقت رفع اليد عن هذا العمل والتعلم ثم الاعادة لا وجه لها	١٢ استأنف
لا يبعد لزوم الاتيان بركة متصلة فى الفرض الاول ولزوم عمل الشك الثانى فى الفرض الثانى ولزوم الركعتين المتصلتين وعمل الشك الثانى فى عكسهما وياتى بسجدة السهو فى الفرض الاول وعكسه للسلام فى غير محله	١٤ عمل عليه
فى التعليل اشكال	١٥ ثم اعادة
بين الصلوة	١٦ الى الثالث والاربع
بل الاوسط فيتعين عليه الجلوسية التى تكون احدى طرفى التخيير	١٨ ثم ظن
	٢٠ اقويها الاول

المورد المتن	العاشية
٢١ وان اتى بالمنافى	مع الاتيان بالمنافى تصح الصلوة المستأنفة على الاقوى ولا يبقى مجال للاحتياط
٢٢ : وجهان	اوجههما للمصلحة في غير الشك في الاولين و في للشك فيهما الاحوط الاعادة
٢٥ لا يجوز له	الظهور جواز البناء من غير حاجة الى العدول بل يتعين عليه العمل بحكم الشك على الاقوى والاحوط اعادة الصلوة بعده
٢٦ بل لا يترك	لابأس بتركه
٢٦ قضائها	على الاحوط

(فصل في كيفية صلوة الاحتياط)

١ ويجب فيها	على الاحوط
١ على الاحوط	لا يترك
٢ والاحوط ترك	لا يترك
٥ ضم اليها	على الاحوط وان كان الاقوى جواز اتمامها ركعة
٨ بل يجب عليه	بعد تتميم النقص متصلاً على الاحوط ان كان التبين قبل فعل المنافى وكذا في الفرع الاتى
١٠ محل اشكال	وان كان الاقوى الاكتفاء بما جعله الشارع جبراً ولو كان مخالفاً له في الكم والكيف فمن

المورد المتن	الحاشية :
	<p>شك بين الثلث والاربع وبنى على الاربع وشرع في الركعتين جالسا فتيين كون صلوته ثلث ركعات اتمهما ويكتفى بهما لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالاعادة مطلقا خصوصا في صورة المخالفة و اما في غير ما جعله جبراً كما لو شك بين الثلث والاربع و اشتغل بر كعتين جالسا فتيين كونها ثنتين فالاحوط قطعها وجبر الصلوة بالر كعتين الموصولتين ثم اعادة الصلوة بل لا اشكال فيه</p> <p>اوجهها البناء على الاكثر و مع كونه مبطلا فالظاهر وجوب اعادة اصل الصلوة و ان كان الاحوط البناء على الاقل ثم الاعادة</p> <p>الاقوى عدم وجوبهما فيما لا يجب في اصل الصلوة و الاحوط الاتيان بهما فيما وجب في اصلها و ان كان الاقوى عدم الوجوب مطلقا وان كان الاقوى عدم الوجوب</p>
١٠ لا يبعد	
١٥ وجهان	
١٦ وجهان	
١٩ على الاحوط	
(فصل في حكم قضاء الاجزاء المنسية)	
١ نسي التشهد	<p>على الاحوط فيه واما البعض حتى الصلوة على النبي وآله فالاقوى عدم وجوب قضائها وان</p>

المورد المتن	الحاشية
١ والتشهد	كان احوط
٢ وجب	على الاحوط
٢ ولا يجوز الفصل	مر عدم الوجوب
٢ . ويجب المبادرة	على الاحوط
٤ فالاحوط فعله	على الاحوط
٩ وكذا الحال	والاقوى عدم الوجوب
١١ فالاحوط	يأتى بهما من غير لزوم التكرار
١٣ للاحتمال	بل الاقوى
١٦ بل الاحوط	هذا الاحتمال مرجوح ولا بأس بترك الاحتياط
١٨ سجود السهو	في الفرعين
١٩ في فريضة	لا يترك
٢٠ تقديمهما	بل لا يجب سجود السهو الا اذا كان طرف الاحتمال
	مما يجب فيه ذلك
	في جواز قطعها اشكال خصوصا اذا كان المسهو
	النشهد
	وجوب تقديم العصر لا يخ من قوة
(فصل في موجبات سجود السهو)	
يجب سجود السهو لأمور	
الاول لم يوجب	يوجب على الاحوط

المورد المتن	العاشية
الاول فلا يعد	الاحوط السجود له وان كان عدم الوجوب لا يخ من قوة
الثاني السلام	على الاحوط
الثاني نعم يوجبه	بل لا يوجبه على الاقوى
الثاني للصدق	هذا التعليل ضعيف والاقوى عدم الإيجاب
الثاني من حيث الزيادة	يأتي الاشكال فيه
الرابع نسيان التشهد	على الاحوط
الرابع والظاهر ان	بل الظاهر خلافه
السادس للقيام	على الاحوط وان كان عدم الوجوب لا يخ من قوة.
السادس بل لكل زيادة	والاقوى عدم الوجوب له و الاحتياط مطلوب
السادس والاحوط عدم تركه	لابأس بتركه
٣ ست مرات	مر عدم الوجوب
٧ اما التشهد فمخير	الاقوى وجوب التشهد المتعارف فيه وفي تشهد الصلوة
٧ الاحوط مراعات	عدم وجوب شيء مما يتوقف مسمى السجود عليه لا يخ من قوة نعم لا يترك الاحتياط في ترك السجود على الماء كقول والملبوس كما ان عدم وجوب الذكر سيما المخصوص منه لا يخ من قوة وان كان احوط
٨ كما مر	وقد مر

المورد المتن	العاشية
٩ الاحوط	لا يترك بل الاقرب وجوب اتيانه
١٢ فالاحوط اتيانه	فيما يجب فيه السجود بل لا يخ من وجه
(فصل فى الشكوك التى لاعتبار بها)	
٢ بنى على عدمه	اذا كان الشك من جهة الا مور الخارجية لا الشبهة المفهومية و اما فيها فيعمل عمل الشك ان كان الاتيان بقصد القرية من جهة مراعات الواقع رجاء و اعتناء بشكه فالاحوط تركه بل عدم الجواز لا يخ من وجه رجوعه فيها ايضا لا يخ من وجه بل يعمل الظان بظنه الاقوى هو الرجوع اليه بل يعمل بشكه على الاقوى او بظنه ان حصل له. ثم رجوع البعض
٤ لا بأس به	بل عدم الجواز لا يخ من وجه رجوعه فيها ايضا لا يخ من وجه بل يعمل الظان بظنه الاقوى هو الرجوع اليه بل يعمل بشكه على الاقوى او بظنه ان حصل له. ثم رجوع البعض
٦ لافى الافعال	بل يعمل الظان بظنه الاقوى هو الرجوع اليه بل يعمل بشكه على الاقوى او بظنه ان حصل له. ثم رجوع البعض
٦ والظان منهما	بل يعمل الظان بظنه الاقوى هو الرجوع اليه بل يعمل بشكه على الاقوى او بظنه ان حصل له. ثم رجوع البعض
٦ والشاك لا يرجع	بل يعمل الظان بظنه الاقوى هو الرجوع اليه بل يعمل بشكه على الاقوى او بظنه ان حصل له. ثم رجوع البعض
٨ ورجع الشاك	بل يعمل الظان بظنه الاقوى هو الرجوع اليه بل يعمل بشكه على الاقوى او بظنه ان حصل له. ثم رجوع البعض
٩ ثم رجوع البعض	بل يعمل الظان بظنه الاقوى هو الرجوع اليه بل يعمل بشكه على الاقوى او بظنه ان حصل له. ثم رجوع البعض
٩ مبطل لها	بل يعمل الظان بظنه الاقوى هو الرجوع اليه بل يعمل بشكه على الاقوى او بظنه ان حصل له. ثم رجوع البعض
١٣ حكم الشك	بل يعمل الظان بظنه الاقوى هو الرجوع اليه بل يعمل بشكه على الاقوى او بظنه ان حصل له. ثم رجوع البعض
١٤ متى تذكر	بل يعمل الظان بظنه الاقوى هو الرجوع اليه بل يعمل بشكه على الاقوى او بظنه ان حصل له. ثم رجوع البعض
١٦ وله ان لا يعمل	بل يعمل الظان بظنه الاقوى هو الرجوع اليه بل يعمل بشكه على الاقوى او بظنه ان حصل له. ثم رجوع البعض
١٦ لا يخ عن اشكال	بل لا تخ من قرب

المورد المتن	الحاشية
١٨ اذا كان بانيا	لا تتوقف الصحة على هذا البناء ولا جواز البناء في الفرع الا تبنى على البناء على السؤال نعم يجب عليه تعلم الحكم ليعمل على طبقه
(ختم فيه مسائل متفرقة)	
<p>الاولى عدل به اليها</p> <p>٤ بنى على الثانى</p> <p>٥ اخر الظهر</p>	<p>اذا لم يصل العصر و كان فى الوقت المشترك و اما فى الوقت المختص بالعصر فكذلك اذا كان الوقت واسعاً لا تيان بقية الظهر و ادراك ركعة من العصر و مع عدم السعة فان كان الوقت واسعاً لا دراك ركعة من العصر ترك ما فى يده و صلى العصر و يقضى الظهر و الا فـ الاحوط اتمامه عصراً و قضاء الظهر و العصر خارج الوقت و ان كان جواز رفع اليد عنه لا يخ من وجهه ولا يخفى ان فى المسئلة صوراً كثيرة ربما تبلغ سنا و ثلثين صورة و مما ذكرنا فى المسئلة الاولى يظهر الحال فى المسئلة الثانية ايضاً</p> <p>فيه اشكال فـ الاحوط الجمع بين الوظيفتين من البناء و عمل الشك و اعادة الصلوة</p> <p>هذا فى الوقت المشترك و اما فى الوقت المختص</p>

المورد المتن	العاشية
٧ اعادة الصلوتين	<p>بالعصر فالاقوى هو البناء على اتيان الظهر ورفع اليد عما في يده واتيان العصر ان وسع الوقت لا ادراك ركعة ومع عدم السعة لذلك فالاحوط اتمامه عصر أو قضاءه خارج الوقت وان كان جواز رفع اليد عنه لا يخ من وجه</p> <p>على الاحوط وان كان الاقوى جواز الاكتفاء باتمام الظهر ثم اتيان العصر بل لا تمام العصر ثم اتيان الظهر وجه لكن الاحوط رفع اليد عن العصر واطمام الظهر واحوط منه اعادة الصلوتين بعد اتمام الظهر واما الاحتمال الاخر في المتن فضعيف هذا كله في الوقت المشترك واما في الوقت المختص بالعصر ففيه تفصيل</p>
٨ اعادة الاولى	<p>مع الاتيان بالمنافى بعد الاولى وعدم الاتيان به بعد الثانية ومع عدم الاتيان به بعد هما لا يبعد جواز الاكتفاء بركعة متصلة بقصد ما في الذمة لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالاعادة هذا لو كان في الوقت المشترك واما لو كان في الوقت المختص بالعصر فالظاهر جواز الاكتفاء بركعة متصلة بقصد الثانية وعدم وجوب اعادة الاولى</p>

المورد المتن	العاشية
٩ جعلها اخز	بل يأتي بها بقصد ما في الذمة ثم يأتي بصلوة الاحتياط ولا تجب اعادة الصلوة هذا اذا كانت صلوة الاحتياط المحتملة ركعة واحدة واما اذا كانت ركعتين كالشك بين الاثنين والاربع فالاحوط مع ذلك اعادة الصلوة
١١ مقتضى البناء	هذا هو الوجه لا الوجه الا ترى فانه ضعيف وكذا الحال في الفرع الا ترى فان الوجه فيه هو الوجه في الاول لا ما ذكره لضعفه
١٢ بنى على الثاني	الظاهر هو بطلان الصلوة في هذه الصورة دون عكسها فيبنى على الاربع و يأتي بالركوع ثم يأتي بوظيفة الشاك لكن الاحوط اعادة الصلوة ايضاً
١٤ في اثناء الصلوة	الاقوى مع احتمال تركهما من الركعة التي بيده و بقاء المحل الشكى الا تيان بهما ولا شيء عليه
٢٥ وجبت عليه	لا يبيح صحة صلوة تنفي الفرض الاول سواء حصل الشك بعد المحل الشكى او بعد الفراغ لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالاتمام والاعادة كما انه لا ينبغي تركه بالجمع بين الوظيفتين في الفرع الثاني وكذا اذا كان بعد الفراغ

المورد المتن	الغاشية
٢٦ وجب عليه العود	الاقوى الا كتفاء با تيان القراءة مع بقاء المحل الشكى وكذا فى الفرع الا تى اخيراً المشابه لذلك و لزوم العود لتدار كهما فيما اذا ورد فى الغير ولم يبق المحل الشكى وما ذكره من الوجه لانحلال العلم الاجمالى ضعيف.
١٦ قبل القيام	لا يبعد جواز الا كتفاء بالتشهد مع عدم وجوب الاعادة
١٧ يحتمل	هذا هو الاقوى لالما ذكره من الدخول فى الغير بل لما استظهرنا من الادلة من عدم لزوم الدخول فى الغير بل اللازم هو التجاوز عن المحل ولولم يدخل فى الغير المترتب عليه لا يبعد جواز الا كتفاء بالتشهد من غير لزوم الاعادة
٢٨ يجب عليه	هذا هو الاقوى
٢٩ ويحتمل	وهو الاقوى كما مر
٢٠ ويحتمل	مع تجاوز محله وكذا فى الفرع الا تى
٢١ جزءاً واجباً	على الاحوط
٢٢ بطلت	من الكلام فيها فى المسئلة الثامنة وكذا الكلام فى المسئلة الاتية
٢٤ الى الثانية	لا مانع من اهما لهما فان اعمال قاعدة القراغ لا يثبت كون العصر ناقصاً ومع بقاء
٢٦ لا يمكن اعمال	

المورد المتن	الحاشية
	<p>الشك يجبر نقصه ان كان بصلوة الاحتياط فمع احتمال تمامية الظهر ونقص العصر يكون المورد مجرى القاعدتين و يحتمل الاكتفاء بركعة متصلة بقصد ما في الذمة للعلم بنقصان ركعة اما من الظهر او من العصر فيأتي بركعة متصلة لجبر الناقص بعد ما قوينا من عدم ابطال اقحام صلوة في صلوة نسيانا و كون الترتيب للمهيتين للاجزاءهما</p>
٢٩ ولاوجه	<p>بل له وجه وجيه ولاوجه لاعادة الصلوتين ولا يجوز العدول بعد الحكم بصحة صلوة الظهر و العصر مع العلاج وكذا الحال في العشائين و الاحوط اعادة العصر والعشاء بعد العمل بالشك و اما قبله فالظاهر الحكم بصحة الاولى وبطلان الثانية لكن الاحوط العدول واما سجدة السهو فلا تجب</p>
٣١ اوقبله	<p>بعدا كمال السجدين و اما قبله فالظاهر الحكم ببطلان الثانية و صحة الاولى</p>
٣٢ له ان يتم	<p>لكنه ليس بواجب ويجوز الاكتفاء بالاولى و كذا الحال في الصبح</p>
٣٤ يمكن	<p>اذا عرض العلم بالتسيان بعد المحل الشكى</p>

المورد المتن	الحاشية
٣٦ ويحتمل	واما اذا كان في المحل فاجرائها دجل اشكال وتأمل وان كان لا يخ من قرب لكنه لا وجه له
٣٧ والاوجه الثاني	بل الاوجه الاول على ماهو ظاهر المفروض من الشك في اتيانها تاما وعدم اتيانها رأساً فانه مع الاتيان بركعة متصلة يقطع براءة الذمة و ادلة البناء على الاكثر لا تشمل المفروض نعم مع القطع بعدم تحقق السلام و عروض الشك في حينه فالظاهر جريان حكم الشك لكنه خلاف المفروض ظاهراً اوجهها الاول
٤١ وجهان	و لكنه ضعيف
٤٢ ويحتمل الفرق	الظاهر هو بطلان صلوته في الصورة الاولى وهي ما علم ترك ركن على فرض الثلث
٤٣ لا اشكال	بل لعدم شموله ادلة البناء لهذا الفرض
٤٣ بل للعلم	بل الاوجه الثاني
٤٥ اوجهها الاول	في المسئلة وجوه اقربها الاتيان بركعة متصلة واحوطها اتيان التكبير بقصد القرية المطلقة والقراءة بقصد الرجاء والقرية
٤٦ وجهان	لا يترك مع فوت المحل الذكري و مع عدم
٥٠ فالاحوط	

المورد المتن	الحاشية
٥١ . وجب	فوقه يأتي بالسجدة ويعيد الصلوة على الاحوط وما في المتن من جريان الاصلين غير تام لعدم جريان اصاله عدم السجدة لاثبات القضاء وسجدة السهولان الموضوع للحكم ليس الترك المطلق والترك عن سهو ليس له الحالة السابقة بل لا يجب عليه شيء
٥٢ . وجب	على الاحوط
٥٣ . قبل ان ينتصف	بمقدار ادائهما
٥٣ . الصلوة واحدة	في هذا الفرض يجب الاتيان بالخمس مع الاتيان بالمنافى ياتي بصلوة واحدة بقصد ما في النمة و مع عدمه فالاقوى الاكتفاء بصلوة الاحتياط والاولى الاحوط قصدا في الزمة بها و احوط منه اعادة الاولى بعد الاتيان بصلوة الاحتياط
٥٥ . يكفيه	لكن لا يجب في الفرعين
٥٩ . ان الغير اعم	مر الكلام فيه في المسئلة السابعة عشر
٦٠ . قضاء السجدة	فيه و في قضاء التشهد تأمل و يحتمل التخيير ههنا ايضاً
٦١ . فالاحوط	لا يترك كما ان الاحوط اتيانهما لسبق اللسان و ان كان عدم الوجوب له لا يخ من قوة

المورد المتن	الحاشية
٦٤ وجب عليه	بل لا يجب عليه التدارك ولا القضاء والمسجدة
(فصل في صلاة العيدين)	
جماعة	الاحوط اتيانها فرادى في زمان الغيبة فيسقط بعض الفروع المتفرعة على الجماعة
والا ظهر	بل الاحوط
والاولى ان يقول	الاحوط ان يأتي به رجاء
٢ عقيب اربع	لا يبعد استحبابها عقيب الظهر والعصر من يوم العيد ايضا وفي صورة التكبيرات اختلاف والامر سهل
٦ بنى على الاقل	اذا كان في المجل
٩ اتيانه	رجاء وكذا في قضاء التشهد والمسجدة
١١ وكان نائبا	بل له الخيار مطلقا وان كان حاضرا على الاقوى
(في صلاة ليلة الدفن)	
الى هم فيها خالدون	على الاحوط
(في صلاة جعفر (ع))	
٦ قضاء بعدها	الاولى والاحوط ان يأتي رجاء
(فصل جميع الصلوات)	
اشكال	لا بأس بالاتيان بهار جاء بل الجواز لا يخ من وجه

المورد المتن	الحاشية
٤ وهوان ينصب	هذا التفسير محل تأمل
٥ انعقاد نذره	محل تأمل
٧ جواز العدول	لا يخ من اشكال
(فصل في صلاة المسافر)	
مطلقاً على الاقوى	بل الاقوى اعتبار عدم كون الذهاب اقل من اربعة فراسخ وان لا يعتبر ذلك في الاياب
٥ الاقوى	بل الاحوط
٦ اذا تعارض	مع كونهما مستندتين الى العلم والحس لا الاصل والافقيه اشكال
٧ مجتهداً	او منمكننا من تقليد مجتهد
٩ عليه الاعادة	في الوقت على الاقوى وفي خارجه على الاحوط .
١٣ او اقل	مراعاة اعتبار الاربعة في التلقيقية
١٤ الوصول الى المقصد	الاقوى كون الذهاب هو السير الى النقطة المقابلة للبلد فاذا كان اليها اربعة تحصل المسافة و يقصرو ان كان مقصده ما قبلها
١٥ و آخر المحلة	لا يبعد القول بان مبدأ الحساب في مثلها من منزله لكن لا يترك الاحتياط بالجمع اذا كانت المسافة مع اللحاظ من منزله

المورد المتن	الحاشية
١٥ مع ضم العود مسافة	بشرط عدم كونه اقل من اربعة فراسخ
١٥ وان لم يكن اربعة	مراعاتها
١٧ ويجب الاستخبار	على الاحوط وان كان الاقوى عدم الوجوب
١٩ لا يترك	لابأس بتركه
٢٠ فالظاهر	بل الظاهر وجوب الا تمام اذا لم يكن الباقي
	مسافة وقياسه بما ذكر في المنن مع الفارق
	بعم لو كان المتبوع قادماً بلداً معيناً و شك
	المتبوع في كونه مسافة او اعتقد عدمها وكان
	مسافة فالظاهر وجوب القصر عليه
٢١ عن قوة	فيه اشكال فلا يترك الاحتياط بالجمع
٢٣ في وجه	وهو الاقوى
٢٣ وجه	خصوصاً اذا كان القطع حال التردد يسيراً
٢٤ يحتمل عروض	احتمالاً لا يعتنى به العقل كاحتمال حدوث
	مرض او غيره مما هو مخالف للاصول العقلية
	وامامع احتمال عروض عارض مما يعتنى به العقل
	فهو من قبيل المتردد في النية و كذا الحال في
	اشباه ذلك
٢٥ كما مر	مراعات كون الذهاب اربعة فراسخ فما زاد.
٢٦ اشكال	و الاقوى البقاء على التقصير مع عدم التخلل و
	الوجه بقاءه عليه معه ايضاً خصوصاً اذا كان

المورد المتن	الحاشية
٢٦ نفسه حراماً	ما تخلل يسيراً لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع في الثاني
٢٦ لاعانة ظالم	في بعض ما ذكره مثلاً لكون نفسه حراماً مناقشة و ان لا يبعد ان يكون المحكم كما ذكره
٢٧ يجب التمام	في ظلمه
٢٨ الاحوط	لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع فيه ايضاً لا يترك في الاوضاع المغصوبة
٣١ للتجارة	بالنسبة الى الصوم واما بالنسبة الى الصلوة ففيه اشكال لا يترك الاحتياط بالجمع
٣٢ بعد التوبة	او بعد عروض ما يخرج العود عن جزئية سفر المعصية كما اذا كان محر كاً للرجوع غاية اخرى مستقلة لا مجرد الرجوع الى وطنه
٣٣ انقطع ترخصه	في انقطاع الترخيص بمجرد قصد المعصية قبل التلبس بالسير اشكال بل عدم الانقطاع اوجه والاحوط الجمع مادام في المنزل نعم انقطع ترخصه اذا تلبس به مع قصدتها
٣٣ اربعة على الاقوى	مراعاتها
٣٣ وان كان الاقوى	بل الاتمام لا يخ من قوة وما في المتن ضعيف
٣٤ وجوه	اوجهها وجوب القصر فيما اذا كان داعي المعصية

المورد المتن	الحاشية
٣٦ اشكال	تبعاً والتمام اذا اشتركا الظاهر وجوب القصر عند اعتقاد الحلية و لو لاجل اقتضاء الاصل و كون المدار على الواقع عند اعتقاد الحرمة و امام مع اقتضاء الاصل ففيه اشكال لا يترك الاحتياط بالجمع و ان كان ما في المتن لا يخ من وجه
٣٩ وجب عليه	وجوبها في نذر الصوم ممنوع فلا يكون نذر الصوم مثالا للمسئلة
٤٠ و ما دام عليها	اذا رجع عن خارج الجادة الى محل الخروج او قبله او بعده و كان من محل الرجوع في الجادة الى المقصد مسافة و الا فيتم اذا كان مجموع المباح و المحرم بقدر المسافة و اما اذا كان ما قبل المعصية وما بعدها مع اسقاط ما تخلل مسافة فلا حوط الجمع و ان كان الاقوى القصر بل يعتبر كونه مسافة
٤٠ او اقل	بل يعتبر كونه مسافة
٤١ بدعوى	هذه الدعوى ضعيفة فالاقوى وجوب التمام عليه
٤٢ في ذلك المقدار	بل في الباقي اذا كان مجموع المباح والملحق بمقدار المسافة و يجب القصر اذا كان الباقي مسافة او ما قبل التلفيق و ما بعده مسافة على

العاشية	المورد المتن
الاقوى وان كان الاحوط الجمع في هذه الصورة	٤٢ خصوصا
هذه الخصوصية غير مربوطة بالاحتياط في المقدار الملق	٤٣ وجب الافطار
ان كانت البقية مسافة	٤٣ وجهان
لا يبعد الصحة ووجوب التمام	٤٣ صح صومه
فيه تأمل فلا يترك الاحتياط بالاتمام و القضاء	٤٤ و الملاح
الظاهر ان الملاح واصحاب السفن من القسم السادس	
غالبان بيوتهم معهم	
لا يبعد وجوب القصر في السفر الاول مع صدق	٤٤ سفرة واحدة
العناوين ايضا	
الظاهر ان الميزان هو كون السفر الى المسافة	٤٨ المسافر عرفا
عملا له لا مطلق السفر عرفا	
في صلاة النهار واما بالنسبة الى صلاة الليل و الصوم فاحتياط ضعيف	٤٩ الخمسة الجمع
اذا لم يتخذ السفر عمله و لم يكن عازما على	٥٥ يقصر
عدم اتخاذ الوطن كالسايع الذي لم يتخذ	
وطنا	
لا يترك	٥٧ بل الاحوط
الاحوط في العود مراعات رفع الامارتين	٥٧ وفي العود

المورد المتن	الحاشية
٥٧ او محل اقامته	يأتي الكلام فيه في مسئلة ٦٥ في هذا الصحيفة من التعليق
٦٠ يكفي	فيه تأمل والاحوط تقديرها
٦١ كفاية	الاقوى اعتبار خفائه بحيث لا يتميز بين كونه اذا نا او غيره
٦٢ عدم اعتبار	الاحوط اعتبار ذلك بل لا يخ من وجه
٦٥ بالوطن	في جريانه في غيره اشكال فلا يترك مراعات الاحتياط في محل الإقامة والتردد ذهابا وعودا.
٦٦ بنى على عدمه	الا اذا لزم منه محذور كـ مخالفة العلم الاجمالي او التفصيلي كمن صلى الظهر تماما في الذهاب في مكان استصحابا واراد اتيان العصر في الاياب قصر في ذلك المكان
١٧ وكذا اذا دخل	بتخيل عدم الوصول قبل الاتمام والافيشكل صحتها
٦٨ تماما	ان كان تكليفه التمام فعلا اداء او قضاء فالميزان هو حاله الفعلي في الاداء وقضاء ما فات منه حسب ما فات في جميع الفروع
٦٩ يجب عليه التمام	لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع في اعوجاج الطريق
٦٩ كان الباقي مسافة	بل مطلقا مع عدم رجوعه عن قصده الاول
٦٩ يحتمل الاجزاء	هذا الاحتمال قوى في غير اعوجاج الطريق مع

المورد المتن	العاشية
	بقائه على قصده الاول ولا يترك الاحتياط في صورة الاعوجاج
(فصل في قواطع السفر)	
<p>اتخذ مسكناً</p> <p>٢ الازيد</p> <p>٣ الولد تابعاً</p>	<p>الظاهر عدم اعتبار شيء من القيود في الوطن الأصلي بل المكان الذي هو مسقط رأسه ووطن ابويه وطنه ولو قصد الاعراض عنه ولا يخرج عن الوطنية الا بالاعراض العملي</p> <p>مشكل</p> <p>ليس المناط بالتابعة في ذلك كونه ولداً ولا غير بالغ شرعاً بل المناط هو التبعية العرفية وعدم الاستقلال في العيش والارادة فربما كان الولد الصغير المميز مستقلاً فيهما غير تابع عرفاً وربما يكون بعض الكبار غير مستقل كالبنات في اوائل بلوغهن بل ربما يكون التابع غير الولد فتحقق التبعية بالنسبة الى الاجنبي ايضاً فضلاً عن القريب هذا كله في الوطن المستجد واما الوطن الاصل فقد مر الكلام فيه</p>
<p>٥ من جهة</p> <p>٦ في الوطن المستجد</p>	<p>في المثاليين مناقشة</p> <p>الا قوى بقاءه فيه فضلاً عن الوطن الا على</p>

المورد المتن	الحاشية
٧ فلا يبعد	والا حتمال المذكور فى غاية الضعف فيه اشكال فلا يترك الاحتياط و ان كان عدم اجراء حكم الوطنية خصوصا فى بعض الموارد لا يخ من قرب
٨ . الخروج نهراً	فيه اشكال بل منع اذا اراد صدور ذلك فى خلال الاقامة مكرراً نعم لا بأس بنحو ساعة وساعتين مما لا يضر عرفاً باقامة عشرة ايام فى البلد احتمالا لا يعتنى به العقلاء
١٠ احتمال	الاقوى عدم الكفاية فيه وفى الفرع الآتى الظاهر عدم الكفاية
١٣ لا يبعد	لا يترك فى الصورتين وان كان تعين القصر لا يخ من وجه
١٤ كفى	اى استقر حكم التمام بالعزم على الاقامة واتيان صلوة تامة من غير مدخلة لبقاء العشرة
١٦ الاحوط	فى هذه الصورة اذا كان خارجاً عن محل اقامته الى مادون المسافة فان كان من اول الامر عازماً على مقصد يكون بينه وبين محل الاقامة مسافة فلا اشكال فى القصر لكنه ليس من الصور المفروضة فى صدر المسئلة وان بداله بعد الخروج الى ما دون المسافة الذهاب الى مسافة فحكمه التمام
٢٤ تحققت الاقامة	
٢٤ الثانيه	

المورد المتن	الحاشية
٢٤ من كفاية التلفيق	قبل العزم على طي المسافة والقصر بعد التلبس بالسير والاحوط الجمع بعد العزم قبل التلبس وان كان الاقرب هو القصر
٢٤ الثالثة	هذا ليس من صور التلفيق لعدم الرجوع الى ما ذهب منه بل هو من المسافة الا متدادية ففيها القصر على اى حال
٢٤ السابعة	وجوب القصر في الذهاب والمقصد محل تأمل فلا يترك الاحتياط بالجمع وان كان وجوب التمام فيهما لا يخ من وجه
٢٤ فقدمر	الاقوى هو البقاء على الاتمام في هذه الصورة بشقيها حتى ينشأ سفرأ جديداً
٢٤ فيشكل معه تحقق	قدم ما هو الاقوى
٢٨ وجب	بل الظاهر عدم تحققها فيتعين عليه القصر والاحوط الجمع .
٣١ الى القصر	لا تجب الاقامة في النذر المعين
٣٢ ويكفيه	فيه اشكال فالاحوط الجمع .
٣٣ لا يخ من قوة	فيه اشكال فلا يترك الاحتياط .
٣٤ بصلوة الاحتياط	في القوة اشكال والاحوط الجمع .
٣٥ صورتان	الظاهر الرجوع الى القصر في هذا الفرض
	الصورة الاولى ليست من المفروض لان الظاهر

المورد المتن	الحاشية
	<p>من التقييد انه قصد البقاء بقدر ما قصدوا وهو غير ما في الفرض واما ان كان المراد من التقييد انه قصد بقاء العشرة التي يبقى فيها الرفقة باعتقاد قصدهم فالظاهر البقاء على التمام لانه قصد العشرة وقيدتها بقيد توهماً و ان رجع قصده الى التعليق فحكمه القصر وان كان خارجاً عن المفروض ايضاً</p>
٤٠ في ليلته	<p>اذا كان الخروج في اول اليوم والعود في الليل فلا يخ من اشكال فضلاً عما اذا كان العود بعد المبيت بل هو ممنوع اذا كان مكرراً</p>
٤١ حكم المتردد	مر حكمه
٤٣ كما عرفت	وعرفت الاشكال فيه
(فصل في احكام صلاوة المسافر)	
ونافلة العشاء	الاحوط الاتيان بهار جاء واحتياطاً
١ يجوز	الاولى الاتيان بهار جاء
٢ لا يبعد	الظاهر سقوط النافلة في الفرض
٣ والقضاء في	على الاحوط وكذا في الجهل بالموضوع وفي
خارجة و كذا	الفرع الاخير في المتن
٣ وان حكم السفر	في نسيان الحكم اشكال احوطه وجوب القضاء

المورد المتن	الحاشية
٤ فيما ذكر	عليه ايضا في الجهل لافى النسبان فان الناسى يجب عليه القضاء
٥ لافى المقيم ١٠ فالاقوى	حتى فيه ايضا بل الاقوى كون المدار على حال الفوت وهو آخر الوقت لكن لاينبغى ترك الاحتياط بالجمع
١١ فلايبعد ١١ ماحول الضريح	فيه اشكال لايترك الاحتياط وان كان الاقوى دخول تمام الروضة الشريفة في الحائر فيمتد من طرف الرأس الى الشباك المتصلة بالرواق ومن طرف الرجل الى الباب والشباك المتصلتين بالرواق ومن الخلف الى جد المسجد وان كان دخول المسجد والرواق فيه ايضا لا يخ من قوة لكن الاحتياط بالقصر لاينبغى تركه

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الصوم

المورد المتن	العاشية
وصوم النذر	الاقوى عدم و جرب المندور و شبهه بعنوان ذاته كما مر فلا يكون الصوم المندور م. ن اقسام الواجب هذا التقدير انما هو وارد في الجماع لا غير
بخمسة	
(فصل في النية)	
ففي المندوب ايضاً	الاقوى عدم اعتبار التعيين في المندوب المطلق فلو نوى صوم غد متقرباً الى الله صح ووقع ندباً مع كون الزمان صالحاً و الشخص جائزاً له التطوع بالصوم نعم في احراز الخصوصية لا بد من التصد
فيعتبر في مثله	الاقوى صحة صومه وعدم اعتبار تعيين كونه من شهر رمضان
١ بطل	الحكم فيه وفيما بعده مبني على الاحتياط
٤ عما عداه	الاقوى صحة صومه اذا قصد عنوان الصوم ولو قصد الاتيان بما تخيل انه ليس بمفطرا و قصد

المورد المتن	العاشية
	الامساك عما عداه
٥ يكفيه	محل اشكال
٧ اشكال	الاقوى هو الصحة
٨ لا يجب عليه	مع سعة الوقت لا تيانهما قبل شهر رمضان.
٨ نذران	اذا كان النذر ان مطلقين واما فى نذر الشكر والزجر اذا كانا فى نوعين وكذا فى الكفارتين اذا كانتا لنوعين فلا يبعد وجوب التعيين نعم لو كانت الكفارتان لنوع واحد فلا يبعد عدم وجوب التعيين ؛ فمن وجبت عليه كفارة يومين من شهر رمضان فالظاهر عدم وجوب تعيين انهما من ايهما واما لو كانت عليه كفارة ظهار وكفارة قتل خطاء فالظاهر وجوب التعيين وكذا الحال فى النذر فمن نذر انه لو وفق لزيارة مولينا الحسين عليه السلام يوم ما ثم نذر يوم آخر لذلك فالظاهر عدم وجوب التعيين واما لو نذر يوماً لصحته من مرض ويوما للزيارة فالظاهر وجوب التعيين، لو قصد هما واما لو لم يقصد الا واحداً منهما فتحقق الوفاء بالنسبة الى ما قصد دون غيره ولا يبعد ثبوت الكفارة بالنسبة الى غير المقصود
٩ ويسقط	لا وقت للنية شرعاً بل المعيار حصول الصوم عن
١٢ وقت النية	

المورد المتن	الحاشية
١٣ صح	عزم باق في النفس ولو ذهل عنه بنوم وشبهه و لا فرق في حدوث هذا العزم بين اجزاء ليلة اليوم الذي يريد صومه او قبله - ا فلو عزم على صوم الغد من اليوم الماضي ونام على هذا العزم الى آخر الغد صح صومه على الاصح
١٣ على الاحوط	مفروض المسئلة في مورد قلنا بصحة تجديده نيته الى قبل الزوال كالناسي والجاهل .
١٥ يجوز	بل الاقوى
١٧ بطلانه ايضا	كان هذه المسئلة او بعض فروعها مبتنية على كون النية بمعنى الخطور
٢١ ان نوى الافطار	لا تبعد الصحة في خصوص هذا الفرع ولو كان الترديد في النية
٢٢ او القاطع	هذا في نية القطع صحيح وامانية القاطع فليست بمفطرة على الاقوى وكذا الحال في الفرع الاتي قد مر ان الاقوى عدم بطلانه بنية القاطع وان كانت مستلزمة لنية القطع تبعا نعم لو نوى القاطع و توجه الى الاستلزام ونوى القطع استقلالاً بطل على الاقوى
٢٤ من جهة	في التعليل اشكال

المورد المتن	الحاشية
(فصل فيما يجب الامساك عنه)	
١ على فرض	بل مطلقا على الاحوط
٥ او مقدارها	الاحوط البطلان بمطلق الدخول في مقطوع الحشفة بل لا يخ ذلك من قوة
٥ لم يبطل	بل يبطل على الاحوط
٧ نوى المفطر	تقدم التفصيل في ذلك
٨ لا يقصد	بل مطلقا اذا لم ينزل
١٠ كان مبطلا	تقدم ما هو الاقوى
١١ الخنثى دبرا	وكان الواطى غير الخنثى
١١ بالخنثى ودخلت	اي دخل بقبلها
١٣ مقدار الحشفة	مران الاحوط في مقطوعها مبطلية مطلق الدخول بل لا يخ من وجه فح لوشك مقطوع الحشفة في اصل الدخول لم يحكم ببطلان صومه دون ما لو علم الدخول وشك في بلوغ مقدارها
١٥ الاستبراء	قبل الغسل واما بعده فمع العلم بخروج المنى فالاحوط لو لم يكن الاقوى تركه
١٧ نية المفطر	تقدم التفصيل فيها
١٨ فاتفق انه انزل	من غير استناد الى اختياره واما اذا اوجد الافعال ووصل الامر الى حد قريب من الانزال ولم يتحفظ كما هو الغالب فهو بحكم العمد

المورد المتن	الحاشية
١٨ بنحو الفتوى	بنحو الاستناد على الله اورسوله او الائمة <small>عليهم السلام</small>
١٨ من غير فرق	بل ومن غير فرق على الاحوط بين الكذب عليهم في اقوالهم او غير ها كالاخبار كاذبا بانهم فعلوا كذا او كانوا كذا
١٩ الاقوى	في القوة اشكال فالاحوط اللاحاق
٢٤ بل لا يجوز	لكن مفطريته محل اشكال بل منع اذا كان الظن غير معتبر واولى بالمنع هو احتمال له والاقوى عدم مفطريته
٢٩ وغير الغليظ	في القوة اشكال في المورد ين نعم هو الاحوط ففهما على الاحوط
٢٩ والاقوى الحاق	لا يترك في مثل الجلاب خصوصا مع ذهاب رائيته.
٢٩ الارتماس	ومع كون كل منهما اصليا يفعل به ما يفعل بالاخر فالاحوط بطلانه برمس احدهما
٣٠ الاحوط	اذا لم تقض العادة برمسه و الاقمع الالتفات فالاحوط الحاقه بالعمد الامع العلم بعدم الرمس غير مثل الجلاب
٣٧ لم يبطل	على الاحوط بناء على عدم كون نية المفطر مفسدا كما هو الحق و اما بناء على المفسدية فلا
٣٨ او مضاف	وجه في غير صوم شهر رمضان لبطلان غسله و ما ذكره في المسئلة الاتية غير وجيه
٤٣ وغسله	

المورد المتن	الحاشية
٤٤ بل يشكل صحته	الاقوى هو الصحة اذا تاب واغتسل حال الخروج والحكم بطلانه حال المكث والخروج بالتوبة مبنى على الاحتياط واما في غير شهر رمضان فلا اشكال في صحته لعدم حرمة المكث والخروج بعد بطلان الصوم
٤٥ متذكر للصوم	على الاحوط في الواجب المعين واما في غيره فصح غسله وبطل صومه على الاحوط لا يترك في قضاؤه
٤٨ قضاؤه به	في قضاء شهر رمضان مع سعة الوقت اشكال بل الاقوى ولا يترك الاحتياط باتيان ليلية الليلة الماضية نعم يكفي عنها الغسل قبل الفجر لاتيان صلاة الليل او الفجر على الاقوى
٤٨ فصومها صحيح	لا يترك في قضاء شهر رمضان
٤٩ على الاحوط	الاتيان بالعوض فقط بعد شهر رمضان الاتي لا يخ من قوة .
٥٠ والاحوط	وان كان الاقوى عدم الالحاق
٥٤ فالاحوط	بل الاولى عدم قصده مطلقا فيأتي بقصد القرية ولو في آخر الوقت
٥٧ الاحوط	الافى ما يفسده البقاء على الجنابة مطلقا ولولا
٦٣ لكن الاولى	عن عمد كقضاء شهر رمضان فان الظاهر فيه
٦٤ فيصح صومه	

المورد المتن	العاشية
٦٦ وسع للتيمم	البطلان لكن صح صومه اذا تيمم وبطل في الفرض الاول كما امر
٦٦ ضيقه	حتى لتحصيل التيمم
٦٦ على الاحوط	وان كان الاقوى عدم وجوبه
٦٦ ولا بأس بالجامد	الاحوط الاقتصار على مثل الشياف للتداوى
	واما ادخال نحو الترياك للمعتادين باكله و غيرهم لحصول التغذية او التكيف به ففيه اشكال لا يترك الاحتياط بتركه وكذا للمحال في كل ما يحصل به التغذية من هذا المجرى لا يترك الامع التردد بين الجامد الشياف للتداوى والمايع او غيره
٦٨ الاحوط	على الاحوط
٦٩ كفارة الجمع	الاقوى عدم الفساد في مثل ابتلاع المغصوب
٧٠ فسد صومه	مما يجب عليه رده والقيئ مقدمة له فصح الصوم
	لو عصي ولم يرده ولو قلنا بان ترك القيئ جزء
	للصوم فضلا عن القول بانه ضده نعم لو فرض
	ابتلاع ما يحكم الشارع بقيئه بعنوانه ففي
	الصحة والبطلان تردد والصحة اشبه
	مع الوصول الى حد لم يصدق معه الاكل فالظاهر
٧٣ وجب	

المورد المتن	الحاشية
	<p>عدم وجوب اخراجه وصحة صومه ومع صدق الاكل فالظاهر وجوب اخراجه و لو لم منه القبيء و بطل صومه و لو اكله وال حال هذه بطل صومه والاحوط وجوب كفارة الجمع بارتكاب المفطر المحرم</p>
٧٥ بعد الوصول	<p>الميزان في وجوب الاخراج وعدمه الوصول الى حد صدق معه الاكل بـ ابتلاعه وعدمه و الظاهر صدق الاكل مع الوصول الى اول الحلق بل وسطه و لو شك في وصوله الى ذلك الحد فلا يبعد جواز الابتلاع و الاصل الذي تمسك به في المتن لا يثبت عنوان الاكل ولو في الشبهة الموضوعية فضلا عن الشبهة المفهومية لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بل لا يترك حتى الامكان</p>
٧٦ لم يصل الى الحد ٧٦ في ضيق	<p>بل ان لم يصل الى حد خرج عن اسم الاكل لا يبعد تقديم جانب الصلوة ان ضاق الوقت عن ادراك ركعة</p>
٧٦ وصل الى الحد	<p>ان وصل الى حد خرج عن صدق الاكل فالظاهر جواز بلعه وصحة صومه وصلوته</p>
٧٧ وهو مشكل ^{٦٦}	<p>لا اشكال فيه ان كان المراد ادخال نفس</p>

المورد المتن	العاشية
٧٨ بل لا بأس	الاصبع واخرجه كما هو ظاهر العبارة وكذا لو كان المراد اخراج ما في الحلق باصبعه مع عدم كون الخروج عادة له والا فيشكل فلا يترك الاحتياط
(فصل المفطرات)	
بقسميه ٢ بطل صومه	على الاقوى في المقصود على الاحوط في القاصر اذا اتقى من المخالفين في امر راجع الى فتوى فقهاءهم او حكمهم لا يكون مفطراً فلو ارتكب تقية مالا يرى المخالفون مفطراً صح صومه على الاقوى وكذا لو افطر قبل ذهاب الحمرة وكذا لو افطر يوم الشك تقية لحكم قضائهم بحسب الموازين التي عندهم لا يجب عليه قضاءه مع بقاء الشك نعم مع العلم بكون حكمهم بالتعبد مخالف للواقع يجوز بل يجب عليه الافطار تقية ويجب عليه القضاء مجرد الوصول الى الحلق خصوصاً في غير الدخان والغبار غير مفطر ولو مع الاختيار ولا يجب الاخراج نعم لا يجوز البلع فيه تامل
٤ من غير اختيار	
٦ بنحو الايجار	

المورد المتن	الحاشية
٦ بل لا يبعد	الاقوى عدم ابطاله بمجرد انه كقصد المفطر وقد مر التفصيل فيه
(فصل لا بأس)	
١ عدم جواز	على الاحوط وان كان الجواز شبه
(فصل يكره للصائغ امور)	
والاحرم	الحرمة بمجرد قصد او العدة غير معلومة لكن اذا منى يكون من الافطر العمدى
ادخل شيء	في احاطة تأمل واشكال
(فصل المفطرات)	
توجب الكفارة	على الاحوط في الكذب على الله ورسوله والائمة (ع) وفي الارتماس والحقنة وعلى الاقوى في البقية بد في الكذب عليهم لا يخ من قوة نعم النبي لا يوجب على الاقوى لا يترك الاحوط فيه
والمتصر	بي الاحوط لحيوة نعم لو اعتقد انه حرام عليه
فانظر لحوقه	من حيث الصوم وليس بمفطر فلا يبعد لحوقه
١ ويجب الجمع	على الاحوط
١ ثلثة ايام	متابعة على الاحوط

المورد المتن	الحاشية
٢ بل الاقوى	بل الاقوى عدم تكررها لكن لا ينبغي ترك الاحتياط
٣ او تناول	في هذا المثال ونظائره تأمل واشكال .
٦ وجب عليه	مران الاقوى عدم تكررها بتكرره
٩ تكفيه كفارة	بل يكفيه احدى الخصال مطلقا
١١ على الاقوى	بل على الاحوط فيه وفيما يليه
١٣ بخمسة وعشرين	مر عدم ثبوت هذا التقدير في غير الجماع
١٤ على الاقوى	ان اكرهها في الابتداء على وجه سلب منها الاختيار والارادة ثم طأوعته في الاثناء فالاقوى ثبوت كفارتين له وكفارة لها وان كان الاكراه على وجه صدر منها الفعل بارادتها وان كانت مكرهة في ذلك فالاقوى ثبوت كفارتين له وليست عليها كفارة وكذا الحال في التعزير على الظاهر
١٨ لا يتحمل	لا يخ من اشكال فلا يترك الاحتياط
١٩ تخير	بل تعين عليه التصديق بما يطبق ومع عدم التمكن منه استغفر الله و لو مرة و الاحوط التكفيران تمكن بعد ذلك
٢٤ ولا يكفي	مع التمكن من السنين
٢٤ يجوز	مع كونه ثقة في ايصاله اليهم او اطعامهم

المورد المتن	الحاشية
(فصل يجب القضاء)	
او القاطع او عاجزاً او ظن	مر الكلام فى نية القاطع على الاحوط فيه وفى الفرع التالى الاقوى مع حصول الظن بعده مراعات عدم وجوب القضاء فضلاً عن حصول الاعتقاد بل عدم وجوبه مع الشك ايضاً لا يخ من قوة لا يترك فى المقصر لا يترك فيه ايضاً
٢ استحبابى	
(فصل فى شرائط صحة الصوم وهى امور)	
الثانى من السكران الرابع النهارية الخامس والافضل الخامس وكثير السفر السادس لو خاف الصحيح السادس وجوبه اهم	الاحوط لمن يفيق من السكر مع سبق النية الا تمام ثم القضاء ولمن يفيق من الاغماء مع سبقها الا تمام وان لم يفعل القضاء والليلة الماضية على الاحوط كما مر بل المتعين على الاحوط لو لم يكن اقوى اى من كان شغله ذلك كما مر اذا كان خوفه من منشأ يعتنى به العقلاء وكذا فيما بعده كون اهمية المزاحم موجبا لبطلان الصوم و اشتراطه بعدم مزاحمته له محل اشكال بل

المورد المتن	الحاشية
السادس ففي الصحة اشكال السادس يصح صومه السادس ولا يصح منه ١ نوى وصح	منع فالبطالان في بعض الامثلة المتقدمة محل منع وكذا الحال في مزاحمته لو اجب اهم عدم الصحة لا يخلو من قرب مع عدم تبين الخلاف كما مر مع تبين الخلاف محل تأمل اذا صام متقربا لا يخ من تأمل وان لا يخ من قوة والاحتياط بالنية والاتمام والقضاء حسن هذا التحديد محل تأمل ولا يبعد استحباب التشديد عليه اذا اطاق على صوم ثلاثة ايام متتابعة ٣ او نذر
٣ وكذا اذا نسي ٣ فيجوز ان يأتي	لا يخ من اشكال وان لا يخ من وجه فيه اشكال فالاحوط ان يأتي بالمنذور بعده الا اذا ضاق وقته الاقوى بطلانه
٣ اشكال	
(فصل في شرائط وجوب الصوم)	
الاول الاتمام والقضاء	لا وجه للجمع بينهما بل الاحوط الغير الالزامي الاتمام ومع عدم الاتيان القضاء

المورد المتن	العاشية
الثالث قبل الاغماء	لا يترك الاحتياط بالاتمام ومع تركه بالقضاء.
الرابع عدم وجوبه	لا يخ وجوبه من قرب
٢ موارد	وقدمر في سفر الصيد للتجارة لزوم قصر الصوم
	والاحتياط بالجمع في الصلوة
٣ وجوب الكفارة	على الاحوط كما مر
٤ فالاقوى	الاقوى جوازه في النذر المعين و عدم وجوب
	الاقامة فيه

(فصل وردت الرخصة)

في صورة التعذر	وجوب الكفارة على الشيخين وذى العتاش في
	صورة تعذر الصوم عليهم محل اشكال بل عدمه
	لا يخ من قوة كما انه على الحامل المقرب و
	المرضة القليلة اللبن اذا اضر بهما الا بولدعما
	محل تأمل
والاقوى وجوب	في القوة اشكال لكنه احوط وكذا الحال
القضاء عليهما	في من بهداء العتاش
بل الاقوى الاقتصار	في القوة اشكال

(فصل في طريق ثبوت هلال رمضان)

من البلد او من خارجه	الامع الصحو واجتماع الناس للرؤية وحصول
----------------------	--

المورد المتن	العاشية
توافقهما بالوصاف	الاختلاف والتكاذب بينهم بحيث يقوى احتمال الاشتباه فى العدلين فانه فى هذه الصورة محل اشكال
ولا بغيبوبة الشفق	مع عدم توصيفهما بما يخالل الواقع ككون تحديبه الى فوق الافق او مته اى الى الجنوب فى بلاد تغرب الشمس فى شمال القمر او فى اشهر كانت كذلك او بالعكس نعم لا يبعد قبول شهادتهما اذا اختلفا فى بعض الوصاف الخارجة مما يحتمل فيه اختلاف تشخيصهما ككونه مرتفعا او مطوقا او فى عرض شمالى او جنوبى مما لا يكون فاحشا
٢ من هلال رمضان	لا يخفى ما فى العبارة من النقص وحقها ولا بغيبوبته بعد الشفق فى كونه من الليلة الماضية اى من هلال لم يثبت عنده
٨ ويجب	على الاقوى فيما اذا ظن الا اذا انقلب ظنه فيعمل على طبق الثانى و يجب على الاحوط مع التخير
٨ حتى يتيقن	بل حتى يتيقن عدم تقدمه على شهر رمضان فينوى ما فى ذمته والاحوط اختيار ذلك
٩ حكم الاسير	فى العمل بالظن و اما فى التخير فمشكل و

المورد المتن

الحاشية

طريق التخلص في النذر هو السفر في الشهر
الاول وصيام شهر الثاني بنية ما في الذمة لما
مر من جواز السفر في النذر المعين والقضاء بعده.
لا يخ من اشكال فالاحوط التجزى في الاحتياط
مع الامكان مع ادخال المظنون فيه ومع عدم
امكانه العمل بالظن والاف يختار الاخير فيصوم
بقصد ما في الذمة هذا كله فيما اذا لم يمكن
التخلص بالسفر في النذر كما مر او كان الصوم
واجبا عليه بالعدم مثلا

٩ يعمل بالظن

هذا مجرد فرض لا واقعية له

١٠ ثلاثة ولبه ستة

هذا اقرب الاحتمالات ولا يبعد ان يكون وقت
الظهرين هو انتصاف النهار في ذاك المحل و
هو عند غاية ارتفاع الشمس في ارض التسعين
كما ان انتصاف الليل عند غاية انخفاضها فيها

١٠ كالا حتمال سقوط

(فصل في احكام القضاء)

اشكال

بل منع

الاحوط القضاء

اذالم يأت بالمفطر قبل اسلامه و ترك تجديد

النية واتمام الصوم

على الاحوط لو سبق منه النية و اتم الصوم و

٢ يجب

المورد المتن	العاشية
٤ مذهبه	على الاقوى في غيره
٥ الى الغروب	او مذهب الحق اذا تحقق منه قصد القرية
٩ كان احوط	او الى الزوال
١٤ الجمع بين الكفارة	بل الاقوى
	بمد لكل يوم مضافا الى الكفارة الا فطار
	العمدى
١٤ فلا يبعد	فيه اشكال
١٧ واذن	اعتبار الاذن منه محل تأمل
١٨ لادليل عليه	فيه منع فالحرمة لا تخ من قوة
١٩ لعذر	قد مر عدم الفرق بين اسباب الترك الا ما هو
	على و به الطغيان فانه لا يبعد فيه عدم الوجوب
	وان كان الاحوط ذلك بل لا يترك هذا الاحتياط
١٩ الاب والام	بل الاقوى عدم وجوب ما فات من الام على
	وليها
٢٥ او اقربه	الحكم فيه مبنى على الاحتياط
٢٥ عدم الوجوب	بل الاقوى وجوبه عليه
٢٥ وجوبه على الولي	بل الظاهر عدم وجوبه عليه الا ان يكون هو
	على يقين من ثبوته على الميت فشك في اتيانه
	كما تقدم
٢٦ وهو الاحوط	بل لا يخ من قوة

المورد المتن	العاشية
٢٧ فالاقوى جوازه ٢٧ هو المشهور	فيه تأمل لا يترك الاحتياط والمنصور كما مر
(فصل في صوم الكفارة)	
تجب فيهما ومع العجز عنها صيام	على الاحوط في الثاني بل مع العجز عنها يفرض ثمنها على الطعام ويتصدق به ستين مسكينا لكل مسكين مد على الاقوى والاحوط مدان ولو زاد على الستين اقتصر عليهم ولو نقص لا يجب الا تمام و الاحتياط بالمدين انما هو فيما لا يوجب النقص عن الستين و الا اقتصر على المدويتم الستين ولو عجز عن التصديق صام على الاحوط لكل مديوما الى الستين و هو غاية كفارته ولو عجز صام ثمانية عشر يوما. ان عجز عنها يفرض ثمنها على الطعام و يتصدق به على ثلثين مسكينا لكل واحد مد على الاقوى والاحوط مدان وان زاد فله وان نقص ليس عليه الاطماف ولا يحتاط بالمدتين مع ايجاب النقص كما مر ولو عجز عنه صام على الاحوط عن كل مد يوما الى الثلثين و هو غاية الكفارة و لو عجز صام تسعة ايام و حمار الوحش كك و الاحوط انه كانعامه

المورد المتن	العاشية
شاة ومع العجز	مع عجزه عنها يفض ثمنها على الطعام ويتصدق على عشرة مساكين لكل مد والاحوط مدان وحكم الزيادة والتقيصة ومورد الاحتياط كما تقدم ولو عجز صام على الاحوط عن كل مد يوما الى عشرة ايام غاية كفارته ولو عجز صام ثلاثة ايام
فانها بدنة او بقرة	بل بدنة او بقرة او شاة مع اليسر ومع العسر عن الاولين فشاة او صيام والاحوط ثلاثة ايام ولا يترك هذا الاحتياط
١ او كفارة النخير	او الترتيب
١ وكذا يجب	على الاحوط
١ بل هو الاحوط	لا يترك
٤ وان كان الاحوط	لا يترك اذا التفت فتردد
٤ بعد العيد بلا فصل	على الاحوط وان كان الاقوى عدم لزومه وكذا عدم لزوم كونه بلا فصل بعد ايام التشريق لكن لا ينبغي ترك الاحتياط في صوم يوم قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة مع الاختيار حتى لا يتصل بالعيد ومع الفصل لا ينبغي ترك الاحتياط بصوم الثالث بلا فصل
٨ فهي صحيحة	في غير النذر وشبهه اشكال

المورد المتن	العاشية
(فصل في اقسام الصوم)	
وصوم النذر	في كون هذا وما بعده غير الاخير اى الثالث من ايام الاعتكاف منه اشكال لما مر من ان المندور لا يصير بعنوانه واجبا
(واما المندوب منه)	
ومنها يوم المباهلة	يصومه بقصد القرية المطلقة و شكراً لاظهار النبي الاكرم ﷺ فضيلة عظيمة من فضائل مولينا امير المؤمنين ﷺ
وسابعه	لم اعثر على دليله عجلة نعم وردت رواية في صوم تاسعه لكن في استحبابه تأمل
سته ايام	في استحباب صومها بالخصوص تأمل
يوم النصف	يأتى به رجاء اولار رجحان المطلق
(واما المكروه منه)	
بمعنى قلة الثواب	او بمعنى انطباق عنوان مرجوح عليه تكون مرجوح حيته اهم من رجحان الصوم او بمعنى المزاحمة لما هو افضل منه
مع الشك	الظاهر عدم كراهة صومه بالمعاني المتقدمة.
خصوصاً مع النهي	لا يترك مع نهيه مطلقاً او نهى الوالدة كذلك.

المورد المتن	العاشية
(واما المحظور منه)	
سنداً	ضعف سندها ممنوع نعم هي مع شذوذها يمكن الخدشة في دلالتها ايضاً
صوم الزوجة واذيتها	على الاحوط وكذا في المملوك ولا يترك الاحتياط مع نهيهما مطلقاً كما مر
٣ الاحوط تجديد	قد مر أن وجوبه لا يخ من قرب
٣ والمغمى عليه	مر الاحتياط فيه لو سبق منه النية بالاتمام و الافبالقضاء
(كتاب الاعتكاف)	
ما وجب، بنذر لا يبعد ذلك	مر الاشكال في امثاله والامر سهل الاولى الاتيان به رجاء بل هو الاحوط
(ويشترط في معتاده ور)	
الثالث ينوي الوجوب	في المنذور وشبهه لا يصير الوجوب وجهاله فلا معنى لقصده بل بقصد المندوب وفاء لنذره او عهده او اجارته
الثالث ووقت النية	مر في نية الصوم ما هو الاقوى
الرابع العيد فاصلاً	بعد الفصل بالعيد لا يكون المجموع اعتكافاً واحد فله اعتكاف آخر ثلاثة ايام او ازيد بعد العيد

المورد المتن	العاشية
<p>الخامس او بعضه الخامس بل ذكر بعضهم السادس في المسجد الجامع السابع الى اجيره الخاص السابع منافيا لحقه الثامن ولا يجب الاغتسال</p>	<p>بشروطه فيه تردد و كذا في الازدیاد ببعض الليل هذا هو الاحوط في غير المساجد الاربعة محل اشكال فلا يترك الاحتياط باتيانہ رجاء في غيرها اذا كانت الاجارة بحيث ملك متفعة الاعتكاف و الا فغير معلوم بل في بعض فروعہ معلوم العدم فيه اشكال لكن لا يترك الاحتياط بل لا يجوز في المسجدین و يجب عليه التيمم والخروج للاغتسال ولا يجوز في غيرهما مع استلزام اللبث</p>
<p>١ على الاحوط ٤ استيجاريا ٨ كون الثالث</p>	<p>بل الاقوى اذا لم يكن انصراف في البين وكذا لو نذر اعتكاف اربعة ايام او ازيد واتفق كون الرابع مثلا عيداً فالظاهر بطلان نذره و ان كان الاحوط اعتكاف ماعدى العيد من الايام السابقة عليه بل وما بعده خصوصاً اذا كان ثلاثة ايام او ازيد نعم لو رجع نذره الى اعتكافين فاتفق يوم الثالث عيداً يجب اعتكاف بعد العيد واتفق الرابع وجب الاعتكاف قبله</p>

المورد المتن	العاشية
٩ بطل	على اشكال نشأ من صحة الاعتكاف ثلاثة ايام تلفيقا والا حوط لمن نذر ذلك ان يصوم يوم احتمال قدومه مقدمة ويعتكف من حينه فان قدم بين اليوم يعتكف رجاء ويتمه ثلاثة ايام تلفيقا والاحوط ضم يوم كما امر
١٢ بين الهالين	وان كان الاقوى عدم وجوبه على الاحوط
١٤ فالاحوط ابتداء	محل اشكال واشكل منه التخيير مع عدمه فالاحوط مع عدم الحرج الجمع بين الاحتمالات
١٧ وجب قضائه	هذا من فروع جواز الاعتكاف فى كل جامع و قد مر الاشكال فيه
١٧ عمل بالظن	بل يشكل صحته فى بعض الفروض ثبوته به محل اشكال الا فى مورد الترافع بين المتخاصمين
٢١ لم يتعين	بل فى المساجد الاربعة على الاحوط كما مر
٢٤ حكم الحاكم	اى المعين منه كما اذا نذر اتمامه اذا شرع فيه فى غير مكة محل اشكال
٢٦ فى المسجد الجامع	لا مطلقا بل اذا كان للميت نحو تعلق به حتى يعد ذلك من ضرورياته العرفية
٢٨ الاعتكاف الواجب	
٢٩ بعد الشروع	
٣٠ لحضور الجماعة	
٣٠ اول تشييع الجنازة	

المورد المتن	الحاشية
٣١ و لم يمكن	مر حكم الاغتسال
٣٢ فالاقوى	عدم البطلان فيه وفيما بعده لا يخ من قوة
٣٢ بل الاحوط	لا يترك الاحتياط فيه وفي الفرع التالي لكن لو لم يجنب فالاقوى صحة اعتكافه
٣٥ لا يمشى	جوازه لا يخ من قوة
٣٨ فلا يبعد	المسئلة مشكلة ومحل تردد تحتاج الى مزيد تأمل
٤٠ اولا	تأثير شرط الرجوع متى شاء من غير عروض عارض محل اشكال بل منع نعم العارض اعم من الاعذار العادية كقدوم الزوج من السفر ومن الاعذار التي تبيح المحذورات
٤١ لكن الاحوط	لا يترك
٤١ فيجوز	مر الاحتياط فيه
(فصل في احكام الاعتكاف)	
مثلا فلا بأس	الامر كما ذكر لكن مع فقد الحس لا يصدق الشم ظاهراً والظاهر انه مع تحقق الشم لو لم يتلذذ لا بأس به
٣ لا يخ عن قوة	في القوة تأمل
٣ كان احسن	الاحوط في الواجب المعين و في اليوم الثالث

العاشية	المورد المتن
<p>القضاء بعد الاتمام وفي الواجب الموسع الاعادة التفرقة بين الجماع وغيره محل اشكال فلاحوط في صورة ارتكاب ساير المحرمات سهواً اتمامه اذا كان واجبا معيناً وقضائه واستينافه في غيره اذا كان في اليومين الاولين واطمامه واستينافه اذا كان في اليوم الثالث مر الاحتياط لا يترك اذا جامع من غير رفع اليد عن الاعتكاف وامامه فلا تجب عليه</p>	<p>٤ الا الجماع</p> <p>٥ او في نذره</p> <p>٩ بل الاحوط</p>
(كتاب الزكوة)	
<p>بتفصيل مر في كتاب الطهارة الميزان عدم اضراره بما لصدق ففي الساعة اشكال فضلا عن الازيد بناء على اعتباره في حصول الملكية كما هو الاقوى في الوصية التمليلية واما القبض فلا يعتبر فيه بلا اشكال بل يحتمل ان يكون ذكره من سهو منه او من الناسخ و كان في الاصل قبل الوفاة والاقوى عدمه في الشبهة الموضوعية كما هي</p>	<p>كافر</p> <p>ساعة وازيد</p> <p>قبل القبول</p> <p>فلاحوط الاخراج</p>

المورد المتن	الغاشية
	المفروضة ظاهرا
١ والا حوط الزك	بل الاقوى عدم الزكوة فيها
٤ من كونه مالكا	مال كينه محل تأمل فلا يترك المولى الاحتياط بالاداء
٥ اشكال	الاقوى عدم الوجوب
٥ فالاصل	والمسئلة صحيحة لكن في بعض تشبثاته اشكال
٥ من التفصيل	ومر ما هو الاقوى
٦ لا يمنع	الافى الخيار المشروط برد الثمن مما تكون المعاملة مبنية على بقاء العين
٨ فى نماء الوقف العام	انما لاتتعلق بنمائه اذا لم يقبضه واما بعد القبض فهو كسائر امواله تتعلق به الزكوة مع اجتماع شرائطه فاذا كان نخيل يستان وقفا وبعد ظهور الثمر وقبل وقت التعلق دفع المتولى ما على النخيل على بعض الموقوف عليهم فحان عنده حين التعلق تعلق به مع اجتماع شرائط
٩ فالاحوط	لكن الاقوى عدم الوجوب فى جميع فروض المسئلة نعم فى المغصوب اذا مكنه الغاصب جميع التصرفات مع بقاءه عنده حتى تكون يده عليه كيد وكيلاه بحيث مكنه من اخراجها منها تجب الزكوة لكنه خلاف المفروض ومع عدم

المورد المتن	العاشية
١٠ و الفرق	تمكينه من اخراجها من يده لا تجب على الاقوى وان مكنه سائرهما هذا الفرق وان كان ظاهراً لكن عدم التعلق في المغصوب ونحوه مما في المسئلة السابقة لفقدان شرط آخر
١١ تبرع الاجنبى	لا يخ من اشكال وان لا يخ من قرب
١١ صح	لكن ان لم يؤد وجب على المقرض اداؤه
١٢ وجب اخراجها	مع امكان الجمع بينهما بان يخرج الزكوة ويعمل بالنذر ووقت العين بهما فلا كلام ومع عدم الامكان وعدم الوفاء فان امكن العمل بالنذر واداء الزكوة بالقيمة يجب والا يجب اخراج الزكوة وايراد النقص على النذر
١٢ بالعصيان	بل لسلب تمام التمكّن من التصرف بالنذر
١٣ وسقط	اذا صرف النصاب او بعضه في الحج
١٤ بل يقوى	فيه اشكال بل في استحباب الزكوة لسنة واحدة اذا تمكّن بعد السنين ايضاً اشكال الا ان تكون المسئلة اجماعية كما ادعى وهو ايضاً محل تأمل لمعلومية مستندهم وهو محل مناقشة نعم لا يبعد القول بالاستحباب في الدين بعد الاخذ لكل مامر من السنين

المورد المتن	العاشية
١٧ العين موجودة	على اشكال مع بقائها
١٨ تمام النصاب	بل بعضه على الاحوط لو لم يكن اقوى
(فصل فى الاجناس التى تتعلق بها الزكوة)	
احدها الحبوب	لا يخ استحبها فيها من اشكال
(فصل فى زكوة الانعام الثلاثة)	
بمعنى انه يجوز	بل بمعنى مراعات المطابق منهما ولو لم تحصل المطابقة الا بهما لوحظا معا ويتخير مع المطابقة بكل منهما او بهما وعلى هذا لا يمكن عدم المطابقة ولا العفو الا فيما بين العقدين فلا بد ان تراعى على وجه يستوعب الجميع ما عدى النيف ففى مأتين و ستين يحسب خمسين واربع اربعينيات وفى مائة واربعين يحسب خمسين واربعين واحد وهكذا
١ بل لا يبعد	الاقوى عدم الاجزاء فى حال الاختيار
١ تخير	لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بشراء بنت المخاض
(واما فى البقر)	
١ وفيما زاد يتخير	بل يجب مراعات المطابقة هنا ايضاً بملاحظة احدهما تفريقاً او هما جمعاً ففى ثلثين تباع وفى اربعين سنة وبينهما عفو كما ان بين

المورد المتن	العاشية
	<p>اربعين الى ستين عفواً ايضاً واذا بلغ السنين فلا يتصور عدم المطابقة والعفو الاعما بين العقدين ففى السبعين يلاحظ ثلثون مع اربعين و فى الثمانين اربعينان وفى المائة اربعون مع ثلثين وهكذا</p>
واما فى الغنم	
١ فى الجميع عفواً	<p>بمعنى ان ما وجب فى النصاب السابق يتعلق على ما بين النصابين الى النصاب اللاحق فالعفو بمعنى عدم تعلق اكثر من السابق لا بمعنى عدم التعلق عليه رأساً</p>
٥ من غير جنس	<p>اخراج غير الجنس فيما عدى الدرهم والدينار محل تأمل الا اذا كان خيراً للفقراء وان كان الجواز لا يخ من وجه</p>
٨ لم يكن مزروعاً	<p>ما يخل بالسوم هو الرعى فى الاراضى المعدة للزراعة اذا كانت مزروعة على النحو المتعارف المألوف و اما لو فرض تبذير البزور التى هى من جنس كالأعالم رعى فى المراتع من غير عمل فى تربيتها فلا يبعد عدم اخلاله بالسوم</p>
٨ بل الاقوى استقراره	<p>الظاهر ان الزكوة تنتقل الى اربابها بحلول</p>

المورد المتن	العاشية
	الشهر الثاني عشر فتصير ملكا منزلا لا لهم فيتبعه الوجوب الغير المستقر فلا يجوز للمالك التصرف في النصاب تصرفا معدما لحق الفقراء ولو فعل كان ضامنا نعم لو اختل بعض الشروط من غير اختياره كان نقص عن النصاب بالتلف في خلال الشهر الثاني عشر يرجع الملك الى صاحبه الاول وينقطع الوجوب
١٠ لم ينقص	بل الاقرب ورود النقص على الزكوة بالنسبة لكن لا ينبغي ترك الاحتياط
١١ الامام	في الملى على الاحوط وكذا في الفرع الآتي واما الفطرى فالمتولى هو الورثة و الاحوط الاستيذان من الحاكم ايضا
١١ لم تجز عنه	على الاحوط
١١ يجوز له	بعد التوبة واما قبلها فالامر الى الحاكم على الاحوط
١٢ ايضا اربع	الا اذا كان فيها ما يسوى قيمة بنت مخاض وخمس شاة والاملك في العام الثالث ايضا بعد الاخراج ما للعامين خمس وعشرين فوجب خمس شاة
١٣ شاة وهكذا	فيه اشكال والظاهر ان الخمس من الابل مكاملة الخمس السابقة ولا تكون مستقلة فالخمس

المورد المتن	الحاشية
	<p>نصاب والعشر نصاب واحد اخر لانصابان وخمسة عشر نصاب واحد ايضا فيها ثلاث شياة و هكذا فح يكون حكم هذا القسم حكم القسم الاتي نعم لو ملك في اول السنة خمسا و بعد ستة اشهر مثلا ستا و عشرين يجب عليه في آخر سنة الخمس شاة وفي آخر سنة الجديدة بنت مخاض ثم يترك سنة الخمس و يستأنف للمجموع حولا و كذا لو ملك بعد الخمس في اثناء السنة نصابا مستقلا كست و ثلثين و ست و اربعين و هكذا و من هذا يظهر الكلام في الفرض الاخير الذي تعرض له الماتن</p>
١٤ رجع نصفه	<p>الاحوط الاولى اخراج الزكوة اولا ثم رد نصف التمام الى الزوج</p>
١٤ يجب اخراج	<p>بل يضمن نصف الزكوة و نصف نصف المهر و نصف الزكوة كنصف نصف المهر متعلق بالنصف الباقي</p>
١٤ فيخرج نصف الزكوة	<p>ان رد نصف الزوج قبل التلف فالظاهر عدم جواز الرجوع اليه بل يجب عليه اخراج قيمة النصف نعم لو نكل عن اداء القيمة يرجع ولي الزكوة الى العين الموجودة لدى</p>

المورد المتن	الحاشية
	الزوج ويرجع الزوج الى الزوجة
	(فصل في زكاة النقادين)
ليس بعد العشرين	الظاهر ان ما زاد على العشرين حتى يبلغ اربعة دنانير متعلق للفرض الاول اى نصف الدينار فالعشرون مبدء النصاب الاول الى اربعة وعشرين فاذا بلغت اربعة وعشرين زاد قيراطان الى ثمانية وعشرين فزاد قيراطان وهكذا وهذا معنى العفويين النصابين لاعدم التعلق رأسا كما قبل العشرين وهكذا فيما زاد من مأتين فى نصاب الفضة الى ان يبلغ اربعين الاقوى عدم الوجوب فى هذه الصورة ايضا اولم يخرج كما مر
والا وجبت	
١ وخرجا	
٢ الاحوط خلافه	بل الاقوى خلافة فيجب ملاحظة النسبة
٢ كما لا مانع	الاولى الاحوط التصالح كما فى الفرض السابق
٧ وجبت التصفية	او الاحتياط باعطاء ما به يبرء ذمته يقينا
٨ لاعلى التساوى	او شك فيه
	(فصل في زكاة الغلات)
وفى الحاق السلت	الاقوى عدم الالحاق
من الحبوب	مر الاشكال فيه

المورد المتن	العاشية
قبل وقت تعلق	على الاقوى فيما اذا نمت مع ذلك في ملكه وعلى الاحوط في غيره وكذا في الفرع الاتي المشهور لدى المتأخرين ان وقته عند اشتداد الحب في الزرع واما لدى قدماء اصحابنا فلم تثبت الشهرة
١ فالمشهور	هذا هو الاقوى لكن لا يترك الاحتياط في الزبيب مع عدم صدق النمر على يابسه لا تعلق به الزكوة فلامعنى لتقديره
١ وذهب جماعة	على الاحوط فيه وفي الفرع الاتي وان كان الاقوى عدم الوجوب
٣ اولا يصدق	وجوب القبول محل تأمل بل الاقوى عدم الجواز لو انجر الاخراج الى الفساد
٤ وجب عليه ضمان	دفع غيرهما لا يخ من اشكال الا اذا كان خيراً للفقراء وان لا يخ الجواز من وجه
٥ يجب على الساعى	بمعنى اسناد السقى اليه عرفاً
٩ من غير التقدين	الافى بعض الصور كما اذا كان مسبوقاً بانتساب السقى بمثل الجارى وشك في سلب الانتساب الكذائى لاجل الشك في قلة السقى بالعلاج وكثرته فيجب الاكثر
١١ ومع غلبة الصدق	اذا كان مضروباً على الارض باعتبار الجنس
١١ فيكفى	
١٥ باسم الخراج	

المورد المتن	العاشية
١٥ من غيرها	الزكوى الاحوط فيما يأخذونه من غير الغلة الضمان خصوصا اذا كان الظلم شخصياً بل فيه لا يخ من قوة
١٦ كما ان الاقوى	فيه منع بل الاحوط لو لم يكن الاقوى اعتباره قبله
١٦ خصوصاً اللاحقة	الخصوصية في السابقة
١٦ وحفر النهر	اذا كان للزرع واما اذا كان لتعمير البستان مثلاً فلا يكون من مؤنة الثمرة بل من مؤنة البستان فيه وفيما بعده وجه و ان كان الاحوط خلافه
١٦ كتفاوت نقص	خصوصاً في الثاني لكن يقسط على التبن والحنطة او الشعير بالنسبة.
١٩ فثمنه من المؤنة	على الاحوط
١٩ ثمن العواجل	اذا كان مضروباً على الارض با اعتبار مطلق
٢١ وغيره	الزرع لا خصوص الزكوى
٢٢ لا يبعد	بل لا يبعد التفصيل بين ما اذا عمل للسنين العديدة فيوزع عليها و بين ما اذا عمل للسنة الاولى وان انتفع منه في سائر السنين قهراً فيحسب من مؤنة الادلى
٢٥ يجوز ان يدفع	اذا كان الدفع من عين ما تعلق به الزكوة لا مطلقاً

المورد المتن	العاشية
٢٥ لا يبعد الجواز	و كذا في الفروع الآتية مر عدم الجواز
٢٧ وجب على كل	على الأقوى فيما إذا انتقل اليهم قبل تمام النمو ونعم في ملكهم و على الأحوط فيما إذا انتقل اليهم بعد تمامه و قبل تعلق الوجوب و كذا في الفرع الآتي
٢٨ وعدمه اشكال	الأقوى عدم الوجوب مطلقا إذا كان الدين مستغرقا وفيما قابل الدين إذا كان غير مستغرق.
٢٨ قبل الظهور	مع استيعاب الدين التركة و كونه زائدا عليها بحيث يستوعب النماءات لانجب الزكوة على الورثة بل تكون كاصل التركة بحكم مال الميت على الأقوى يؤدي منها دينه ومع استيعابه أيها وعدم زيادته عليها لو ظهرت الثمرة بعد الموت يصير مقدار الدين بعد ظهورها من التركة أصلا ونماء أبحكم مال الميت بنحو الإشاعة بينه و بين مال الورثة ولا تجب فيما يقابله و يحسب النصاب بعد توزيع الدين على الأصل والثمره فان زادت حصة الوارث من الثمرة بعد التوزيع و بلغت النصاب تجب عليه الزكوة ولو تلف بعض الأعيان من التركة ينكشف عن عدم كونه مما يؤدي منه الدين

المورد المتن	الحاشية
٢٩ قبل تعلق	وعدم كونه بحكم مال الميت وكان ماله فيما سوى التالف واقعا ومنه يظهر الحال في الفرع السابق والتفصيل موكول الى محله فيما اذانت في ملكه فالزكوة عليه على الاقوى وفي غيره على الاحوط
٢٩ من الحاكم	بعد اداء الزكوة لا تأثير لاجازة الحاكم نعم هو من مصاديق من باع ثم ملك بل الاقوى
٣٠ فالاحوط	هذه المسئلة مشكلة جداً وان كان التعلق على وجه الاشاعة اقرب وابعده من الاشكالات وان لا يخ
٣١ وجه الاشاعة	من مناقشات واشكالات فح لو باع قبل اداء الزكوة بعض النصاب يكون فضولاً بالنسبة الى الزكوة على الاقرب
٣٢ خرص ثمر	الظاهر ان التخريس ههنا كالتخريس في المزارعة وغيرها مما وردت فيها نصوص وهو معاملة عقلائية برأسها فائدة تصير ضرورة المشاع معيناً على النحو الكلي في المعين في مال المتقبل ولا بد في صحتها من كونها بين المالك وولي الامر وهو الحاكم او المبعوث منه لعمل الخرص فلا يجوز استبداد المالك للخرص والتصرف بعده كيف شاء و

المورد المتن	الحاشية
	<p>الظاهر ان التلف بآفة سماوية وظلم ظالم يكون على المتقبل الا ان يكون مستغرقا او بمقدار صارت البقية انقص من الكلى فلا يضمن ما تلف ويجب رد الباقي على الحاكم ان كان المتقبل هو المالك لا الحاكم</p>
٣٣ للفقراء	<p>اذا كان الاتجار لمصلحة الزكوة فاجاز الولى على الاقرب و اما اذا اتجربه لنفسه و اوقع التجارة بالعين فتصححها بالاجازة محل اشكال نعم ان اوقع بالذمة و ادى من المال الزكوى يكون ضامنا والربح له</p>
٣٤ مال آخر	<p>محل اشكال</p>
(فصل فيما يستحب فيه الزكوة)	
<p>مال التجارة اعدل للتجارة</p>	<p>استحباب الزكوة فيه لا يخ من تأمل واشكال بناء على استحباب الزكوة لا يكفى مطلق الاعداد للتجارة بل لابد من الدوران فيها بل من حين الدوران فى التجارة هذا الشرط و ان كان بمعنى بقاء السلعة و الشرط الخامس على ما ذكره محل اشكال بل عدم اعتبارهم الا يخ من قوة والاجماع او الشهرة</p>
<p>فمن حين قصد بقاء رأس المال</p>	

المورد المتن	الحاشية
	لدى متقدمي اصحابنا غير ثابتين و الادلة على خلافهما ادل نعم لو طلب بالنقيصة طول الحول تسقط الزكوة ولو بقي على هذا الحال سنتين او اكثر فاذا باعه يزكى لسنة واحدة استحبابا ويشترط بقاء النصاب طول الحول فيه تأمل بل لا اشكال في عدم تعلقها بها كتعلق الزكوة الواجبة على ما قربناه
٢ لا اشتراط بقاء	مر الكلام فيه
٣ لا يبعد	بعيد
٤ بدفع تمام النصاب	بل ولا بدفع البعض الامع عزل الزكوة
٥ سقطت	اذا نقص عن النصاب كما هو المفروض ظاهراً
٦ كلما يكال	مر الاشكال فيه
٧ الخيل	لا يخ من شوب الاشكال
٧ العقار	لا يخ من اشكال
٧ لسنة واحدة	مر الاشكال فيه
(فصل اصناف المستحقين للزكوة)	
والاحوط	بل عدم جواز اخذه لا يخ من قوة
٢ يجوز	فيه اشكال لا يشرك الاحتياط بعدم الاعطاء و
	الاخذ ازيد من مؤنة السنة و كذا في

المورد المتن	العاشية
٣ وجب صرفه	الفرع الاتي اي لا يجوز له اخذ الزكوة و كذا صاحب الدار التي تزيد عن مقدار حاجته لا يجوز له اخذها اما وجوب البيع فلا ان كانت محل حاجته لكن يمكن له الا قنصار بالاكل يجوز له اخذ الزكوة و كذا في العبد وغيره
٧ لا يبعد	الاحوط عدم اخذ من كان بنائه على ذلك نعم لو اتفق ذلك يجوز له اخذها و اما العريان بترك التكسب فلا وجه وجيه له
٨ ولا يستحب	في بعض الامثلة مناقشة
٩ لا يجوز	وكذا مع عدم العلم بالسبق بالوجود والعدم
١٠ بالصدق	الناشي من ظهور حاله
١٢ المصلحة	المسوغة للكذب
١٢ اذا لم يقصد	لادخاله لقصد القابض في وقوع الزكوة.
١٣ فانه لضمان	مع احتماله كونه ازكوة فالظاهر ضمانه نعم مع اعطائه بغير عنوانها سقط ضمانه
١٣ كان ضامنا	فيما اذا كان الدفع باذن شرعي فالاقوى عدم الضمان بخلاف ما لو كان احراز الفقر بامارة عقلية كالقطع فان الظاهر ضمانه حينئذ

المورد المتن	العاشية
١٣ هو المجتهد	اذا كان الدفع بعنوان الولاية لا الو كالة من قبل المالك فانه ح ضامن يجب عليه دفع الزكوة ثانيا فيما قلنا بالضمان فى الفرع السابق او احتمالاه كما مر" الا اذا دفع بغير عنوانها لا يبعد الصحة مطلقا
١٤ وعلم القابض	وان لا يبعد كفاية الوثوق والاطمينان فى عمله لا يخ من تأمل
١٥ على وجه التقييد	بل اذا كان فقيراً
١٥ بل العدالة	بل مع وجوده على الاقوى
١٥ او لا مالتهم	لا يترك و ان كان مافى المتن هو الاقرب.
١٥ عاجزاً عن النكسب	يأتى الاحتياط فى شارب الخمر و المتجاهر بالكبائر مثله
١٥ مع عدم وجود	مع انطباقه عليه
١٥ الاحوط الاستمرار	الاحوط عدم الاعطاء بالجاعل المقصر
١٥ اولم يتب	الا اذا كان شارب الخمر او متجاهراً بكبائر مثله على الاحوط كما مر"
١٥ سبيل الله	لا معنى لها بعد احتسابه و فاء نعم لو و كل
١٥ بالموضوع او الحكم	الغارم الدائن فى اخذ الزكوة يجوز اخذ ما
١٩ سهم الفقراء	عنده زكوة من قبله ثم اخذه مقاصة مع حصول
٢٤ مقاصة	شرط المقاصة

المورد المتن	العاشية
٢٩ لا يبعد	بعيد
٢٩ جميع سبل الخير	لا يبعد ان يكون سبيل الله هو المصالح العامة للمسلمين والاسلام كبناء الفناطرو تعمير الطرق والشوارع وما به يحصل تعظيم الشعائر و علو كلمة الاسلام! ودفع الفتنة والفساد عن حوزة الاسلام وبين القبيلتين من المسلمين واشباه ذلك لامطلق القربات كالاصلاح بين الزوج والزوجة والوالد والولد مع تعذر ايصاله الى الدافع او وكيله او كونه حرجياً والافيجب ايصاله اليهما الظاهر جواز الاسترجاع مع بقائهما مع الاعطاء احتياطاً نعم لو قصد التصديق على تقدير عدم الوجوب لم يجز
٢٩ الى الحاكم	
٣٢ العين باقية	
(فصل في اوصاف المستحقين)	
٢ سبيل الله	مع انطباقه عليه
٣ يلحق بالمؤمن	اذا كان الاب مؤمناً دون الام مع عدم ايمان الاب
٤ ابن الزنا	في حال صغره
٧ فيجب الفحص	يقبل قوله بمجرد اقراره ولا يجب الفحص الا

العاشية	المورد المتن
اذا قامت قرائن على كذبه	
لكن لو اتكل على طريق شرعى فاعطاه فتلف	٨ عدم الاجزاء
لم يضمن على الاقوى	
لا يترك الاحتياط بعدم الاعطاء بشارب الخمر	٨ عدم الارتكاب
والمتجاهر بمثل تلك الكبيرة	
مر الكلام فيها	٨ فى العاملين
بل مطلقا ظاهراً	٩ اذا لم يكن عنده
فيما زاد على نفقته الواجبة فى الحضر	١٠ ابن السبيل
لا اشكال فى غير الزوجة ولا يترك الاحتياط	١١ فى شكل الدفع
فيها	
وان كان الجواز لا يخ مرقوة	١١ بل الاحوط
والاتفاق عليها او امكن اجباره	١٢ مع يسار الزوج
مر جوازه من سائر السهام نعم لا يجوز الاتفاق	١٩ سائر السهام
عليهم من سهم آخر	
الاحوط عدم الاعطاء به اذا كان متظاهراً	٢٠ آبقا
بهذا الفسق	
فى سهم الرقاب بل بعض موارد سبيل الله تأمل و	٢٠ سائر السهام
اشكال	
هذه لا اصل لها	٢٢ لاصالة العدم

المورد المتن	الحاشية
(فصل في بقية احكام الزكوة)	
الاولى مقلداً له	اذا كان على نحو الحكم لمصلحة المسلمين
٢ بل يستحب	يجب اتباعه ولو لم يكن مقلداً له
٦ غير الجنس	محل تأمل
٦ او التفريط	محل اشكال وان لا يخ من وجهه.
٧ اذا اتجر	او التأخير مع وجود المستحق
٨ احتسابه عليه	مر الكلام فيه
١٠ حينئذ من الزكوة	اي اعطائها به من ماله
١٨ قد عرفت	محل تأمل بل لا يبعد كونها عليه
٢٠ ولا كراهة	مر الاشكال فيه
	زوال الكراهة غير معلوم
(فصل في وقت وجوب اخراج الزكوة)	
قد عرفت	وعرفت ما هو الاقوى
وقت التعلق	محل تأمل بل يحتمل ان يكون وقت الاستقرار
	وهو مضي السنة
هو لخرص	مر انه حين اجتذاذا النمر واقتطاف الزبيب
ثالثها	الاحوط لو لم يكن اقوى عدم تاخير اخراجها
	ولو بالعزل مع الامكان عن وقت الوجوب
	بل الاحوط عدم تاخير الايصال ايضاً مع وجود

المورد المتن	الحاشية
<p>٢ لانه معذور</p> <p>٦ لاعينه</p> <p>٧ بقاء عينه</p>	<p>المستحق وان كان الاقوى جواز تأخيرہ الى شهر او شهرين بل ازيد فى خلال السنة خصوصا مع انتظار مستحق معين او افضل و ان كان التاخير عن اربعة اشهر خلاف الاحتياط</p> <p>بل لدلالة النص عليه</p> <p>اى لا يجب على المقرض رد العين اذا لم يخرج عن تحت قدرته وسلطنته</p>
(فصل الزكوة من العبادات)	
<p>مع تعدد</p> <p>على الاحوط</p> <p>وكذا لا يعتبر ايضا</p>	<p>بل مطلقا نعم يكفى التعيين الاجمالى ولو بعنوان ما وجب عليه</p> <p>بل الاقوى</p> <p>هذا اذا كان من غير جنسها بعنوان التيمة فيوزع عليها بالنسبة واما اذا كان من احدها فينصرف اليه الامع نية كونه بدلا او قيمة نعم لو كان عنده اربعون من الغنم وخمس من الابل مثلا فاخرج شاة زكوة من غير تعيين يوزع بينهما ومع التردد فى كونها امامن الابل او من الشاة فالظاهر عدم المسحة</p>

المورد المتن	العاشية
اجزئه	محل اشكال بل منع نعم اذا عين بعد الدفن
١ الى الوكيل	الى الفقير يتعين ويكون الزكوة حال التعيين لا وجه للنية حين الدفن اليه بل الاحتياط هو ان ينوى كون ما وصله الى الفقير زكوة وفي الثاني ايضاً يجب على المالك ان ينوى ذلك نعم يكفي بقائها في خزانة نفسه و ان لم تحضر وقت الاداء تفصيلاً ولا اثر في النية حال الدفع الى الوكيل والاولى اختيار الشق الاول حتى يكون الوكيل متولياً في الاداء نعم اذا نوى كون ما رد الى الوكيل زكوة معزولة و يكون الوكيل متصدياً لا يصل ما هو زكوة الى الفقراء فالظاهر وجوب النية حال جعله زكوة ولعل هذا مراد الماتن مر الكلام فيه وفي الثاني اذا اخذها زكوة وان اخذ مقدمة لتأدية الزكوة على الفقراء ينوى عند الدفع
٣ والاحوط	
٥ عنده	
(ختم فيه مسائل متفرقة)	
الاولى بعد بلوغه معارضة	في ابتناء ذلك على ذاك المبني و كذا في المبني اشكال

المورد المتن	الحاشية
الاولى افساده	المسئلة في غاية الاشكال وان كان لزوم اتباع اجتهاد نفسه او تقليده بعد البلوغ بالنسبة الى تكاليفه اشبه
الاولى ففي جوازه اشكال	الاقوى عدم الجواز
الاولى نعم لا يبعد	بعيد وكذا في اشباه المسئلة
٢ جريان قاعدة	ليس المورد مجرى تلك القاعدة لكن لا يبعد شمول قاعدة التجاوز له بملا حظة عدم جواز التعويق عن جميع السنة كما مر لكنه ايضاً مشكل بل ممنوع
٣ مجهولان الاحوط	بل الاقوى
٣ لا يجب عليه	مع احتمال اداء البايع زكوته على فرض كون الشراء بعد التعلق واما مع القطع بعدمه يجب عليه اخراجها واما الفرض الاتي الذي احتاط فيه فاشكاله واضح
٤ على من بلغ	مع استجماع الشرائط
٤ فان الاحوط	بل الاقوى
٤ عاقلاً	واستجماع سائر الشرائط
٥ اوجهها الثاني	هذا مع الشك في اشتغال ذمة الميت ببدل الزكوة حين تلفها واستصحاب عدم الاتيان الى حين التلف لا يثبت الضمان واما مع العلم

المورد المتن	الحاشية
٥ وحمل فعله	باشغال ذمته به فالوجه الاول وما ذكره الماتن غير وجيه
٥ وكذا الحال	لا مجرى لهذه القاعدة و قد مر وجه جريان الاولى ومنعه
٦ اخراجهما	يختلف الحال في بعضها في المقام في بعض الصور
٦ اخذ بالاقل	لكن تبرء ذمته اذا ادى ذلك المقدار الى الحاکم الذي هو ولى شرعى خصوصا اذا كانا من جنس واحد ومع عدم كونهما كك يمكن تأدية قيمة ذلك
٧ اقلهما	بازاء ما في ذمته
٧ قيمة شاة	بل بالاكثر
٨ اشكال	بل يجب اكثرهما
٩ لا يبعد الجواز	محل اشكال ويمكن التفصيل بين ضمان اليدوين ضمان الاتلاف بعدم الكفاية في الاول دون الثانى والمسئلة محل اشكال فلا يترك الاحتياط مطلقا وهو يحصل باعطاء قيمة الاكثر بدلا لما في الذمة
	الا قرب الجواز والاحوط المنع
	هذا البيع بالنسبة الى مقدار الزكوة فضولى فان اجازة ولى الامر فعليه القيمة بمقدارها والا فيجب عليه رد العين فشرط كون الزكوة عليه لا فائدة له

المورد المتن	الحاشية
	<p>في الفرضين الا ان يكون المراد بالاشتراط عدم الرجوع الى البايع بعد رد العين اذ لم يجزولى الزكوة واخذها وهذا وان لم يكن مفاد الشرط لكن لا يبعد افادته وكذا الحال اذا قصد كون الزكوة عليه</p>
<p>١١ بمجرد ذلك</p>	<p>لا اشكال في عدم برائته بمجرد ذلك لكن الاقوى جواز الاكتفاء بالايكال الى ثقة امين ولا يلزم عليه العلم ولا التفتيش عن عمله</p>
<p>١٣ التوزيع</p>	<p>اذ لم يؤد من عين ما تعلق بها احدهما والا فالظاهر وقوعها منه فلو اخرج من غلة متعلقة للزكوة مقدارها تقع منها الا ان يقصد الخلاف</p>
<p>١٥ يقترض على الزكوة</p>	<p>هذا محل اشكال بل منع وعلى فرض جوازه صرفه في مصارف الزكوة محل منع ثم جواز اداء هذا الدين من الزكوة محل اشكال بل منع لعدم كون اداء قرض الزكوة من مصارفها وعلى فرض جوازه صرفه لا يجوز الا بعد وجوب الزكوة ووقت تعلقه لا مطلقا والقياس على اقتراض المتولى على رقبات الوقف مع الفارق وكون الشيء من الاعتباريات لا يلزم جواز اعتباره باي نحو يراد وكون ذلك راجعا الى اشتغال ذمة ارباب</p>

المورد المتن	الحاشية
	<p>الزكوة واضح المنع كما انه مع استدائه على نفسه من حيث انه ولي الزكوة يكون ادائه منها محل اشكال الا من سهم الغارمين مع اجتماع الشرائط وهو غير ما في المتن كما ان جواز الاستدانة على المستحقين وولاية الحاكم على ذلك محل اشكال بل منع فامسئلة بجميع فروعها محل اشكال نعم لامانع من الاقتراض ثم الاقتراض على الفقير ثم اخذ الزكوة عوضا عن قرضه</p> <p>اقويهما عدم</p>
١٥ وجهان	ليس للحاكم ولاية الرد الا في بعض الموارد النادرة مما تقتضي مصلحة الاسلام او المسلمين ذلك وكذا في المصلحة بمال يسير او قبول شيء بازيد من قيمته واما الفقير فيجوز له الاول دون الثاني والثالث ومنه يظهر حال الاشتراط الذي في المتن نعم لو اراد الاحتياط المذكور اخذ الزكوة وصالحها بمال قليل وشرط عليه اداء مقدار التمام عند التمكن
١٦ باحد الوجوه	الاقوى اشتراطه
١٧ واشكال	الظاهر منع الثاني والثالث منه وفي الاول وجه لكن
١٩ اشكال	

المورد المتن	العاشية
٢٠ اشكال	لا يترك الاحتياط
٢٢ لا يجوز	والاقوى عدم الجواز
	بعد فرض فقره لا يبعد الجواز بالمقدار المتعارف
	واما الزيادة فمحل اشكال كما ان الاعطاء من سهم
	سبيل الله لمطلق القربات محل اشكال كما مر
٢٣ في كل قرية	مر الكلام في مصرفه
٢٤ نذر النتيجة	بناء على صحة هذا النذر لكنها محل اشكال
٢٤ واشكال	الاقوى عدم الوجوب عليه
٣٠ سقطت عنه	مر الاشكال فيه مع بقاء العين
٣٤ الظاهر اجزائه	محل اشكال بل منع
٣٥ اشكال	الظاهر عدم الاجزاء اذا كان وكيلا في اخراج
	الزكوة واما اذا كان وكيلا في الايصال فقد
	مر ان المتصدى للنية هو المالك
٣٦ كما مر	يأتى فيه التفصيل على ما في المسئلة السابقة
٣٦ فهو مشكل	ان كان اعطاء الزكوة لتحصيل الرياسة الغير
	المحرمة فلا اشكال في الاجزاء واما اذا كان
	لتحصيل الرياسة الباطلة فان كان عادلا قبل
	هذا الاعطاء فلا يبعد وقوعه زكوة وتزول ولايته
	بتنفس هذا الاعطاء وبعد زوال ولايته يجب عليه
	رد بقية الزكوة اذا كانت عنده الى الحاكم

المورد المتن	الحاشية
٣٧ الاجزاء	العدل ولو تخلف وادى الى الفقراء فالظاهر اجزائه وعدم الضمان وهو الاقوى
٣٩ اشكال	اذا كان قادراً على النكسب او كان متجاهراً بالكبيرة واما كون ذلك اعانة على الحرام ففيه اشكال
٤٠ فلا يبعد	الاقوى هو الاجزاء لالما ذكره فانه غير وجيه
٤١ عدم اعتباره	مر " ان الاقوى اعتباره

فصل في زكاة الفطرة

(فصل في شرائط وجوبها)

والمجنون	ولو ادوارياً اذا كان دور جنونه عند دخول ليلة العيد
مكاتباً	لا يخ من اشكال وكذا في حكم المحرر بعضاً والامر سهل
يقابل الدين	الذى يحل في هذه السنة دون غيره على الاحوط
٤ والاعطاء عنه	الاحوط ان يقتصر في الادارة بين المكافين ومع اخذ الولي عن القاصر يصرفها فيه ولا يردّها على غيره

المورد	المتن	العاشية
٦	مقارناً له وجبت	في فرض المقارنة يشكل الوجوب بل عدمه لا يخ من قوة
(فصل فيمن تجب عنه)		
١	او مقارناً	بل قبله ولو بلحظة
٢	فالاقوى وجوبها	مر الكلام فيه
٥	ما مر	بل الاقوى عدم وجوبها عليه
٥	بأذنه	وقد مر ما هو الاقوى
		لا يبعد جواز التوكيل بالاعطاء تبرعاً كما ان
		جواز اذن التبرع به ايضاً لا يخ من وجهه واما
		التبرع بلاذن فمحل اشكل
٦	اجزؤه	مع توكيله او اذنه كما مر
٧	لا العيال	وان كان الاحوط مراعات كليهما
٩	اذا و كلهم	مع كونهم مورد وثوقه في التأدية
١٠	زكوته عليهما	على الاحوط فيه وفي بقاء حصة الموسر مع
		عسر الشريك
١٠	الاحوط الاتفاق	لا يترك بل لا يخ من وجهه
١١	كما مر	وقد مر وكذا لا يترك الاحتياط في اتفاق الجنس
١٥	الوجوب	مع صدق العيلولة لكن صدقها في الفرض
		محل اشكال

المورد المتن	الحاشية
<p>١٦ وجوب</p> <p>١٧ اشكال</p> <p>١٩ عاى زوجها</p> <p>٢٠ مع احراز</p>	<p>مع الاتفاق عليه والاف مجرد الوجوب لا يوجب وجوب الاخراج</p> <p>الاحوط ذلك بل لا يخ من وجه</p> <p>الميزان العيولة رجعية كانت او بائلة</p> <p>انما يجرى الاصل اذا علم كونهم فى حال حيوتهم عيالا وشك فى حيوتهم و اما مع عدم العلم بذلك لكن علم انهم على فرض حيوتهم عيال فالظاهر عدم احراز الموضوع باستصحاب الحيوية لهم الاعلى القول بالاصل المثبت</p>
(فصل فى جنسها وقدرها)	
<p>لغالب الناس</p> <p>فى كون الامثلة المذكورة بجميعها هي القوت</p> <p>الغالب لغالب الناس منع كما ان فى الضابط</p> <p>الذى ذكره اشكالا ولا يبعد ان يكون الضابط</p> <p>هو ما يتعارف فى كل قوم او قطر التغذية به وان لم</p> <p>يكتفوا به كالبر والشعير والارز فى اقطارنا والتمر</p> <p>والاقط و اللبن فى مثل الحجاز و الارز</p> <p>فى الجبلان وحواليها وان كان الاقوى كفاية</p> <p>الغلات الاربع مطلقا</p> <p>فى كفاية الدقيق والخبز اشكال وان لاتخ كفاية</p>	<p>يكفى الدقيق</p>

المورد المتن	الحاشية
بمعيار القيمة	الدقيق من وجه واما الماش والعدس وغيرها
١ المعيب	من الحبوبات فمع غلبة التغذية بها في قطر
١ بمقدار الصاع	فالاقوى كفايتها وفي غيرها هذه الصورة فالاحوط
	اخراج ما غلب التغذية به او الغلات الاربع
	يأتى الاشكال فيه
	الا اذا كان في قطر يكون قوت غالبهم كك
	بشرط ان لا يكون المزج خلاف المتعارف
	بحيث يحتاج تخليصه الى مؤنة او عمل غير
	متعارف كما اذا رد امنانا من التراب فيها من
	من الحنطة
٢ او غيرها	الاحوط الاقتصار بالاثمان بل لا يخعدم اجزاء
	غيرها من وجه فيسقط ما فرع عليه مع انه ايضا
	محل اشكال
٣ الا اذا	مر الكلام فيه و يظهر منه الحال في استثناء
	المسئلة الاتية
(فصل في وقت وجوبها)	
الاقوى	الاقوائية محل اشكال ولكن لا يترك الاحتياط
٢ او غيرها	الاحوط بل الاوجه الاقتصار بالاثمان
٢ وان كان الاحوط	لا يترك

المورد المتن	العاشية
٢ وجه	فيه اشكال واما تعيينها في مال مشترك بينه وبين غيره يوجب الانعزال على الافوى لو كانت حصته بقدرها او اقل منها
٣ لو تلف	بلا تعدد وتقریط
٤ والا حوط	لا يترك
٥ الافضل	لا يخ من تأمل
(فصل في مصرفها)	
١ نعم الا حوط	لا يترك في شارب الخمر و المتجاءر بكبيرة نظير هذه الكبيرة
٣ الا اذا	لا يترك مطلقا
٤ حد الغنى	فيه اشكال والا حوط عدم الاعطاء والا خذا زيد من مؤنة سنته
٧ او الظن	الحاصل من ظهور حاله
٨ يجب التعيين	مر الكلام فيه فيما تقدم

كتاب الخمس

المورد المتن	العاشية
من الكافرين	مرّ ميزان الكفر في ابواب النجاسات
(فصل فيما يجب فيه الخمس)	
فالا حوط اخراج الفداء الذي ١ بل الاقوى	بل الاقوى ذلك اذا كان ذلك وما بعده من شؤون الحرب وتبعاته في القوة اشكال وكذا في السرقة والغيلة نعم اذا كان ما ذكر في الحرب ومن شأنه فالاقوى ما في المتن
١ بالدعوى الباطلة	ما اخذ به ليست من ارباح المكاسب بل هي من مطلق الفائدة وسيأتي الكلام فيه
٥ فيجب	على الاحوط نعم للامام عليه السلام ان يجعل له بلا خمس
٥ وان كان الاقوى	في القوة منع
٥ عشرين ديناراً	او مأتى درهم عينا او قيمة على الاحوط و اذا اختلفا في القيمة يلاحظ اقلهما قيمة على الاحوط
٥ فالظاهر وجوب	بل الظاهر عدمه

المورد المتن	العاشية
٥ والتقارب	لا يكفي مطلق التقارب الا اذا عد المجموع معدنا واحداً تخلل بين ابعاضه اجزاء ارضية.
٦ قبل التصفية	في جواز الاخراج قبلها اشكال الا ان يقبل ولي الخمس لمصلحة
٧ او انسان	فيه تفصيل
٧. على الاحوط	بل على الاقوى فيه وفي الفرع التالي
٧ خمسة ام لا	مع الشك في قصد حيازته والا فيخرج عما نحن فيه وان كان وجوب رد الخمس مع ذاك على ولي الخمس وهو الحاكم الشرعي ايضاً هو الاقوى مع اليأس عن وجدان المالك بل مع عدم اليأس ايضاً لا يخ من وجه
٩ ملكه	مع اذن ولي المسلمين والاف محل اشكال
١٠ لم يملكه	اذا كانت الاجارة على وجه تكون جميع منافع الموجر او تلك المنفعة الخاصة للمستأجر والا فالظاهر انه يملكه مع قصد العمل لنفسه و تملكه نعم لو كانت الارض من المستأجر فيملك المعدن تبعاً لها لكنه خارج عن مفروض المسئلة
١٢ مادته	محل اشكال بل الظاهر شركة ارباب الخمس للزيادة الحاصلة ولو اتجر به قبل اخراج الخمس

المورد المتن	الحاشية
١٣ حكم الداعى	يكون البيع فزو ليا بالنسبة الى الخمس فلو اجاز الولى يصير الربح مشتركاً ولا اثر لنية الاداء من مال آخر
١٣ عشرون ديناراً	مع عرضية الملاك فى اليد واما مع الطولية فالسابق مدغ و اللاحق منكر
١٤ وجه	فى الذهب ومأتادهم فى الفضة والبلوغ الى احدهما فى غيرهما
١٨ حال الكنز	واوجه منه تقديم يدهما الامع سقو طها لاجل القرائن والامارات فمع التساوى احتمالا تقدم يدهما على الاقوى
٢٠ فالظاهر	على الاحوط فيه وفيما بعده بل الاحوط و ان كان عدم الكفاية لا يسخ من وجه
٢٠ وغيرهما	مما يتعارف اخراجه بالغوص
٢٠ اشترك	حكم الاشتراك ههنا حكمه فى الكنز
٢٠ فى ارباح المكاسب	ان اتخذ ذلك شغلا و اما لو كان ذلك من باب الاتفاق فيدخل فى مطلق الفائدة و يأتى حكمه
٢١ المتناول	مفروض المسئلة ما اذا لم ينو الغائص حيازته و الافهو للغائص ويجرى عليه حكمه

المورد المتن	الحاشية
٢٢ وجهان	اوجههما وجوبه
٢٣ عدم وجوبه	من جهة الغوص اكن الاحوط الحاقه بالكنز
٢٤ الاحوط	لا يترك في الجواهر كاللؤلؤ والمرجان
٢٦ الثاني	فيما يتعارف اخراجه بالغوص واما في غيره
	فالظاهر هو الاول كما لو فرض اخراج حجر
	الرحى من تحت البحر
٢٧ وجهان	الاقوى كونه من ارباح المكاسب اذا اخذه من
	اتخذ ذلك حرفة والافيد خل في مطلق الفائدة
٢٧ والاحوط ان يكون	لا يترك
٢٧ والاقوى الاول	اذا كان الامر دائراً بين الاقل والاكثر واما في
	المتبائنين الدائر بين كون الاقل قيمة له
	اول صاحبه فالظاهر جريان القرعة
٣٠ بالقرعة	هذا هو الاقوى
٣٠ بالاقل	يأتي فيه التفصيل المتقدم وبعده يعمل بالقرعة
	على الاقوى
٣١ ايضاً الاخير	بل الاقوى القرعة ايضاً
٣١ الى القيمة	الاشتغال بالقيمة في ضمان الاتلاف واما في
	ضمان اليد فمحل اشكال بل لا يبعد فيه وجوب
	الاحتياط كما في المثلي ايضاً لا يبعد ذلك وكذا
	يجري الاحتياط اذا كان الاشتغال بنفس الاجناس

المورد المتن	العاشية
٣٢ من مال آخر	بواسطة عقد من العقود الاحوط ان يكون الدفع من مال آخر اذا كان عروضاً برضى المستحق او لى الامر وان كان عدم الاعتبار لا يخ من وجه
٣٣ فالاقوى ضمانه	بل الاحوط فيه وفيما يليه
٣٥ والاقوى الثانى	هو كذلك وان كان فى تعليله اشكال بل هو معلوم المصرف فلا تشمله ادلة التخميس ويمكن ان يقال ان ادلة التخميس قاصرة عن شمول ما يختلط عمداً للتحليل بالتخميس
٣٦ خمس آخر	وله الاكتفاء باخراج خمس القدر المتيقن من الحلال ان كان اقل من خمس البقية بعد تخميس التحليل و بخمس البقية ان كان بمقداره او اكثر على الاقوى والاحوط التصالح مع الحاكم
٣٨ لم يسقط	بل الظاهر سقوطه وجريان حكم رد المظالم عليه
٣٨ بمقدار خمسة	بل بمقدار المتيقن من الحرام فيصدق به باذن الحاكم على الاحوط
٣٩ فيجوز لولى	الاقوى كون البيع فضولياً بالنسبة الى الخمس فان امضاء الولى يصير العرض بحكم المعوض و

المورد المتن	الحاشية
٣٩ اومسكن	المعوض للمشتري بتمامه وان لم يمضه يكون المعوض على حاله فلولي الخمس اتباعه اذا تعلق البيع بارضها مستقلا واما اذا تعلق بالدار والدكان مثلا ويكون انتقال الارض تبعها فالاقوى عدم التعلق
٣٩ لا يخ من قوة	في القوة تأمل
٣٩ اوقيمتها	مر الكلام فيه
٤٠ تبع الاثار	مر ما هو الاقوى نعم اذا بيعت بنفسها في مورد صح بيعها يتعلق بها الخمس
٤٠ وان قلنا	ان قلنا بذلك فلا اشكال في عدم ثبوته
٤٣ وخمس اربعة	اذا اجازولي الخمس بيع الذمي فالظاهر وجوب خمس الجميع عليه ثانيا
٤٤ لم يسقط	مع بقاء العين وامام مع تلفها حكماً كما لو احاط عليها الماء بحيث سقطت عن الانتفاع فالظاهر سقوطه
٤٥ اقويهما	محل اشكال
٤٩ وجب عليه	لكن ليس منه ما اذا قومت الارض التي تعلق بها الخمس وادى قيمتها فان الاقوى عدم وجوبه عليه
٤٩ في مطلق الفائدة	وان كان عدم التعلق بغير ما يحصل بالاكتساب لا يخ من قوة وعلى هذا لا يتعلق بنحو الهبات

الأمورد	المتن	الحاشية
		وما تتلوها ولا بالميراث مطلقا ولا بالنذر ولا في حاصل الوقف الخاص الا اذا كان على نحو الاستنماء والاكتساب بالزراعة
٥١	يجب	اذا استبقاها للاسترباح والاستنماء لا مطلقا
٥٣	وجب الخمس	اذا كان الاستيفاء للاكتساب بنمائها المتصلة او المتفصلة لا مطلقا
٥٣	لم يبعد	بل لا يبعد عدم الوجوب
٥٤	ضمنه	على الاحوط
٥٧	لا يجب	في غير الخيار المشروط برد الثمن محل تأمل
٥٨	لم يسقط	الظاهر سقوطه مطلقا
٥٩	الاحوط اخراج	الا اذا احتاج الى مجموعه بحيث اذا اخرج خمسه لا يفي الباقي باعاشته او حفظ شأنه
٦٠	شغله التكسب	اذا كان يستفيد تدريجا كنوع التجارات واما اذا كان ممن يستفيد دفعا عرفا كالزراع ومن عنده النخيل فمن حين حصول الفائدة والربح واما فيما تحصل الفائدة بغير الاكتساب فقد مر عدم الخمس فيها
٦٢	اشكال	تقدم الكلام فيه و يأتي التفصيل المتقدم في الآلات ايضا
٦٧	فلا حوط	والاقوى عدم الوجوب اذا استغنى عنها بعد عام

العاشية	المورد المتن
<p>الربح و كذا في الحل</p> <p>بل الاقوى و كذا في المتمم اذا عصى ولم يسر</p> <p>اذا كان لمؤنته او حصل باسباب قهرية كقيم المتلفات و اروش الجنايات وتلحق بها النذور والكفارات</p>	<p>٧٠ على الاحوط</p> <p>٧١ اداء الدين</p>
<p>بل وان تمكن</p> <p>بل الاقوى اذا لم تكن لمؤنة العام</p> <p>هبة غير لايقة بحاله او لمحض الحيلة كمن وهب باهله فرازاً من الخمس في هذا العام ثم وهبه اهل بعد العام</p>	<p>٧١ ولم يتمكن</p> <p>٧١ فالاحوط</p> <p>٧٢ لو وهبه</p>
<p>الظاهر ان الميزان في الجبر وعدمه هو استقلال التجارة ورأس المال وعدمه بمعنى انه لو كان له رأس مال جعله في شعب يجمعها شعبة مر كزية بحسب المحاسبات والدخل والخرج والدفتر يجبر النقص ولو كان الانواع المختلفة ولو كان له رأس مال آخر مستقل غير مربوط بالآخر من حيث رأس المال والجمع والخرج والمحاسبات لم يجبر به نقص الآخر ولو كان الاتجار بنوع واحد و كذا الحال في التجارة والزراعة فيجرى فيهما ما ذكرنا من استقلال رأس المال وعدمه</p>	<p>٧٤ فالاحوط عدم</p>

المورد المتن	الحاشية
٧٥ ويتخير المالك	لا يخ من اشكال وان كان التخيير لا يخ من قرب الافى الحلال المختلط بالحرام فلا يترك الاحتياط فيه باخراج خمس العين لا يخ من اشكال الا ان يرى الحاكم مصلحة فيه. الا قرب ان الشراكة على وجه الاشاعة فلا - يتصرف في البعض بالنقل و الا تلافى الا بعد اخراج الخمس بعد امضاء الولي بعد تمام الحول واما قبله فتصرفه لا يتوقف على المصلحة مع ان صحتها قبله محل اشكال ومر الكلام فيه وسار وكذا في الحج وغيره محل اشكال بالنسبة الى ما يصرفه و يفنيه بل لزوم الاخراج لا يخ من قوة نعم الظاهر عدم الوجوب بالنسبة الى ما يبقى عينه ويستفاد منها كالدابة وبعض الزيادات التي ليست عليه لو اتفق عليها تبرعا لا يحسب مقدارها من المؤنة لا يخ هذه من اشكال ولا يترك الاحتياط فيها بالاخراج بعد البلوغ
٧٥ او جنسا	
٧٦ كلى فى المعين	
٧٧ لاربابه	
٧٨ نعم يجوز له	
٨٠ مر نظيره	
٨١ من المسير	
٨١ فلا يجب	
٨٣ على زوجها	
٨٤ والارض التي	

المورد المتن	الحاشية
(فصل في قسمة الخمس ومستحقه)	
١ الايمان	او ما في حكمه
١ او معصية	بل يعتبر ان لا يكون في معصية
١ مع: لنجاهر	الاحوط عدم الدفع الى المتهتك المتجاهر
٧ والاحوط له	اذا لم يكن مصرف آخر اهرم بنظاره
٧ لكن الاحوط	لا يترك هذا الاحتياط.
١٠ ومن الخمس	فيه تأمل
١١ له مال	مر الاحتياط في مثله
١١ قدر الخمس	من غير ما يتعلق به الخمس
١٣ جاز	بل وجب مع عدم المجتهد في البلد
١٣ جواز ذلك	مع الضمان
١٤ او عروضاً	مر الاحتياط فيه
١٤ لم تبرء ذمته	بالنسبة الى الزيادة
١٦ احتسابه	مع اذن الحاكم على الاحوط واحوط منه القبض
	والا قباض ايضاً
١٧ عرضاً	الاحوط رضى المجتهد واذنه في سهم السادة ايضاً

كتاب الحج

المررد المتن	العاشية
فصل من اركان الدين الحج	
في سلك الكافرين	مر الكلام في ميزان الكفر في كتاب الطهارة
١ لا يبعد	محل تأمل لو لم نقل محل منع نعم لا يبعد مع كون التأخير استخفافا
٢ اختار	على الاولى
٢ لو وجدت واحدة	مع عدم محذور في الخروج معها
(فصل في شرائط وجوب حجة الاسلام)	
تمام الاعمال	بمقدماتها الغير الحاصلة
٢ عن اشكال	لابأس برجاء المطلوبية
٢ فيتوضأ هو عنه	مع عدم تمكنه للوضوء او للصلوة يصلي عنه الاولى وان كان الاحوط اتيان الطفل صورة الوضوء و الصلوة واحوط منه توضيه مع عدم امكان اتيانه بصورته
٤ لا يبعد	مشكل وان لا يخ من قرب لالما ذكره
٥ على السفر	فتكون مؤنة اصل السفر على الطفل لامؤنة الحج به لو كانت رائدة
٧ بالاجزاء مشكل	الاقوى هو الاجزاء

المورد المتن	العاشية
٨ وكان مستطيعا	ولو من ذلك الموضع
٩ ماهو الاقوى	فيه تأمل
(ويبقى الكلام في امور)	
٤ اظهرها	محل اشكال والاحتياط لا يترك
٥ فالظاهر	لا يبعد ان يكون حالها حال الهدى في الحج الصحيح
٥ اقويهما الاول	لكن لا لما ذكره
٥ كون الاتمام عقوبة	على هذا القول يشكل الاجزاء اذا القضاء قضاء الحج المندوب الفاسد لاحجة الاسلام والاتمام عقوبة على الفرض نعم لو انعتق ثم افسد فالامر كما ذكره
٥ فوري	بناء على فوريته فالظاهر التخيير بينهما لعدم احراز الاهمية في واحد منهما وما هو الاهم هو اصل حجة الاسلام لا فوريته واما سبق السبب فلا يفيد شيئاً كما ان القول بعدم تحقق الاستطاعة مع فورية القضاء وان المانع الشرعي كالعقلي غير تام ولا يسع المجال لبيان
٦ ما في الجواهر	لا غرابة فيه بل دعوى الانصراف بمكان من الغرابة كما ان دعوى جريان جميع آثار المحررية عليه في نوبته عهدتها على مدعيها

المورد المتن	المعاشية
(الثالث الاستطاعة)	
٣ يجب حمله	وجوبا عقليا لشرعيا
٤ الاقوى عدمه	ولا يجزى عن حجة الاسلام لو تكلف باتيانه
٦ وجعفا	الميزان صيرورة الحج حرجيا عليه و كذا
٨ ابعد	الحال في المسئلة الاتية كما اشار اليه الماتن
٩ العسر والخرج	ليست الابعدية دخيلة في ذلك بل الميزان هو
	اكثرية الثقة نعم لو كان السكنى لضرورة الجأته
	اليه يعتبر العود ولو مع اكثريتها
	ولا مكان دعوى عدم صدق المستطيع عرفا على
	من يمكنه السفر بصرف ضرورياته خصوصا ما
	يخل بمعاشه واكتسابه
١٠ منافيا لشأنه	ولا معرضا للزوال والالم تصدق الاستطاعة
١١ قليلة جداً	مع فرض الزيادة لاتأثير للقلة اذا كانت متممة
	فالاقوى وجوب التبديل
١٢ هو الخرج	بل لا يبعد عدم صدق الاستطاعة عرفا اذا كان
	عنده ما يحتاج الى صرفه في ضروريات معاشه
	ومكسبه من غير فرق بين كون التقدة عنده ابتداء
	او بالبيع بقصد التبديل اولا بقصده
١٤ محل منع	بل وجيه ان كان البذل موقوفا على المطالبة كما

المورد المتن	العاشية
١٥ فالظاهر	هو المفروض بل الظاهر عدم وجوبه ومن قبيل تحصيل الاستطاعة
١٦ الشرعية	وهي غير حاصلة لا العقلية حتى تكون حاصلة مراحمه فالقيد في محله
١٦ التخبير	ان لم يمكنه الجمع ولو بالحج متمسكا
١٩ على الابراء	مع الاطمينان به وبانجاز وعده
٢١ فلا يعد	لان موضوع وجوب الحج مر كب محرز بالاصل والوجدان وتنظيره صحيح من وجه وان كان له فارق من جهة
٢٢ يجوز له	اذا كان عدم التمكّن لاجل عدم الصحة في البدن او عدم تخلية السرب فالاقوى جواز التصرف كما في المتن واما اذا كان لاجل عدم تهيئة الاسباب او فقدان الرفقة فلا يجوز مع احتمال الحصول فضلا عن العلم به ولو تصرف والحال هذه استقر عليه الحج اذا فرض رفع العذر فيما بعد لكنه ضعيف
٢٢ امكن ان يقال	اذا لم يحج مع التمكّن فتلف بعد مضي الموسم
٢٣ مستقرا عليه	او كان التلف بتقصير منه ولو قبل او ان خروج الرفقة على الاقوى

المورد المتن	الحاشية
٢٤ ان تلف	بنقصير منه بعد تمامية سائر الشرايط و لو قبل او ان خروج الرفقة او تلف بعد مضي موسم الحج
٢٥ امتثال الامر	لكن وقوع ذلك مع العلم والالتفات بالحكم والموضوع مشكل
٢٥ صحيحا	فيه تأمل
٢٦ واثقا	الوثوق والاطمينان موجب للزوم الحج عليه
	ظاهر الكن لو فسخ قبل تمام الاعمال يكشف عن عدم استطاعته
٢٨ لا يبعد الاجزاء	بعد البناء المذكور لوجه الاجزاء ولا دليل عليه وما دل على اجزاء حج من مات بعد الاحرام ودخول الحرم غير مربوط بالمقام وابعده من ذلك التلف في اثناء الحج اذا كان المراد اعم من تلف مؤنة اتمامه.
٣٠ وجوب الحج	بل الظاهر عدم الوجوب لما قلنا باعتبار القبول في حصول الملكية ومعه لا وجه لوجوبه لانه من قبيل تحصيل الاستطاعة
٣١ لم يجب عليه	بل لا اشكال في انه يجب الحج لاهميته والعذر الشرعي ليس شرطا للوجوب ولا مقوما للاستطاعة فلا بد من ملاحظة الاهم بعد حصول

المورد المتن	العاشية
	الاستطاعة ولا اشكال فى كون الحج اهم واما بناء على كون العذر الشرعى دخيلا فى الاستطاعة فلا وجه للفرق بين تقدم الاستطاعة و تأخرها فالتفصيل غير وجيه وما ذكرنا سيال فى مزاحمة الحج لجميع الواجبات و المحرمات اى لا بد من ملا حظة الاعم و اما انحلال النذر فيه كلام
٣٢ لا يجب	مرّ الوجوب فى النذر المطلق فضلا عن المعلق ومرّ السرفيه فما جعله سرا غير وجيه
٣٣ او يملكها	للحج
٣٣ موثوقا به	الاقوى اعتبار الوثوق لانه صدق الاستطاعة بدونه ومنع الاطلاق
٣٣ ما يكفيهم	او كان لهم كفىل غيره
٣٧ اطلاق الاخبار	وعليه كما ليس ببعيد لا يعتبر فيه ما يعتبر فى الاستطاعة الملكية من الرجوع الى الكفاية وعدم الدين
٣٨ الصحة	الظاهر لغوية الشرط وعدم وجوب الحج نعم لو اعطاه من سهم سبيل الله لصرفه فى الحج لا يجوز صرفه فى غيره ولكن لا يجب عليه القبول ولا يكون من الاستطاعة المالية ولا

العاشية	المورد المتن
البذلية فيجب عليه الحج لو استطاع بعد اقويهما الجوار	٤٠ وجهان
لا يبعد الوجوب عليه كما لا يبعد وجوب بذل نفقة اتمام الحج في الفرع السابق اذا رجع بعد الاحرام	٤١ وجهان
محل اشكال	٤٢ فالظاهر
اوجههم اعدم الوجوب على البازل	٤٣ وجهان
بل لتمكنه به من اداء الواجب فانقطع عذره هذا اذا بذله لحجه النذرى او بلا عنوان واما لو بذل لحجة الاسلام ففيه تفصيل	٤٤ لشمول الاخبار
ومع اجتماع ساير الشرايط قبل احرامه يجزى عن حجة الاسلام والا فمحل اشكال	٤٧ وجب عليه
الظاهر عدم الوجوب	٤٩ وجب عليه
بل الظاهر عدم اجزائه عنها	٥١ صحة الحج واجزائه
اذا كان الاستيجار للسنة الاولى	٥٤ النيابى
صدق عنوان حجة الاسلام عليه محل تأمل و الامر سهل	٥٥ مستحبة
بل لا يجب عليهم ولا على الفقير الذى عادته اخذ الوجوه وكذا لا يجب على من لا يتفاوت حاله على الاقوى	٥٧ وجب عليهم

المورد المتن	الحاشية
٥٨ الوجوب حينئذ	بل الظاهر عدم الوجوب
٥٩ لم يصح	فيه اشكال نعم الاحوط عدم صحة صلوة الطواف مع غصبية الثوب واما غصبية ثمن الهدى مع الشراء بالذمة فلا توجب البطلان
٦٣ معتدبه	يكون تحمله حرجيا و اما مطلق الضرر فغير معلوم
٦٣ واجب فورى	المعيار فى كون ترك الواجب وارتكاب المحرم موجبا لسقوط الحج هو كونه اهم منه كان الواجب سابقا او لاحقا كما مر
٦٣ الضرر	مر" التفصيل فيه وفى تاليه
٦٤ الى ذى الحجة	بل الى زمان تمام العمل و يحتمل اشتراط بقاءه الى زمان امكان العود الى محله على اشكال فيه
٦٤ وجهان	اقويهما عدم الاجزاء
٦٤ فالظاهر كفايته	محل اشكال فى الضرر النفسى والخرج و كذا الضرر المالى البالغ حدالخرج واما غير بالغه فلا يمنع عن وجوب الحج نعم لو تحمل الضرر و الخرج حتى بلغ الميقات فارتفع الضرر و الخرج وصار مستطيعا فالاقوى كفايته
٦٤ الخوف	و موضوعية الخوف محل اشكال بل منع خصوصا

المورد المتن	العاشية
<p>٦٤ قدم</p> <p>٦٤ ولادليل عليه</p>	<p>في الحرج</p> <p>وهران الاقوى هو الاجزاء</p> <p>هذا ممنوع مع ان الاجماع كاف مع عدم</p> <p>الدليل مع ان قيام الدليل على عدم الاجزاء في</p> <p>الصغير والعبد يدفع تنظيره الاتي فعدم الاجزاء</p> <p>خال من الاشكال</p>
<p>٦٤ وقارن</p>	<p>المناط تحقق الاستطاعة بجميع شرائطها قبل</p> <p>الاحرام من الميقات فلو حج مع عدم الامن</p> <p>او مع عدم صحة البدن او مع الحرج وصار قبل</p> <p>الاحرام مستطيما بكون الطريق من الميقات</p> <p>الى تمام الاعمال امنا وارتفع الحرج والضرر</p> <p>و تحقق الشـروط يجـزى حجه عن حجة</p> <p>الاسلام بخلاف ما لو فقد شرط من حال الاحرام</p> <p>الى تمام العمل فلو كان نفس الحج ولو ببعض</p> <p>اجزائه حرجيا او ضرريا على النفس فالظاهر</p> <p>عدم الاجزاء</p>
<p>٦٤ بل لان الضرر</p>	<p>فيه اشكال بل منع فلا معنى لبقاء اصل الطلب</p> <p>بعد رفع الوجوب وفقدان الاستطاعة</p>
<p>٦٥ لم يجره</p>	<p>الاقوى الاجزاء ولو استلزم ترك الاله فاضلا</p> <p>عن غيره ومن الاشكال في تعليقه</p>

العاشية	المورد المتن
<p>رابعها التفصيل بين كون العدو مانعاً عن العبور ولم يكن السرب مخلى عرفاً ولكن يمكن تخليته بالمال فلا يجب وبين عدم المنع منه لكن يأخذ الظالم من كل عابر شيئاً فيجب الا اذا كان الدفع حرجياً ومذا هو الاقوى</p>	<p>٦٦ اقوال</p>
<p>اذا كان السرب غيره مخلى عرفاً لا يجب تحصيل تخليته مطلقاً واما لو كان السرب مخلى ولكن كان في البلد مثلاً عدو يمنعه عن الاخراج للحج فلا يبعد وجوب قتاله مع العلم بالسلامة والغلبة او الاطمينان والوثوق بهما ومع ذلك لا تخمس المسئلة من الاشكال</p>	<p>٦٧ لم يجب</p>
<p>باصل صلواته لا بتبديل بعض حالاته واما مع ايجابه لا كل النجس وشربه فسقوط الحج به في غاية الاشكال بل لا يبعد عدم السقوط ولزوم التحرز عن النجس حتى الامكان والاقتصار على الضرورة مر" الاشكال في بطلان غير الصلوة من النسك مع غصبية الثوب والاحتياط في الصلوة و مر" الكلام في ثمن الهدى</p>	<p>٦٨ بصلوته</p> <p>٦٩ ثواب احرامه</p>
<p>مر ما هو الاقرب في محله بل ثانيهما</p>	<p>٦٩ وهو الاقوى</p> <p>٨١ اولهما</p>

المورد المتن	العاشية
٧١ فورية	الحكم فيها مبنى على الاحتياط
٧١ بل يمكن ان يقال	لكن الاقوى خلافه ومنه يعلم حال الاحتمال الاتى واما ذكره فى وجهه غير وجهه فالظاهر بطلان الاجارة لعدم الموضوع وامكان الابلاغ وعدمه لادخل له بصحة الاجارة وعدمها فيه تفصيل
٧١ والافسادى	مورثة للخرج
« مجحفة	بل اقويهما عدم الوجوب لعدم وجوب الاستنابة مع عدم الاستقرار كما مر
« اقويهما نعم	بل الظاهر عدم الكفاية وفى كفاية الاستنابة من الميقات اشكال وان كان الاقرب كفايتها فيه تفصيل
٧٢ والافساد	اوجههما الثانى واما حمل الاخبار على القدر المشترك و الحكم باستحباب القضاء عنه فيما ذكره فغير وجهه
٧٢ وجهان	فيسقط بالاسلام سببية الاستطاعة الحاصلة فى حال الكفر فيسقط الحج المسبب فلا معنى لاستقراره وبقائه وليس لحج المتسكع وجوب آخر غير وجوب اصل الحج وهذا نظير سقوط سبب الكفارات والحدود بالاسلام واما الاشكال
٧٣ يجب ما قبله	

المرور	المتن	العاشية
		العقلي فلحله مقام آخروان كان بعض ما ذكره لا يخ من جودة
٧٤	مسلم	اي مع احرامه في حال كفره
٧٦	اثناء الصلوة	فيه اشكال
٧٩	قدم قولها	فيه اشكال لان موضوع وجوب الحج كونها مأمونة وهو غير الخوف على نفسها حتى يقال انها من الدعاوى التي لاتعلم الا من قبلها فان ادعت مأمونيتها و ادعى الزوج كونها في معرض الخطر فالظاهر الرجوع الى الدعاوى وفي المسئلة صور في بعضها تصير المرأة مدعية وفي بعضها بالعكس ولا يسعها المجال لا يبعد جواز بل وجوبه مع تشخيصه عدم المأمونية مر الكلام فيها تفصيلا
٧٩	وهل للزوج	لمعوية بن عمار روايتان احديهما حسنة بل صحيحة على الاصح مذكورة في الباب العشرين من ابواب المستحقين للزكوة من الوسائل وثانيتها في كتاب الوصايا و كنتاجها دالتان على تقديم الحج على الزكوة كما في المتن لا يخلو من مناقشة بعد فرض قصور التركة وان امكن تصور بعض الامثلة النادرة له
٨٠	كفى حجه	
٨٢	معوية بن عمار	
٨٢	فان وقت	

المورد المتن	الحاشية
٨٢ والاخوط تقديم	بل لا يبعد وجوب تقديمه
٨٢ عدلا واحداً	في كونهما عملاً واحداً على نحو ما ذكر تأمل
	والمسئلة محتاجة الى التأمل
٨٣ قبل استيجار	او تأدية مقدار المصرف الى ولي أمر الميت
٨٣ الا اذا	في الاستثناء تأمل وان لا يخ من قرب ومع ذلك
	لا يترك الاحتياط
٨٤ نظير مسألة	وتختلفان من جهة ان الدفع يجب في الزائد
	من الحصة اى مقدار كان واما الحج فمع عدم
	وجوب التميم من حصة كما هو الاقرب بل الظاهر
	موافقته للقاعدة لا يجب الدفع مع عدم امكان
	الحج ولو ميقاً تباينه والاخوط حفظ مقدار حصته
	رجاء لا قرار سائر الورثة او وجدان متبرع بل
	مع كون ذلك مرجو" الوجود يجب حفظه
	على الاقوى والاخوط رده الى ولي الميت
	هو خبر على بن مزيد صاحب السابري بطريق
٨٥ للخبر	الشيخ او على بن فرقد صاحب السابري
	بطريق الكليني والظاهر وقوع تصحيف في احد
	هما وهما رجل واحد وكيف كان هو مجهول
	ومضمونه غير ما نتخّن فيه واحتياط كبار الورثة
	لا بأس به

المورد المتن	المعاشية
٨٦ للخبر المتقدم	مفاده غير ما نحن فيه مع انه ضعيف مخالف للقواعد لكن احتياط كبار الورثة حسن
٨٧ الا اذا	فح تكون الزيادة على الميقاتية من الثلث ولو زاد على الميقاتية ونقص من البلدية فيستو جر من الاقرب الى بلده فالاقرب على الاحوط
٩٠ من البلد	هذه الاحتمالات انما هي على فرض وجوب البلدى شرعا اوصى به اولا ولا دليل على ترجيح بعضها وان كان ما قواه جدا اضعف الاحتمالات ولا يبعد التخيير بين بلد الاستيطان و بلد الموت وخبر زكريا بن آدم ورد في الوصية كما ان ما ورد فيه لفظ البلد ايضا انما هو في الوصية المحتمل فيه - الانصراف و اما على فرض وجوب البلدى لا جل الوصية فهو تابع للانصراف والقرائن
٩٥ الاحوط	لا ينبغي تركه
٩٩ عدم الفرق	لا ملازمة بينهما ففي مثل النذرى الغير المقيّد بالبلد ولا الميقات مع عدم الانصراف وكذا في الوصية بالحج ندبا مع عدم انصراف و تقييد لا يجب البلدى حتى على القول بالبلدى في حجة الاسلام

المورد المتن	الحاشية
١٠٠ تقليد الميت	بل على تقليد من كان العمل به وظيفته ومع التعدد والاختلاف يرجع الى الحاكم
١٠٠ تقليد الميت	بل على تقليد الوارث
١٠١ الاحوط	بل الاقوى فى فرض المسئلة
١٠٣ وجهان	مر ما هو الاقوى
١٠٤ فلا يجب	الا اذا اقتضى الاصل احراز الشرط المشكوك فيه
١٠٥ ويحتمل	لكنه ضعيف
١٠٦ تعلق به خمس	مع بقاء المتعلق بمقدارهما والا فلا يجب ولا اصل لاحراز كون تلفهما موجبا للضمان
١٠٦ من الاصل	ان عمل ولي الميت على طبق وظيفته من احراز وثاقة الاجير مثالا
١٠٩ اجزؤه عن نفسه	هذا مبنى على رجوع ضمير ليس يجرى عنه الى النائب وهو خلاف سوق الرواية فان الظاهر منها هو السؤال عن صحة الحج عن الميت لاصحة حج الصرورة عن نفسه فلا يناسب الجواب عن عدم اجزائه عن نفسه فمع الرجوع الى الميت تمت الدلالة ويصير قرينة على المراد فى الذيل بما احتمل بعضهم من ان قوله وهى تجزى عن الميت اى الحج بعد ما حج عن نفسه يجرى

المورد المتن	العاشية
	<p>عن الميت فالمانع من الحج ليس المال ولو بمقدار ما يحج به بل اشتغال الذمة بحج نفسه بل يمكن القول بدلائنها ولو رجع الضمير الى النائب فيكون المعنى انه لا يجزى حج عن الصرورة الواجد لنفسه او غيره حتى يحج من ماله حجة الاسلام ومع ذلك لا يخ من الاشكال وان كان الاقرب البطلان</p>
١٠٩ الفتوى بالصحة	<p>محل اشكال بل لا يبعد الفتوى بالبطلان للمشهرة وقرب دلالة الصحيحتين خصوصاً الاولى منهما واطلاق مكاتبتى ابراهيم بن عتبة و بكر بن صالح</p>
١٠٩ اذا كان لا يعلم	<p>لا فرق بين علمه وجهله فالاقرب البطلان مع جهله ايضا</p>
١٠٩ لعدم قدرته	<p>بل لعدم امكان لزوم الوفاء بالاجارة مع فورية الحج</p>
١٠٩ الحرمة تبعية	<p>فيها تأمل</p>
١٠٩ قولكم بالصحة	<p>القول بالصحة هناك ايضا محل اشكال وما ذكره من الوجه غير وجيه</p>
٤ بل يبعد صحتها	<p>محل اشكال بل منع</p>
٤ فحاله ما ذكرنا	<p>بينهما فروق لا يسع المجال ذكرها</p>

المورد المتن	العاشية
(فضل في الحج الواجب بالنذر)	
<p>تعتبر في متعلقه وثانياً</p> <p>من الكافر</p>	<p>بل لا تعتبر في متعلقه ايضاً هذا غير وارد على المدعى لدعوى اعتباره في النذر فلا يقع من الكافر . المقر بالله تعالى بل يمكن قصدها رجاء لمن يحتمل وجود الصانع ولا يعتبر في العبادة ازيد من ذلك</p>
<p>مدفوعة</p> <p>لا نصرافها</p> <p>١ وظاهرهم</p>	<p>مضافاً الى اخصية الدليل من المدعى لما مر من عدم لزوم كون المتعلق قريباً بل لعدم كون المقام مورداً لها وهو الارجح وما ذكره من الاحتمال ودعوى الاجمال غير وجيه</p>
<p>١ ظاهر كلماتهم</p>	<p>وهو الاقوى فلا يصح اليمين بما هو يمين بلا اذنتهم مطلقاً حتى في فعل واجب او ترك محرم لكن لا يترك الاحتياط فيهما فاستثناهما ذكر من الامثلة في غير محله حتى حلف المولى بان يخرج اذا استصحبه الوالد الى مكة فان الا استصحب اليها او الاذن في الحج غير الاذن في التعمير ودعوى خروج مثله عن منساق الاخبار غير وجهية</p>

المورد المتن	الحاشية
١ اولاً وجهان	لا يبعد الشمول لهادون تاليها
١ املاً وجهان.	الاقوى جوازه
٣ ويحتمل	لكنه ضعيف فان المهاباة لا يجعل العبد حراً في نوبته وقدمه ان الحلف بما هو يتوقف على الاذن لا باعتبار منافاته لحق المولى
٦ وان كان منافياً	في صورة المنافاة لا يجب العمل بالحلف واما في النذر فمحل تأمل وان كان الوجوب لا يخ من وجه في غير مثال الصوم و اما فيه فمحل اشكال وتردد
٨ بانه من الاصل	وهو الاقوى
٨ قلت التحقيق	هذا التحقيق غير وجيه نعم في خصوص الحج والنذر يمكن استفادة الدينية من قوله تعالى لله على الناس ومن قول الناذر لله على واطلاق الدين على الحج بهذا الاعتبار ظاهراً لا باعتبار مجرد التكليف فالاقوى عدم خروج الواجبات الغير المالية من الاصل
١٠ مبنية	وان يمكن ايقاع النذر على الوجهين لكن ظاهر التعليقات من باب الشرط فلا يجب القضاء الا اذا قصد التعليق على نحو الواجب المعلق و اوقع النذر كك فصح ان قلنا بان القضاء تابع

المورد المتن

الحاشية

لنفس الوجوب واولم يأت ظرف الواجب يجب
القضاء و الا فلا وهذه الجهة تحتاج الى
التأمل

١١ فالظاهر

قد مر منه ما ينافي ذلك والوجوب في النذر
محل اشكال والظاهر اختصاص الروايات بحجة
الاسلام نعم لا يبعد اطلاق رواية محمد بن مسلم
لكن لا تطمئن به النفس و دعوى الانصراف
غير بعيدة واما دعوى القاء الخصوصية من الاخبار
فغير وجيهة بعد وضوح الخصوصية في حجة
الاسلام التي مما بنى عليها الاسلام وهي شريعة
من شرايع الاسلام

١١ وان قلنا

بعد دعوى عدم اختصاص الاخبار بحجة الاسلام
لا وجه للتفكيك بينهما

١٣ خلاف القاعدة

وهو الحق ولا بأس بالعمل بالرواية بعد كونها
معتبرة الاسناد وعدم احراز الاعراض عنها بل
مقتضى اطلاق الشيخ في النهاية والمحقق وعن
كتب العلامة العمل بها صدراً و ذيلاً و مقتضى
استشهاد الامام عليه السلام التعدي عن موردا لرواية
بالقاء الخصوصية

١٥ مع القدرة

لا تكفي القدرة العقلية بل يعتبر فيه عدم الحرج

المورد المتن	العاشية
١٦ ويحتمل الصحة	والضرر النفسى ومقصود الماتن ايضا نفى اعتبار الاستطاعة الشرعية لا وجوب الاتيان مع القدرة العقلية مطلقا وهو الاقوى مع تمشى القصد منه لا للحمل على الصحة لانه لا اصل له بل لكونه راجحاً بحسب الواقع
١٧ قدمه	بل يقدم حجة الاسلام وقد مر ان المانع الشرعى ليس شرطاً فى الاستطاعة و مع الاستطاعة ووجوب حجة الاسلام يلغى نذره ومنه يعلم حال احتمال تقديم النذرى اذا كان موسعاً فانه ضعيف
١٨ مقدما	بل حجة الاسلام مقدمة على النذرى فح لو كان نذره الحج فوراً ففوراً يجب الوفاء به بعد حجة الاسلام
١٨ امكن ان يقال	لكنه ضعيف فالاقوى و وجوب الحج فى هذه الصورة وعدم وجوب النذرى
١٩ اقواها الثانى	فى فرض المسئلة اذا لم يكن انصراف لكون النذرى غير حجة الاسلام فالاقرب كون حج واحد بقصد هما مجزىا عنهما لكن مع ذلك لا يترك الاحتياط فى صورة عدم قصد التعميم فى نذره

المورد المتن	العاشية
٢٠ ويحتمل	لحجة الاسلام باتيان كل واحد مستقلا مقدما لحجة الاسلام لكنه ضعيف وان فرض كونه من قبيل الواجب المعلق
٢١ الوسط	بل الاخير و كذا في فرض التالي
٢٣ واذا طرء العجز	ما ذكره صحيح اذا طرء العجز بعد تمكنه من الحج في عام و اما مع عدم تمكنه منه فلا يجب الحج عنه نعم لو عجز عن الاحجاج ولو قبل تمكنه في عام يقضى عنه تخيرا ففرق بين المعجز عن الحج وبين العجز عن الاحجاج ففي المعجز عن الاحجاج يبقى التخير في القضاء وفي المعجز عن الحج ياتي التفصيل المتقدم
٢٣ امكن ان يقال	يأتي فيه ما تقدم من الفرق بين العجز عن الحج والاحجاج
٢٣ اتيان احدا الامرين	ان كان المراد بالاتيان ما هو ظاهره فهو عين التخير ولا يلزم في التخير اعتبار عنوانه بالحمل الاولي وان كان المراد ما يتمكن من احد الامرين فلا ينعقد في غيره فلا يتجه التخير في القضاء

المورد المتن	الحاشية
٢٤ على اقلهما	ان جعل امر التعيين اليه او وصى باختيار الازيد فالظاهر جواز اختياره في الاول و وجوبه في الثاني و كونه من الاصل غير بعيد و اما مع سعة التاك فلا اشكال فيه
٢٥ من الاجتياط	الا قرب جواز الاقتصار على الاقل و هو اطعام العشرة لكن لا ينبغي ترك الاجتياط باطعام الستين
٢٦ مع الانغماض	لو فرض عدم رجحان في المشي بشكل الانعقاد اذا المشي من المقدمات الخارجية لامن القيود لو سلم بالنسبة الى القيود مع ان فيها ايضا اشكالا
٢٧ رجحان المقيد	بل لان في الركوب الى الحج رجحانا ايضا
٢٧ لم ينعقد	بل ينعقد لان الركوب اليه راجح و افضلية المشي لا تنافي رجحانه
٢٨ من باب الرخصة	كونه من باب الرخصة محل اشكال مع انه لو كان من بابها ايضا يرفع الوجوب و احتمال قصور ادله الحرج عن شمول مثل المقام مما لا يكون الالتزام من الله تعالى ابتداء غير وجيه و ما اشتهر بينهم ان رفع الحرج منه فلا يشمل دليله مورد اقدام المكلف غير تام و التفصيل

المورد المتن	العاشية
٣٠ لضعف الخبر	في محله و كيف كان لا ينقد مع حرجيته في الابتداء ويسقط الوجوب مع عروض الحرج بل الاقوى وجوبه وخبر السكوني لا يقصر عن الموثقات والوثوق بالحاصل بالتتبع من اخباره بوسيلة صاحبه لا يقصر عن توثيق اصحاب الرجال مع التأيد بذهاب جمع بل قيل بذهاب المشهور على العمل به
٣١ الاذا تر كها	لكن مع سعة الوقت وبنائه على اتيانه فحصل عذر عنه لا حنث ولا كفارة نعم لا يبعد الصدق في بعض صور الترك
٣١ وجب عليه القضاء	الاقوى عدم الوجوب وان وجبت الكفارة
٣٢ فيجب عليه	اي في صورة النذر المعين والاقوى عدم الوجوب ههنا ايضا وجبت الكفارة
٣٣ وان كان الاحوط	لا يترك في هذه الصورة
٣٤ وان كان الاحوط	ليس اللاحاق، ووفقا للاحتياط من بعض الجهات فلا يجوز اللاحاق فيما لا يوافقه

(فصل في النيابة)

١ انصراف	بل وعدم اطلاق معتد به
١ المندوب	محل تأمل

المورد المتن	الحاشية
١ اوالوثوق	انما يعتبر الوثوق باصل اتيانه و اما الحكم بصحة المأتي به فالظاهر عدم اعتبار الوثوق بها ولوقبل العمل فلو علم بانه يأتي بالعمل و شك في انه يأتي به صحيحا لايبعد جواز الاستنباط له ولكن الاحوط اعتبار الوثوق
١ على المشهور	مر"الكلام فيه مفصلا و مر" تقوية ما عن المشهور و مر" عدم الفرق بين العلم والعمد والجهل و الغفلة والاقرب عدم صحة حج المستطيع مع تمكنه من حجة الاسلام عن غيره اجارة او تبرعا ولا عن نفسه تطوعا مطلقا
٣ في عقابه	محل اشكال و الافتصح الاجارة على القاعدة وما في موثقة اسحق من تخفيف عذاب الناصب انما هو في اهداء الثواب لافي النيابة نعم ظاهر رواية علي بن ابي حمزة جواز النيابة عن الناصب لكن مع ضعف سندها تحمل على اهداء الثواب جمعا بينها وبين مثل صحيحة وهب بن عبدربه حيث نهى عن الحج عن الناصب ويستثنى الاب و لا بأس بالعمل بها فلا تجوز النيابة عن الكافر اذ مضافا الى الصحيحة ان اعتبار النيابة ممن لا يصح منه العمل محل اشكال

المورد المتن	العاشية
٦ لا يبعد	<p>نعم لو فرض الانتفاع به بنحو اهداء الثواب لا ينعد صحة الاستيجار لذلك اى للحج الاستجباني لاهداء الثواب وهو موافق للقاعدة فيه اشكال بل مقتضى صحيحة معوية بن عمار عن ابي عبد الله <small>عليه السلام</small> في رجل ضرورة مات ولم يحج حجة الاسلام وله مال قال يحج عنه ضرورة لامال له استحباب ذلك نعم تخرج منها المرئاة الضرورة على فرض اطلاقها وفي دلالة مكاتبتى ابراهيم بن عقبة وبكر بن صالح على الكراهة نظر</p>
١٠ او بالتبرع	<p>فيه اشكال بل في غير حجة الاسلام لا يخ من اشكال</p>
١١ بمعنى الاعمال	<p>اذا فرض ان الاجارة على نفس الاعمال المخصوصة و لم تكن المقدمات داخلة لا يستحق شيئا قبل الاحرام واما نفس الاحرام فمع الاطلاق اى عدم استثنائه فداخل في العمل المستاجر عليه ويستحق الاجرة بالنسبة اليه واما الذهاب الى مكة بعد الاحرام فليس داخلا فلا يستحق الاجرة بالنسبة اليه مع كون الاجارة على نفس المناسك كما لا يستحق على الذهاب الى عرفات</p>

المورد المتن	العاشية
١١ ويجب عليه	<p>ومنى مع هذا الفرض واما مع كون المشى و المقدمات داخلا فى الاجارة فيستحق بالنسبة اليها مطلقا سواء كانت مطلوبة نفسا او من باب المقدمة الا ان تكون الاجرة على المقدمات الموصلات هذا كله مع التصريح بكيفيته ومع الاطلاق فالظاهر التوزيع بالنسبة الى المقدمات وما فعل من الاعمال وتنظيره بافساد الصلوة فى غير محله نعم مع الاطلاق يستحق تمام الاجرة اذا اتى بالمصداق العرفى الصحيح و لو كان فيه نقص مما لا يضر بالاسم فلومات بعد الاحرام ودخول الحرم قبل اتيان شيء آخر لا يستحق اجرة غير ما اتى به وان سقط الحج عن الميت فان السقوط ليس لاجل الاتيان بالمصداق العرفى بل هو من باب التعبد واما لو اتى بالحج ونسى الطواف او بعضه مثلا ومات يستحق تمام الاجرة للصدق وهذا نظير نسيان بعض اجزاء الصلوة المستاجرة مع عدم اضراره بالصحة والاسم فيتعلق ما عليه بتركه وكذا الحال لو كانت الاجارة فى السنة المعينة اعم من المباشرة و مات ويمكن الاحجاج من ماله فى السنة المزبورة</p>

المورد المتن	العاشية
١٢ بالوفاء بغير الجنس	يمكن تطبيق الوفاء بغير الجنس فى الديون المالية على القواعد واما مثل الحج و التعبديات فمشكل نعم اجازة العدول يمكن ان تكون رفع اليد عن المعدول عنه و ايقاع اجارة على المعدول اليه بالمسمى او امر باتيانه كذلك فمع الاتيان يستحق المسمى
١٢ لخبر ابي بصير	الانصاف ان رفع اليد عن خبر ابي بصير مع كونه صحيحا على الظاهر و عمل به جملة من الاصحاب مشكل كرفع اليد عن القواعد فالمسئلة مشكلة والاحوط عدم العدول الا برضاه و اما الجمع الذى ارتكبه فقرع حجية خبر المذكور وهو قاصر عن الحجية بجهالة على الذى روى عنه ابن محبوب وعدم الدليل على كونه ابن رئاب وعدم مدح معتدبه عن هيثم بن ابي مسروق
١٢ لا يستحق الاجرة	الاحوط مع العدول التخلص بالتصالح
١٣ على وجه القيدية	بمعنى ان الحج المتقيد بالطريق الخاص يكون مورداً للاجارة
١٤ لعدم القدرة	فى التعليل تأمل
١٤ بطلانها	بطلانها مع الاشتراط الفقهى محل اشكال

الحاشية	المورد المتن
<p>نعم لو اوقعها لاتيائه مباشرة بطلا مع ايقاعهما على النحو المتقدم آنفا و كذا الحال في الفرغ الاتي لا يبعد تخير المستأجر بين الفسخ و مطالبة الاجرة المسماة و بين عدمه ومطالبة اجرة المثل بعد اعطاء الاجرة المسماة ولا فرق في ذلك او انفساخ الاجارة على القول به بين كون التأخير لعذر او لا</p>	<p>١٤ فضوليتان ١٥ وتنفسخ الاجارة</p>
<p>ان قلنا بان وجوب التعجيل لاجل انصراف العقد الى ذلك ففي بطلان العقد وعدمه وثبوت الخيار وجهان وان قلنا بان الوجوب حكم شرعي فالظاهر عدم البطلان وعدم ثبوت الخيار</p>	<p>١٥ وجهان</p>
<p>اي كان متعلق الاجارة بالحج المباشر في هذه السنة فح لا تصح الثانية بالاجازة بلا اشكال و اما اذا اشترط المباشرة او كونه في هذه السنة فلا جازة اسقاط الاشتراط فيرفع التزاحم فتصح الثانية بالامزاحم</p>	<p>١٦ على العمل في الذمة</p>
<p>اذا ملك منقعة الكتابة ايضا لا اشكال فيه كما مر ويأتي فيه التفصيل المتقدم</p>	<p>١٦ اول للكتابة ١٧ وهو مشكل</p>

المورد المتن	الحاشية
١٩ اطلاق الاجارة	مع عدم انصراف في البين
٢١ لا يبعد الظهور	لا ظهور فيه
٢١ لكنها باقية	فيه منع و كونه عوضا شرعيا لا يقتضى بقاء الاجارة تعبدامع مخالفته للقاعدة مع ان في كونه عوضا تأملا و اشكالا و كيف كان فالأقوى ما اختاره في المتن فلا داعي لتعرض الاحتمالات والاقوال
٢٢ او الوارث	لا دخل لاذن الوارث فيه واما الوصى فيجوز له الاشتراط اذا تعذر بغير ذلك ولا ضمان عليه مع التسليم اذا تعذر
٢٢ له الفسخ	لا وجه لخيار الاجير بل للمستأجر خيار تعذر التسليم نعم لو بقي على هذا الحال حتى انقضى وقت الحج فالظاهر انفساخ العقد
٢٢ دفعها	لهمادفع ما يتعارف ان كلا فكلوا و ان بعضا فبعضا
٢٣ والرواية	هي رواية الرواسي ولا ظهور معتدأ به لها في الاجارة بل ولا كون الحجة للمعطي فلا يبعد حملها على اعطاء شيء ليحج لنفسه استحبابا فيدفعها الى غيره

المورد المتن	العاشية
٢٤ والاقوى عدمه	بل الاقوى لزوم العدول واما الاجزاء عن المنوب
٢٥ فانه يجوز التبرع عنه	عنه فمحل تأمل والاحوط عدم الاجزاء
٢٥ لا يخ عن اشكال	الظاهر عدم لجواز وعدم الكفاية كما مر
	وان كان الاقوى الصحة بل جواز الاستيجار
	للمندوب قبل اداء الواجب اذا لم يخل بالواجب
	لا يخ من قوة والظاهر ان قوله فى الحج الواجب
	من اشتباه النساخ ولعل الاصل كان مع الحج
	فبدل بفى او كان قوله فى الحج الواجب مربوطا
	بالمسئلة الاتية وقوله و ان كان الاقوى فيه
	الصحة مربوطا بهذه المسئلة فقلبهما الناسخ
	كما احتمله بعض الاجلة
٢٦ فيه الصحة	بل الاقوى عدم الصحة وقد مر ان العبارة مغلوطة
	والشاهد عليها عدم تناسب الاستثناء وعدم
	مرجع لضمير وجوبه واما اذا وضع قوله (فى
	الحج الواجب) مكان قوله وان كان الاقوى
	فيه الصحة صارت العبارة سليمة والحكم
	صحيحا
٢٧ والنذر	مر الاشكال فى جواز استنابة الحج النذرى عن
	الحى المعذور
٢٧ اسبق شروعا	لكنهما يراعيان التقارن فى الختم

المورد المتن	الحاشية
(فصل فى الوصية بالحج)	
١ كل واجب	الاقوى، فى الواجب البدنى خروجه من الثلث اذا اوصى به
١ نعم يمكن ان يقال	لكنه غير وجيه خصوصا بالنسبة الى هذه الازمنة بل الانصراف ممنوع فى الخمس والزكوة ايضا الا ان تكون قرائن توجب الانصراف والظهور
١ مدفوعة	ما ذكره ههنا ينافى ما اختاره فى كتاب الزكوة وقد قوى هذه الدعوى هناك كما ان اشكاله فى جريان قاعدة الحمل على الصحة ينافى ما اختاره هناك والاقوى جريان الاستصحاب وعدم جريان القاعدة فما ذكره ههنا هو الموافق للقواعد مع تبديل قوله فالاحوط بالاقوى
٣ فاللزام	على الوصى مع عدم رضى الورثة او صغرهم وكذا فى وجوب استيجار الاقل فى الفرع التالى
٣ الاحوط ذلك	لا يترك مع عدم رضى الورثة او وجود قاصر فيهم بل وجوبه لا يخ من قوة خصوصامع الظن بوجوده نعم الظاهر عدم وجوب الفحص البليغ

المورد المتن	العاشية
٣ بل هو المتعين	كما مر فيه اشكال نعم هو الاحوط مع وجود قاصر في الورثة
٣ بمقتضى الوصية	وجود المبادرة غير معلوم مع عدم الوصية بها ولو بانصراف من كلامه
٤ الاظهر	مر منه ما يخالف ذلك ومنا ما يوافقه وفرض المسئلة وجود قاصر او غير راض في الورثة يقدر حكم الكفن في محله
٥ لاعراض المشهور	بل قصور المستند فان محمد بن الحسن الاشعري لم يرد فيه توثيق ولم يثبت كونه وصيا لسعد بن سعد حتى يستشهد به لو ثاقته مع عدم كفاية ذلك ايضا في الحكم بالوثاقة والخبر ان المذكور ان في هذا الباب مع كون الراوى نفسه غير دالين على كونه وصيا له لو لم يدل على عدمه ومحمد بن الحسين بن ابي خالد في الرواية الثالثة مجهول وظنى انه محمد بن الحسن المتقدم واشتبه النسخة لان محمد بن الحسن ايضا ابن ابي خالد هذا الخبر ايضا لبراهيم بن مهزيار وهو اخبر عن مكاتبة الحضينى و لم يرو عنه
٦ خبر على بن محمد	ولو من الميقات و الاوجه (ح) صرفها في وجوه
٦ لا تفي بحجة	

المورد المتن	الحاشية
٦ اطلاق الخبرين	الخير
٧ بطلت الوصية	وعليهما العمل
٧ الثلث بالحج	مع عدم اجازة الورثة وكذا فى نظائر المسئلة حتى من الميقات
٨ اذا اوصى بالحج	اى الواجب واما المندوب فاجرته مطلقة امن الثلث
٩ لا يرغب فيها	ولوللحج الميقاتى
١٠ بمائة تومان	الظاهر صحة قول المحقق القمى فى هذا الفرض
١٠ له الخيار	مع عدم التمكن من الاجبار على العمل ولو بالرجوع الى الحاكم العرفى مع عدم الامكان بوجه آخر
١١ عن اجرة	وكذا التفاوت بين اجرة الحج ماشياً او حافياً وبين غيرها
١١ بعدم وجوب	الا اذا احرز تعدد المطلوب
١٣ فالظاهر	محل اشكال بل منع
١٣ اشكال	لا اشكال فى وجوب الاستيجار
١٣ وجهان	الاقوى عدم الضمان
١٣ اخذ	لوعامل معه معاملة الملكية فى حال حيوته او عامل الورثة كك لا يبعد عدم جواز الاخذ على

المورد	المتن	الحاشية
١٤ وكذا الحال	اشكال خصوصاً في الاول	اي في وجوب الاستيجار من التركة
١٥ وجهان	الظاهر سماع دعواه بما هو المعروف في باب	الدعوى لا بمعنى انفاذ قوله مطلقاً
١٦ حتى مثل السعي	وان يظهر من بعض الروايات استحبابه	في كون هذه الرواية صحيحة اشكال بكلا
١٧ لصحيحة بريد	السندين لاحتمال كون سويد الفلا غير سويد	بن مسلم القلا الذي وثقه جهـ مع لكنها
	معمول بها فالسند مجبور على فرض ضعفه	بل المظنون اتحادهما
١٧ من الحاكم	الاحوط الاستيذان منه مع الامكان	اللاحاق محل اشكال فالاحوط ارجاع الامر الى
١٧ والاقوى	الحاكم وعدم استبداده به و كذا الحال في	صورة الانكار والامتناع
١٩ ما لم يعلم	ولو بظهور لفظه في ذلك وعنه لا يجوز التخلف	الامع الاطمينان بالخلاف
(فصل في الحج المندوب)		
٥ لاستطاعة له	بل مطلقاً	مر الكلام في اللباس و ثمن الهدى
١٠ اذا كان		

المورد المتن	العاشية
١١ يشترط	مر الكلام في هذه المسئلة صدرا وذيلا
(فصل في اقسام العمرة)	
٣ بالنذر	قدمر منا الاشكال في صيروزة المنذور و شبهه واجبا والامر سهل
٣ من يتكرر	اذا كان مقتضى شغله التكرار نظير المثالين واما مطلق من يتكرر منه ذاك فمشكل ثم ان الاستثناء لا ينحصر بذلك بل يستثنى موارد اخر كا لمرىض و المبطون و غيرهما المذكور في محله
٣ والاقوى	الاحوط في الزائد عن الشهر الا تيان بها رجاء
(فصل في اقسام الحج)	
على المشهور من جملة على كل احد كما لا عامل	الشهرة غير معلومة محل تأمل محل اشكال وجههما في الوسائل بما يوافق روايتي زرارة و هو مع صدق دعواه وجيه
وان كان لا يبعد	فيه اشكال ظاهر وقياسه مع الفارق بل المقام اسوء حالا من التمسك بالعام في الشبهة المصداقية

المورد المتن	العاشية
كالحج النذرى	لما مر من الاشكال فى ثبوت عام خال عن المناقشة اى له نذراى "قسم شاء وكذا حال شقيقه وهو المراد من غيره لا الافسادى لانه تابع لما افسده
١ اغلبهما	مع عدم اقامة سنتين بمكة
٢ بل يمكن	غير معلوم مع اطلاق كلامهم
٣ فيجب عليه التمتع	وجوب التمتع فرع وقوع الحج على فرض المبادرة اليه قبل تجاوز السنتين فالمـدار على نفس الحج فى سنة اول الاستطاعة لاعلى الاستطاعة
٤ والا حوط الاول	لا يترك بل لا يخلو من قوة
٥ حكم كل	محل اشكال
(فصل صورة حج التمتع)	
يوم التروية	بعد صلوة الظهر على تفصيل ذكرنا فى مناسك الحج
الى المغرب	من يوم عرفة
الى طلوع الشمس	من يوم النحر وكذا اعمال منى
ويا كل منه	على الاحوط وان لا يجب على الاقوى

المورد المتن	العاشية
<p>ثم يحلق</p> <p>والثالث عشر</p> <p>١ ومقتضى القاعدة</p>	<p>الاحوط تعين الحلق للصروقة ومن عقص رأسه والملبد ويتعين التقصير على النساء في بعض الصور لا يبعد ان يكون مقتضى القاعدة صحتها و لكن الاحوط اتمامها رجاء وعدم الاكتفاء بها عن العمرة الواجبة</p>
<p>الثالث غير قابل</p>	<p>بل هو ضعيف السند بمحمد بن سنان على الاصح والعمدة في الباب هو الشهرة المؤيدة بدعوى الاجماع وعدم الدليل على الصحة مع توقيفية العبادة والا فغيرها محل مناقشة</p>
<p>الرابع او تحت الميزاب</p>	<p>اي قد يقال بالتخير بين المقام وتحت الميزاب كما عن جماعة.</p>
<p>الخامس ربما يقال</p>	<p>وهو الاقوى والظاهر ان صحيحة محمد بن مسلم انما هي في المستحب مما ورد فيه جواز التشريك بين الاثنين والجماعة وسوق السؤال يشهد بذلك فان الظاهر انه سئل عن يحج عن ابيه ايحج متمتعاً او لا فاجاب بافضلية التمتع وامكان جعل حجه لايه وعمرته لنفسه وهو في المستحبات والاقوى المفروض لا بد من الاتيان حسب ما فات منه</p>

العاشية	المورد المتن
<p>الاحوط عدم الخروج بلا حاجة ومعها يخرج محرماً بالحج على الاحوط و يرجع محرماً لأعمال الحج</p>	<p>٢ و الاقوى عدم الحرمة</p>
<p>هي صحيحة الحلبي قل سئلت ابا عبد الله عن الرجل يتمتع بالعمرة الى الحج يريد الخروج الى الطائف قال يهل بالحج من مكة وما احب ان يخرج منها الا محرماً ولا يتجاوز الطائف انها قريبة من مكة فهذه دلت على جواز الخروج مطلقاً ولولم يعرضه حاجة ودعوى ان الخروج في هذا الموقع لا يكون الا الحاجة لامحالة ممنوعة واذا اراد الخروج يكون الاحرام غير واجب لقوله ما احب وقوله لا يتجاوز الطائف انها قريبة دليل على ان النهي ارشادي لا مولوي فهذه الصحيحة و ان دلت بوجوه على خلاف قول المشهور ويمكن استفادة الارشادية من بعض روايات الباب غيرها ايضاً و لهذا لا يبعد المصير الى قول الماتن لكن لا يترك الاحتياط المتقدم مع ذلك</p>	<p>٢ في بعض تلك الاخبار</p>
<p>لكن في صحيحة حماد بن عيسى عن ابي عبد الله</p>	<p>٢ بل هو صريح</p>

المورد المتن	العاشية
	<p>قال ان رجع في شهره دخل مكة بغير احرام و ان دخل في غير الشهر دخل محرماً قلت فاي الاحرامين والمتعتين متعته الاولى او الاخيرة قال الاخيرة هي عمرته وهي المحتبس بها التي وصلت بحجته فهذه تدل على ان العمرة الاولى خرجت عن قابلية لحوقها بالحج فيكون انشاء العمرة بعد شهر للحوقها بالحج وحصول الارتباط بينهما و يحتمل ان تكون العمرة الثانية موجبة لذلك فلولم يأت بها ولو عصياناً بقيت الاولى عمرة له وعلى اى حال لا يجوز الدخول بعد شهر بغير احرام في غير موارد الاستثناء والاحوط ان يأتى بها بقصد ما في الذمة الاحوط عدم الخروج مطلقاً مر الاحتياط فيه فيه تأمل مع ضعف سند المرفوعة واحتمال كون المراد من الصحيحة ولو جمعا ان المتمتع له المتعة الى ادراك زوال يوم عرفة مع الناس واما خبر محمد بن سرد (١) فضعيف سنداً ودلالة</p>
<p>٢ المواضع البعيدة ٢ وجه الرخصة ٢ لاشكال ٣ بالشدوذ</p>	<p>(١) محمد بن سرد بالسین والراء المهملتين والبدال المهمة او الواو مجهول</p>

المعاشية	المورد المتن
(فصل في المواقيت)	
لا يترك بل لا يخ من وجه وما في المتن لا يخ من مناقشة بل مناقشات	فالأحوط
فيه اشكال	٢ بل يجوز
رواية يونس موثقة ليس فيها ارسال و لعل المراد من المسجد فيها مسجد الحرام	٣ رسالة يونس
اذا استلزم اللبث والافلايتعين	٤ ويتعين
والاحوط ترك ذلك وتأخير الاحرام الى ذات عرق بل عدم جواز ما ذكره وجعله اولى لا يخ من قوة	٤ ويجوز
في العبارة اشتباه و لو كان مكان باب مسافة يكون المراد ان الضابط من المحاذات هو الوصول الى موضع تكون مسافته الى مكة كمسافة الميقات اليها ولازمه ان يكون كل من الميقات وذاك الموضع على محيط دائرة تكون مكة مركزها وهو لا ينطبق على ضابطه الاخر ولا يكون صحيحا عرفا ولا عقلا والضابط الاخر صحيح فان لازم كون الخط من موقفه الى الميقات في ذلك الطريق اقصر الخطوط ان	٤ مكة باب

المورد المتن	العاشية
٤ لا بأس به	يكون الميقات على يمين المار او شماله في ذلك الطريق بحيث لو جاز عنه مال الى ورائه. فيه اشكال بل منع لو قلنا بحرمة الاحرام قبل الوصول الى المحاذات مع جريان الاصل الموضوعي او الحكمي فيه فاللازم لمثل هذا الشخص التخلص بالنذر او العلم به
٤ في موضع الظن	اذا كان احرامه قبل الحرم او لم يمكن له الرجوع الى خارج الحرم والافيرجع الى خارج الحرم فيحرم منه
٤ لكن الاحوط	بل الاحوط التخلص بالنذر
٦ احدا المواقيت	بالتفصيل المتقدم
٦ الا اذا	وكذا الحال في المتمتع
٦ فيتعين احدها	او منزله اذا كان اقرب
(فصل في احكام المواقيت)	
١ ولا يبعد الاول	محل اشكال
١ فلا يصح	على الاحوط
١ لصحيحة اسحق	كونها صحيحة محل تأمل نعم هي حجة معتبرة لتردها بين الصحيحة و الموثقة

المورد	المتن	العاشية
١	باقي اعمالها	كيف يقع في رجب مع الفرض المذكور و كان عليه تعليل الاولوية بطول الاحرام في رجب لا يترك
٢	والاحوط العود	اي اتيانه في سنة اخرى لا يترك
٣	عليه قضائه	على الاحوط وان كان الاقوى عدم الوجوب نعم لو كان في الحرم يخرج الى خارجه مع الامكان وما ذكرناه جار في جميع الاعذار عن انشاء اصل الاحرام
٤	الاحوط	مر التفصيل في المسئلة السابقة و يأتي ما تقدم فيمن جاوز محلا لعدم كونه قاصداً للنسك ولا لدخول مكة ثم بداله ذلك
٥	في الجملة وجب	و كان فرضه التمتع
٦	فالي ما امكن	
٧	مقيماً في مكة	
(فصل في مقدمات الاحرام)		
١	النيم	يأتي به رجاء
١	في النوم	بل في غير النوم محل تأمل و لا بأس بالاتيان به رجاء
١	الاولى اعادته	يأتي به رجاء

العاشية	المورد المتن
(فصل في كيفية الاحرام)	
<p>يأتى الكلام فيه قريبا مر التفصيل</p> <p>بل الاحرام من الامور الاعتبارية الوضعية يتحقق ويعتبر بعد قصدا حد النسكين او مع التلبية وتروكه من احكامه المترتبة عليه بعد التلبية وايست التروك عينه ولا جزئوه كذا التلبية وليس الثوبين ونسبة التلبية اليه كتكبير الاحرام الى الصلوة على احتمال ويترتب على ذلك امور لا يسع المقام بيانها وتفصيلها وبهذا يكون من الامور القصدية لان قصد الاحرام محقق عنوانه فانه غير معقول وعلى ما ذكرنا تدل النصوص وعليه ظاهر فتوى المحققين فراجع</p>	<p>بمعنى القصد اليه على التفصيل</p> <p>٢ تروكا</p>
<p>ليس هذا نية اجمالية ولا كاف للتعين هذا ايضا غير معتبر لما مر من ان هذه التروك غير دخيلة في حقيقة الاحرام</p> <p>في هذا التعبير وكذا فيما بعده مسامحة والامر سهل</p>	<p>٣ حتى بان ينوى</p> <p>٥ بل المعتبر</p> <p>٥ معتبرة في صحته</p>
<p>اذا كانت الصحة مختصة باحدهما تجدد النية لما</p>	<p>٦ وجب عليه</p>

العاشية	المورد المتن
يصح فيقع صحيحا وفي مايجوز العدول يعدل فيصح واما في مورد يصح كلاهما ولايجوز العدول فيعمل على قواعد العلم الاجمالي مع الامكان وعدم الحرج والافبحسب امكانه بلا حرج	٧ لا تكفى
مقصوده عدم جواز القران بينهما باحرام واحد	٧ وجب عليه
على الاقوى فيدايصح كلاهما وعلى الاحوط فيما يصح واحد منهما	٨ بالبطلان
وهو الاوجه	٩ لو وجب عليه
بالاصل واما بالنذر وشبهه فلا	١٢ في صحيحة ابن عمار
ما ذكره موافق تقريبا لصحيحة ابن سنان و ان كان فيه اختلاط منها ومن صحيحة ابن عمار فراجع	١٣ هو الاظهر
فيه تردد وفي استدلاله نظر	١٣ في صحيحة معوية
ما في المتن يختلف يسيراً مع نسخة الوسائل	١٤ ومن المغنى عليه
مر الكلام فيه	١٤ وفتحها
غير معلوم	١٥ نعم الظاهر
فيه تأمل نعم هو الاحوط	

المورد المتن	الحاشية
١٥ بان يقوم	الاشعار هو شق السنام الايمن واما القيام على اليسار من آدابه
١٦ وان كان احوط	لا يترك وان كانت النية لا تنفك عنها لكن لا يؤخر التلبية عن محل التحريم اى الميقات
١٧ وان دخل فيه	محل اشكال جداً والمسئلة تحتاج الى تفصيل بليغ لا يسع المقام ذاك
١٨ وان لم يتمكن	يأتى فيه التفصيل المتقدم فى نسيان الاحرام على الاحوط لو لم يكن اقوى
١٩ وعند المنام	لم ار ما يدل عليه بخصوصه نعم ورد عاما وورد فى آخر الليل
٢٠ عدم الاشكال	مر الكلام فيه فالاحوط لمن يحرم من مسجد الشجرة عدم تأخير التلبية حتى خرج منه نعم لا مانع من لبس الثوب ونية الاحرام وتأخير التلبية مادام فيه
٢٠ فالافضل	بل الاحوط
٢١ فى الزمن القديم	الاحوط قطعها عند مشاهدة بيوتها فى الزمن الذى اعتمر فيه
٣٤ يبنى على عدم	هذا اذا كان فى الميقات واما بعد الخروج منه فالظاهر هو البناء على الاتيان
٢٦ منافع للنية	مر ان ترك المحرمات من احكام الاحرام ولا

العاشية	المورد المتن
<p>دخل له فيه ولا ينافيه عدم العزم على تركها بل ولا العزم على فعلها وكذا لا يعتبر فيه البناء على تحريمها على نفسه فالاقوى عدم وجوب الاعادة وان كانت الوجوب احوط في الجملة</p>	<p>٢٧ جواز التجرد</p>
(كتاب الاجارة)	
<p>بل هي معاملة يستتبعها ذلك وليس التملك مفادا اوليا للاجارة ولهذا يكون لفظها الصريح آجرتك واكرينك واما ملكتك منقعة الدار مثلامريدا به الاجارة فليس من اللفظ الصريح وان صحت الاجارة بمثله كما ان التسليط على العين ليس حقيقتها بل التسليط الاعتباري على فرضه من احكامها العقلائية اولوازمها كذلك في مثل اجارة الاعيان المملوكة او غيرها ايضا على وجه في جريانها في اجارة الحراشكال وان كان غير بعيد بجعل نفسه تحت اختيار الطرف بهذا العنوان او بشروءه في العمل كذلك</p>	<p>وهي تملك المعطاة</p>
<p>الامع اجارة من له الامر في الثلاثة بل في المميز ايضا على الاقرب</p>	<p>وعدم الحجر</p>
<p>اقر بهما عدم الصحة وكذا الحال في تزويج السفية</p>	<p>٢ وجهان</p>

المورد المتن	العاشية
٥ نعم يلزم	نفسها
٥ قولان	مع دخالته في الرغبات
	الظاهر هو البطلان ان كان التطبيق دخيلا في
	الرغبات والا فالصحة تابعة لواقعه
١٠ اجرتك شهراً	لا اشكال في صحتها في الشهر الاول في هذه
	الصورة مع معلومية المبدء والاقوى عدم صحتها
	في غيره
١٠ الجعالة	ليست هذه هي الجعالة المتعارفة وان لا يبعد
	صحتها ولعلها ترجع الى الاباحة بالعوض
١٢ فالاجارة باطلة	الا اذا كان ذلك بنحو الاشتراط
١٢ قصر	المناط في عدم الاستحقاق في الفرض الاول
	وكذا في خيار تخلف الشرط في الثانية هو عدم
	الايصال ولولا عن تقصير كمن ضل الطريق فلم
	يوصله
١٢ ويشترط عليه	الظاهر ان مراده ان مورد الاجارة هو الايصال
	واشترط عليه الايصال في ذلك الوقت
	وان لم يوصله في ذلك الوقت ينقص
	من الاجرة كذا وانما وقع سهو في العبارة
	وذلك بقريئة تمسكه بصحيحة الحلبي فان مفادها
	مع الغاء الخصومية عرفا من قبيل ما ذكرنا

المورد المتن	الحاشية
١٢ صحبة محمد الحلبي مراد المشهور	لماذا كرهه وكيف كان فان كان مراد ما ذكرنا فلا اشكال فيه وان كان المراد ظاهر العبارة فالظاهر رجوعه الى ما حكم بطلانه ولا ينطبق عليه النص المتقدم صحتها غير بعيدة وان كان في منصور بن يونس كلام فيه منع بل الظاهر متابعة المشهور للنص كصحبة الحلبي
(فصل الاجارة من العقود)	
جائزة ١ لان نقص المنفعة عيب لماذا كرهه	الاقوى لزومها كما ان الاقوى لزوم البيع المعاطاتي ايضا لكن لا ينبغي ترك مراعات الاحتياط في التعليل اشكال لكن الاوجه تبعية النماء للعين ايضا وهذا كما لو توهم عدم المنفعة للعين مدة واشترط مسلووية المنفعة فيها في صورة الغبن من حين تلف العين فانه به-ذا القيد من متفرعات عدم الانقاساخ لاوجه لهذا الخيار بل الظاهر بطلان الاجارة
١ من قوة ١ ومنها رجوع المشتري ٣ للموجر خيار	

المورد المتن	العاشية
٦ الوجه الاول	بالموت
٧ تقسيط الاجرة	بل الثاني اشبه
٨ لا يبعد	وله خيار الفسخ ايضا
٩ للموَجِر الخيار	مشكل
١١ ما يفسد ليومه	محل اشكال فالاحوط التخلص بالتصالح
	فيه تأمل

(فصل يملك المستأجر)

١ فالظاهر عدم	ان الموَجِر يملك
٤ بعد استيفاء	الافى بعضى موارد يأتى التصريح به منه
٥ ويحتمل قريباً	بل الظاهر استقرارها مع انقضاء زمان يمكن
٨ بل ينفسخ الوفاء	الاستيفاء وعدم ضمان اجرة المثل
٩ عن الانتفاع	بل بعدمضى بعض المدة مع امكان الاستيفاء
٩ قبل ان يسكن	هذا هو الاقوى فيما اذا كان حق الفسخ والخيار
	بسبب كان حين العقد كما اذا تبين الغبن
	او وجد العيب السابق واما مع عروض ذلك فى
	الاثناء فالاقوى هو التوزيع
	لا يخفى ما فى التعبير من المسامحة
	اى الذى هو مورد الاجارة
	اى بلا فصل معتد به او قبل مجيء زمان
	الاجارة

المورد المتن	الحاشية
٩ ويقوى هنا	بل يقوى خلافه كما مر
١٠ وكذا ان اخذها	ثبوت الخيار بالغصب بعد القبض محل اشكال بل منع مر ما هو الاقوى لاقوة فيه
١٠ ويحتمل قويا	هذا الاحتمال ضعيف والفرق بينه وبين ما نسب الى المشهور ظاهر
١١ ويحتمل قويا	فيه تأمل بل عدم البطلان لا يخ من قرب الا قرب بطلان الاجارة في جميع صور التلف والاتلاف وضمان المتلف للمالك ورجوع المستأجر الى الموجد في مال الاجارة حتى مع اتلافه العين من غير فرق بين العين المستأجرة ومحل العمل الاقوى هو البطلان في مثل زوال الم السن واما في المثال الاخر فقد تقدم ما هو الاقرب
١١ وربما يحتمل	اذا كان مورد الاجارة في معرض ارادة الزوج للاستمتاع ففي الصحة اشكال بل منع نعم لو كان احتمال تعلق ارادته ضعيفا لا يعتنى به العقلاء فالعقد محكوم بالصحة ظاهراً ولو اتفق ارادته يكشف عن فساد
١٢ فالظاهر البطلان	
١٣ التلف السماوى	
١٣ ففيه اشكال	
١٤ فانها صحيحة	
١٥ قيمته غير مخيط	بل عليه قيمته مخيطا على هذا القول ايضا اذا

المورد المتن	العاشية
١٥ له وجه	اعطى قيمته كك يستحق الاجرة غير وجيه
١٦ فيشكل ضمان	الاقوى هو الضمان في غير الاجارة بلا عوض او بمالا يتمول عرفا من غير الفرق فيهما بين العلم بالبطلان وعدمه ومن هنا يظهر حال الاجرة في يد الموحر فان عليه الضمان علم المستأجر ببطلانها شرعا اولا و كذا يظهر مما ذكرنا حال الاجارة على الاعمال فان العامل يستحق اجرة مثل عمله الا فيما تقدم
١٧ منقصة له	موجبة للغبن
١٩ انصرف	اذا لم تكن مستأجرة

(فصل العين المستأجرة)

لكن الاقوى	محل اشكال بل عدم الصحة لا يخ من قوة نعم لا اشكال فيه على النحو الثاني
او بعدها	الى مدة يتعارف الرديفها الى صاحبها فان اخر عنها فالظاهر الضمان الا ان يكون تعارف في البقاء عنده حتى يرجع اليه صاحبها
١ او اشتراط ضمانها	مر ما هو الاقوى
٤ اشكال	والاقوى عدم الضمان

المورد المتن	العاشية
٥ المباشر	لا يبعد الضمان في التطيب على النحو المتعارف سواء امرام لا
٨ آلاذن الحاصل	اذنه انما هو على تقدير الكفاية كما ان الاذن في الثاني ايضا مبنى عليه ولا يوجب شيء منهما رفع الضمان
٩ اقويهما الاخير	بل الاول للنص الصحيح واما النص الذي اشار اليه فالظاهر منه غير ما نحن فيه او يقيد بالنص المتقدم والجنائية على النفس و الطرف تحتاج الى المراجعة
١١ لو اشترط	الاولى الاحوط ان يشترط عليه على حذو ما ذكرنا في العين المستأجرة
١٢ لا المسمى	بل الظاهر ثبوت المسمى بالنسبة الى المقدار المشترط او المتعارف واجرة مثال الزيادة نعم لو فرض ايقاء الاجارة على حمل مقدار معين بشرط لا عن غيره فيصير حكمه حكم المتباينين على ما يأتي
١٣ والظاهر	يأتي فيه التفصيل المتقدم
١٤ مع منع المالك	في ضمن العقد واما بعد العقد فلا تأثير في منعه من المتعارف
١٤ لانه مأذون فيه	مجرد التعارف لا يستلزم الاذن ليرفع الضمان

المورد المتن	العاشية
	نعم لو كان بحيث ينتزع منه الاذن لدى العقلاء صح ما ذكره
(فصل يكفي في صحة الاجارة)	
اشكال	وان كان الجواز لا يخ من وجه
وجهان	اوجههما الثاني واولى بذلك الصورة الرابعة
١ فاشكال	بل الاقوى عدم الجواز
١ بل الاحوط	وان كان عدم الا لحاق لا يخ من قوة وكذا الخان
١ بدون احداث	او كون الاجرة من غير جنس الاجرة السابقة
٢ كما مر نظيره	مر الكلام فيها وجواز دفع متعلق العمل على الموجر لذلك العمل ايضا لا يخ من وجه والاحوط عدم الدفع الى غير الموجر
٢ اشكال	الاقوى عدم الجواز
٢ بل يكفي	محل اشكال بل منع
٢ يشكل	وان كان الجواز لا يخ من وجه لكن لا ينبغي ترك الاحتياط
٤ عوض الفاءت	اي اجرة مثل العمل الذي عمله لنفسه او لغيره كما في الفرع التالي وكذا في نظائره
٤ وجهان	بل وجوه اوجهها اول وجهي ما في المتن

المورد المتن	العاشية
٦ فحملها	في الوقت الذي استأجرها او استعملها في الركوب كذلك
٦ واجرة المثل	بل الاقرب انه لم يلزمه الا الاجرة المسماة والنفاوت بين اجرة المتفعة التي استوفاه واجرة المتفعة المستأجر عليها لو كان فلو استأجرها بخمسة فر كبها وكانت اجرة الركوب عشرة لزمته العشرة ومع عدم الزيادة لم تلزمه الا الاجرة المسماة وكذا الحال في نظائر المسئلة
٩ او بعده	اذا لم يكن تقصير من المستأجر في حفظها المتعارف وكذا في العبد
٩ ويحتمل التخيير	هذا هو الاقوى
١٠ لم يستحق	بل يستحق مضافا الى الاجرة المسماة التفاوت بينها وبين اجرة المثل على فرض زيادتها على المسماة كما مر
١١ لزمه	مع كون الدابة مسلمة اليه او تحت اختياره وكذا في الفرع التالي
١٢ كاشفة	كونها كاشفة محل تأمل و اشكال و ان كان البطلان كما ذكره لا يخ من وجه

المورد المتن	الحاشية
(فصل لايجوز اجارة)	
<p>من الحنطة و الشعير</p> <p>فلا اشكال فيه</p> <p>٢ لا يبعد</p> <p>٦ ملك ذلك</p>	<p>بل بما يحصل منها مطلقا سواء كان بمقـدار معين من حاصلها او مع اشتراط ادائه منه</p> <p>مر ما هو الاقوى</p> <p>محل تأمل ومجرد قصد المسجدية في ترتيب الاثار غير معلوم ولو كانت المدة طويلة مع قصده الوفاء بعقد الاجارة واما مع قصده لنفسه يصبر المخوزله ومع عدم القصد لواحد منهما فالظاهر بقاءه على ابحاثه ولا يبعد ان يكون المباشر حينئذ اولى بالحيازة فيكون الجمع بلا قصد موجبا لتعلق حق الحيازة عليه هذا اذا كان الجمع لغرض الحيازة مع عدم قصد ها فعلا واما مع عدم هذا القصد كما اذا جمع لاغراض اخر فالظاهر بقاءه على الاشتراك والاستواء بين الناس</p>
٦ فيحتمل القول بكونه له	وهو الاقوى
٦ والمسئلة مبنية	<p>بل مبنية على ان الحيازة فعل مباشرى اواعم منه ومن التسبيبي وعلى الثانى كما هو الاقوى</p>

العاشية	المورد المتن
هل التسبب يحصل بمجرد كون المنفعة الخاصة للمستأجر او لا بدفيه من عمل الموجد للمستأجر وفاء لاجارته والثاني هو الاقوى	٦ لا يبعد
محل اشكال بل منع	٨ انفسخت
مع عدم الاجازة	١٣ والكفائية
على الاحوط	١٣ على الاذان
مرّ الجواز في الاعلامي منه	١٦ لا يجوز استيجار
في مورد كان الترتيب واجباً على الميت وقد	اثنين
مرّ ان الاقوى وجوبه عليه مع العلم بكيفية	
الفوت	
في عام واحد مباشرة	١٦ عن اثنين
المندوب	١٦ تبرعاً في الحج
على الاحوط والجواز فيها لا يخ من وجه	١٧ المستحبة
وهو الاقرب	١٧ ويحتمل
مع جهل المأمور بقصده واما مع اطلاعه عليه و	١٩ اتيانه تبرعاً
لو بقيام قرينة فالظاهر عدم الاستحقاق	
فيه منع	١٩ بل اقتضاء
بحيث يصير في هذا الحال مرغوباً فيه لدى العقلاء	٢٠ النادر
كما هو المفروض	
اذا كان له غرض عقلائي في تحقق ذاك العمل	٢١ ويجوز ان يكون

المورد المتن	الحاشية
<p>الراجح</p> <p>٢٢ عن وجه</p> <p>٢٤ من حوائجه</p> <p>٢٦ امكن ان يقال</p>	<p>ضعيف والاقوى كونه على الموجه</p> <p>اذا كان بهذا العنوان لا بد من رفع الغرر بوجه</p> <p>ومع ذلك لا يكون جميع المنافع له الا ان يراد</p> <p>بذلك استيجاره بجميع منفعه فح يكون جميع</p> <p>المنافع له ويدفع به الغرر</p> <p>لكنه غير وجيه فلا يجب عليه الصبر على</p> <p>الاقوى</p>
(فصل في التنازع)	
<p>١ منكرها</p> <p>٢ وجهان</p> <p>٦ يكره</p> <p>٨ عشرة دراهم</p>	<p>اطلاقه لا يخ من اشكال و كذا في اطلاق توجه</p> <p>اليمين الى المنكر</p> <p>الاقوى هو التحالف في مصب الدعويين وبعده</p> <p>يثبت اجرة المثل تقديما للاصل الحاكم على</p> <p>اصل البرائة</p> <p>ثبوت الكراهة بهذا الاطلاق محل تأمل نعم</p> <p>يستحب التفضل عليه</p> <p>لا يبعد تقديم قول المستأجر في خصوص المثال</p> <p>في بعض الاحيان نعم لو اختلفا في الاجرة</p> <p>انها من الحنطة او الشعير فالمرجع التحالف</p>

المورد المتن	العاشية
١٢ وتنازعا	ان كان التنازع في ان الاجير يدعى الاستيجار لهذا البلد والمستاجر يدعى لبلد آخر كما هو الظاهر فالمرجع التحالف
١٣ التحالف	التحالف با لنسبة الى المسئلة السابقة صحيح قبل الحمل وبعده واما في هذه المسئلة قبل الخياطة والتفصيل فالدعوى من الطرفين غير مسموعة فان مجرد الامر لا يوجب شيئا الا ان يكون المراد في اصل المسئلة اختلافهما في الاستيجار على خياطة القبا و القميص فح يكون المرجع التحالف مطلقا كما في المسئلة السابقة

(خاتمة فيها مسائل)

الاولى ولا يضر	فيه تأمل
٣ جوازه	فيه اشكال
٤ تملكها	بالحيارة
٨ من دون اشتراط الخيار	قيد للجملتين
١١ على الوجهين	مر التفصيل فيه وان الاقوى رجوع تمام المسمى ولما وجراجرة المثل بالنسبة الى ماضى ان كان

المورد المتن	الحاشية
١١ اوجهها الاول	حق الفسخ بسبب متحقق حال العقد واما مع العروض في الاثناء فالاقوى التوزيع الاقوى جريان التفصيل المتقدم فيه ايضا لان يكون الاستيجار على مجموع العمل والنتيجة فمع اعمال الخيار لا يستحق شيئا في المثال مناقشة لكنه غير وجيه
١٢ في خيار الغبن	اذا كان مورد الاجارةتين واحدا ولو في الجملة في اطلاقه اشكال والظاهر اختلاف الموارد ولا يبعد التبعية اذا تملكها بمثل الارث من الاسباب التي ليس لبقائها اعتبارا واحتمال زوال وعدم التبعية في العقود التي لها اعتبار بقاء واثار واحتمال فسخ و انفساخ وفي مثلها لا يؤثر قصد التبعية في تبعيتها نعم له ان يضمها اليها في العقد
١٦ بتعميرها	مع التعيين على وجه يرتفع به الغرر
١٧ واجبة	في الوجوب الشرعي في مثل المقامات اشكال بل منع
١٧ او مطلقا	مشكل مع عدم تعيين المدة
١٧ بقيد البرء	مع الوثوق بخصوصه بحيث يدفع به الغرر و

المورد المتن	المباشرة
١٨. لا يجب	كذا في الشرط لكن الاحوط ان يكون القرار بنحو الجعالة
١٨ كفايته	الا اذا كان التعارف موجبا للانصراف كما هو كك ظاهرا نعم لو اتفق الغلط في بعض الايات فالظاهر كفاية اعادته ولا يلزم اعادة ما بعده و كذا لو نسي وخالف الترتيب مع كونه غير معتد به
١٨ كلمة	اذا وقعت بغير عمد ولم تكن زائدة على المتعارف ومع ذلك لو امكن التصحيح فالاحوط ذلك مع عدم الحرج
١٩ مشكل	اشكاله اهون من الاول
١٩ بل اللازم	فيه ما لا يخفى
٢٠ ينقص	بل لا ينقص الا اذا وقع الاجارة على نحو يوزع على اجزاء الصلوة ولم يكن الجزء المنسي قابلا للتدارك
(كتاب المضاربة)	
عبارة عن دفع	بل عبارة عن عقد واقع بين شخصين على ان يكون من احدهما المال ومن الاخر العمل والربح

المورد المتن	العاشية
<p>الظاهر منهما</p> <p>عدم الحجر</p> <p>الثاني وليس بعيد</p>	<p>الحاصل بينهما</p> <p>حتى يأخذ المالك به في مقام الترافع أو تكليفه</p> <p>الظاهري والاستحقاق الواقعي تابع لواقعيته</p> <p>في رب المال لفلس وفيهما لسفه</p> <p>لم يثبت الاجماع في المسئلة لعدم تعرض كثير</p> <p>من القدماء لها ويظهر من الخلاف والغنية ان</p> <p>المسئلة ليست اجماعية لتمسكهم بعدم الدليل</p> <p>على الصحة دون الاجماع وانما ادعى الاجماع</p> <p>وعدم الخلاف في الصحة مع الدرهم والدينار</p> <p>بل يظهر من العلامة ايضا بعد نسبة القول</p> <p>بالبطلان الى علمائنا ان الدليل عليه كونه</p> <p>على خلاف القاعدة فلا بد من الاقتصار على القدر</p> <p>المتيقن وانما ادعى الاجماع صاحب جامع</p> <p>المقاصد وتبعه بعض آخر بل حجية الاجماع</p> <p>في مثل تلك المسئلة التي ادعى الاعظم كون</p> <p>الصحة فيها خلاف القواعد ممنوعة او مشككة و</p> <p>لو فرض صحة الاجماع وثبوته فالقدر المتيقن</p> <p>منه هو عدم الجواز في غير الاثمان اي العروض</p> <p>واما في مثل الدينار العراقي والا سكناس</p> <p>من الاثمان غير الذهب والفضة فغير ثابت فعليه</p>

المورد المتن	الحاشية
السابع . بل لا يبعد التاسع كما لا يبعد العاشر قادراً	<p>فصحتها بمثلها لا يخلو من قوة للعمومات و كون المعاملة عتلائية وعدم غرريتها بل عدم ثبوت البطلان بمثل ذلك هذا مع انه لا يبعد اطلاق بعض ادلة الباب فيه تأمل فيه اشكال بل منع يشترط قدرته على العمل فلو كان عاجزاً مطلقاً بطلت ومع العجز في بعضه لا يبعد الصحة بالنسبة على اشكال نعم لو طرء العجز في اثناء التجارة تبطل من حين طروءه في الجميع لو عجز مطلقاً وفي البعض لو عجز عنه على الاقوى وكذا الحال في الاجارة للعمل وعلى ما ذكرناه يعلم حال الربح واما الضمان فعلى مقدار البطلان ان كلا فكل وان بعضا فبعض مع تلف الكل و بالنسبة مع تلف البعض المشاع نعم لو اخذ بمقدار مقدوره اولا وقلنا بصحته بالنسبة فمع عدم الامتزاج يكون ضامنا بالنسبة الى غير المقدور وما اخذ اولا بعنوان المعاملة يتعين لمال المضاربة والماقي الزائد مقبوض بلا وجه ومضمون</p>

المورد المتن	العاشية
<p>العاشر مع جهله بالبطلان العاشر رد الزائد</p>	<p>مر في الاجارة تفصيل ذلك مع العجز عن البعض ورد التمام مع العجز مطلقا</p>
<p>٢ مناف لاطلاقه</p>	<p>اشترط عدم الفسخ كما هو المفروض غير مناف لاطلاقه ايضا لعدم اقتضاء العقد ولا اطلاقه الفسخ وعدمه بل مقتضاه او مقتضى اطلاقه جواز العقد مقابل اللزوم وشرط عدم الفسخ لا يقتضى اللزوم حتى ينافى مقتضى العقد فشرط اللزوم باطل غير مبطل للعقد وشرط عدم الفسخ صحيح والظاهر انه يجب العمل به مادام العقد باقيا فاذا شرط في ضمن عقد المضاربة عدم الفسخ يجب العمل به لكن لو فسخ يفسخ وان عصى بمخالفة الشرط وان شرط في ضمن عقد جائز آخر يجب العمل به مادام ذلك العقد باقيا ومع فسخه يجوز فسخ المضاربة ايضا بالاعصيان ولو شرط في ضمن عقد لازم عدم الفسخ يجب الوفاء به مطلقا لكن لو فسخ المضاربة تنفسخ لعدم اقتضاء شرط عدم الفسخ لزومها بوجه فما في المتن من صيرورة العقد لازما غير تام سواء كان في ضمنه او ضمن عقد آخر لازم او لجائز</p>

المورد المتن	الحاشية
٢ يوجب لزوم	مرّ الاشكال فيه وفيما بعده
٣ دعوى صحته	الاقرب هو البطلان
٤ اقويهما الاول	بل الثاني نعم لو شرط انه لو وقع نقصان على رأس
	المال وخسران على المالك جبر العامل نصفه
	مثلاً لا بأس به ولزم على العامل العمل به سواء
	شرط في ضمن عقد لازم او جائز مع بقاءه نعم
	له فسخه ورفع موضوعه بل لا يبعد الصحة لو كان
	مرجع الشرط الى انتقال الخسران الى عهده
	بعد حصوله في ملكه بنحو شرط النتيجة
١٢ جواز الشراء في الذمة	لكن لا بمعنى جواز الزام المالك على تأديته
	من غير مال المضاربة في صورة تلفه و كذا
	الحال في المبيع الكلي لعدم الاذن على هذا
	الوجه وما هو لازم عقد المضاربة هو الاذن
	بالشراء كلياً متقيداً بالاداء من مال المضاربة لانه
	من الاتجار بالمال عرفاً نعم للعامل ان يتجرّ
	بعين شخصية وان كان غير متعارف لكنه مأذون
	فيه قطعاً واحداً مصاديق الاتجار بالمال
الثاني في ذمة المالك	مع اذنه في الشراء كذلك وكذا الحال في المبيع
	اذا اذن في البيع كذلك لكن مع تلف مال
	المضاربة لا يكون ذلك مال المضاربة

المورد المتن	الحاشية
الثالث وقصد القرض	وعلى اى حال يكون الربح له ولا يرتبط بمال المضاربة
الخامس يكون المبيع له	اذا لم يكن انصرف يصرفه الى العمل للمضاربة
لظاهر الحال	ظهور الحال في ذلك على اطلاقه محل اشكال وحجية هذا الظهور على فرضه محل تأمل و تقديم قوله مع عدم الحجية ممنوع نعم لو كان ظهور لفظه في ان الشراء لنفسه يؤخذ به و يقدم قول من وافق قوله الظهور او كانت مصلحة التجارة تقتضيها الاحوط التوزيع بل لا يخ من وجه وهو الاوجه
١٥ موقوفة عليها	الاحوط رعاية اقل الامرين اذا كان عاملا لنفسه
١٧ فالظاهر	وغيره والتخلص بالنصالح اذا كان عاملا لاثنتين
١٧ ثالثها التوزيع	على الاحوط فيهما
١٩ قولان	لكن الفرق بين القرض و بينهما في المهية لا في مجرد كون الربح للعامل بل كونه للعامل لاجل ذلك الفرق و هو التملك بالضمان فيه
٢١ ليس له	لا يجتمع قصد المضاربة بمعناها الاصطلاحى
٢٣ والقرض	والربح بتمامه للمالك فلا بد من كون المقصود
٢٣ كان مضاربة فاسدة	

المورد	المتن
	<p>من المضاربة الكذائية البضاعة لا المضاربة الاصطلاحية والبضاعة نوع من المضاربة وان كانت قسيمة لها بمعناها الاصطلاحية نعم مع الانشاء الصوري بلا جديمكن الجمع ويكون فاسداً لغوياً بل لا يصدق عليه مضاربة فاسدة ايضاً</p> <p>بل يستحق الامع اشتراط عدمها او تبرع العامل هذا بحسب الواقع واما بحسب الحكم الظاهري فيحكم بالاستحقاق الا اذا احرز الخلاف لاستصحاب عدم تبرعه المنقح لموضوع قاعدة الاحترام على اشكال فيه واما نفس القاعدة فلا تكفي كما ان نفس الاستصحاب غير مفيدة و المسئلة مشكلة للاشكال في مثل هذا الاستصحاب مرتد عدم امكان الجمع بين المضاربة والبضاعة فكك بل الاولى منه عدم امكان الجمع بين القراض والقرض جداً الا ان يريد القراض ويريد تمليك الربح بعد ظهوره و هو مع اجتماع شرائط القراض حتى تعيين الحصة صحيح قراضاً وتمليك الحصة قبل وجودها بلا اثر او يريد القرض بلفظ القراض و يكون قوله والربح لك قرينة عليه ففي وقوعه قرضاً صحيحاً</p>

٢٣ ولا يستحق

٢٣ قراضاً

المورد المتن	العاشية
٢٣ بضاعة الامع العلم	وجه غير خال عن التأمل لادخل للمعلم والجهل في ذلك وكذا في الفرع الاتي الا ان يكون المقصود في مقام الظاهر والترافع وهو تابع لظهور اللفظ وفي ظهور قوله خذه واتجربه والربح بتمامه لك في القرض تأمل نعم قوله خذه واتجربه والربح لي ظاهر في البضاعة
٢٣ مع علمه بالفساد	مجرد العلم بالفساد لا يوجب عدم استحقاق اجرة المثل كما مر في الاجارة تفصيله
٢٤ ولو اختلف	الميزان في التحالف والحلف و الاحلاف هو مصب الدعوى فقيمافرضه يكون مقتضى القاعدة هو التحالف وتختلف الاثار بحسب الموارد من كون العامل مدعياً للقرض والمالك للمضاربة الفاصة او العكس وكذا في الفرض الثاني و التفصيل لا يسع المقام
٢٨ من قصدهما	لا يكفي مجرد القصد بل لابد من ايقاع العقد بنحو يفيد ذلك
٢٨ والاقوى	بل الاقوى البطلان هيئنا والصحة في الشركة مع الشرط نعم لو اوقعا عقد الشركة واشترطا فيه ذلك ثم اوقعا المضاربة لا بأس به
٢٩ غير النقيدين	من الكلام فيه سابقا

المورد المتن	الحاشية
٢٩ بعدم الجواز	وهو الاقوى وما ذكره من الوجه للصحة غير وجهه
٣٠ في بعض المقدمات	وفي ايقاع بعض المعاملات المتعارف ايكالها الى الدلال
٣١ ايضا لامانع منه	بجعل مضاربة جديدة مشتركة بعد فسخ الاولى
٣٢ مع جهله بالبطلان	مر الكلام في امثاله والتفصيل في باب الاجارة الفاسدة
٣٢ كان جاهلا	مر الكلام فيه
٢٢ فلا يتم	اذا كان الاعتبار بنحو القيدية واما اذا كان بنحو الاشتراط فمع تخلفه ايضا يمكن الاتمام و للمالك خيار النخلف ويأتى في المسئلة الاتية ثمر الخيار
٣٥ ولا بالفسخ	لا يبعد الاستقرار بالفسخ فقط او بتمام امد المضاربة لو كان لها امد والظاهر حصول الفسخ بقسمة الكل
٣٥ بما ذكرنا	بل لا يبعد ان يكون بما ذكرنا آنفا
٣٦ لم يجبر عليها	فيه تأمل واشكال الا ان يكون بناء المضاربة مع بقائها على عدم القسمة قبل الفسخ ولازمه عدم اجبار العامل ايضا والتعليل الذي ذكره لعدم اجبارهما ليس بوجيه

المورد المتن	العاشية
٣٧ لا يبطل البيع	محل تأمل ويحتمل صحته ومالكية المشتري ملكية متزلزلة كمالكية البائع فيتفسخ مع ظهور الخسران و عدم الجبران من مال آخر على اشكال
٣٨ فاداه المالك	بقصد الاخذ بعد استرباح المبيع
٣٨ اتلفه اجنبى	وامكن تضمينه والوصول منه وكذا مع اتلاف العامل امكنه تادية العوض
٣٩ اولاهما	اوجههما الضمان لان ارتفاع سبب الضمان غير معلوم
٣٩ وجهان	اوجههما عدم الضمان لازم ضرورة اليد بمجرد النية بمنزلة يد الغاصب غير معلوم واما الفرق الذى فى المتن فغير وجيه
٤٠ ويمكن دفعه	الاشكال والجواب كانهما مبنيان على ان اعتبار المضاربة هو كون الربح لمال المالك و بعد الاسترباح تنتقل حصة منه من ملك مالك رأس المال الى العامل بحسب اقتضاء المضاربة واما اذا كان الاعتبار فيها هو كون المال للمالك و العمل للعامل و كانهما شريكان فى رأس المال و العمل و الربح حاصل لهما باعتبارهما و بجلبيهما فتكون حصة من الربح منتقلة الى

المورد المتن	الحاشية
	صاحب المال و حصة منه الى صاحب العمل - ابتداء فلا وقع للاشكال والجواب ولا يكون ذلك مخالفا للقاعدة عند العقلاء نعم يبطل ذاك الشراء المفروض بالنسبة الى حصة العام - باعتبار كون العوض والمعوّض لشخص واحد فاذا اشترى ما تكون قيمته مائة بمائتين و كانت المضاربة على النصف تبطل بالنسبة الى خمسين وبقى المال مائة وخمسين للمالك رأس المال ومما ذكرنا يظهر النظر فيما يأتي من الماتن وفي دخول تلك الزيادة في مال المضاربة تأمل ونظر
٤٢ اذا اذن له	اي حملها له بشرائطه
٤٢ و الاقوى كما	محل اشكال لا يترك الاحتياط
٤٢ على اذن العامل	اي تحليله
٤٣ بالطلاق فقط	فيه منع
٤٣ مع ان المهر	هذا خلاف مفروض المسئلة
٤٤ كما هو الاقوى	وقد مر في بعض الحواشي السابقة ان ذلك موافق لاعتبار المضاربة
٤٤ قدم قول البائع	مر الكلام فيه
٤٤ ولا قصداً	ولو ارتكازا وانصرفا

المورد المتن	العاشية
٤٥ منزل على الثاني	محل تأمل
٤٦ لزومها	شرط لزومها باطل على الاقوى وان لم يكن مبطلاً وقدمر "جواز شرط عدم الفسخ وحكمه.
٤٦ او بعدها	بعد قسمة البعض و اما بعد قسمة التمام فلا يبقى موضوع للفسخ
(مسائل)	
الاولى كونها بينهما	مر تفصيله
الاولى شيئاً	اي اعطاء شيء له
الرابعة مشكل	بل ممنوع سواء وجد زبون او كان الشيء في حد نفسه قيماً نعم له بيع حصة لشركته مع المالك بعد ظهور الربح
الخامسة موقوفا	مر الميزان في حصول استقرار ملكية العامل
السادسة من العامل	لكن لا ينبغي ترك الاحتياط خصوصاً في هذه الصورة
السابعة قام وارثه	فيما له من الاموال والحقوق واما فيما وجب عليه فلا
الثامنة مشكل	بل ممنوع واما ما ذكره م-ن الوجهه فغير وجيه
٤٧ مادام لم يتم	بل مادام لم يستقر ملكية العامل وقد مر ملاك

المورد	المتن	الحاشية
٤٧	بتمامه	<p>الاستقرار</p> <p>الأوجه ما عليه الشيخ في محكي مبسوطه وتبعه المحققون وفصل العلامة في التذكرة والقواعد في المسئلتين لأن المضاربة بالنسبة إلى المأخوذ صارت باطلة والبقية رأس المال وليس خسران الجميع خسرانا للبقية ولا ربحه ربحها فلا بد من التفسير على التمام والحساب بالنسبة فراجع القواعد وشرحها</p> <p>مر الكلام فيه</p>
٤٧	بعد الفسخ	
٤٨	فلا جرة له	<p>استحقاقه للآجرة في هذه الصورة أيضا لا يخ من وجه إذا حصل الربح بمقدار كان سهمه مساويا للآجرة المثل أو أزيد ومع عدم الربح أو نقصان سهمه عنها فمع علمه بالفساد لا يبعد عدم استحقاق الآجرة مع عدم الربح وعدم استحقاقه الزيادة عن مقدار سهمه مع النقصان ومع جهته به فالأحوط التخلص بالصلاح بل لا يترك الاحتياط مطلقا هذا إن قلنا بأن الربح ينتقل ابتداء إلى المالك ثم يتلقى المضارب منه وأما إن قلنا بأنه ينتقل إلى العامل حصته ابتداء كما هو الأقرب فلا أصل لهذا الأصل ثم لو قلنا باعتبار</p>
٥٠	ومقتضى الأصل	

المورد المتن	العاشية
	<p>يد العامل في مورد الشك يقدم قوله بيمينه ولو مع سلامة الاصل لكن لو بيننا على عدم اعتباره كما هو الاوجه فلا بد من ملاحظة محط الدعوى فلو ادعى العامل ان مقدار رأس المال مائة مثلاً و ادعى المالك انه مأتان يكون من موارد التحالف وكذا لو ادعى المالك ان هذا المقدار رأس المال وذاك الربح وادعى العامل خلافه ولو كان محط النزاع في مقدار رأس المال زيادة ونقصانا او مقدار الربح كذلك يقدم قول المنكر بيمينه هذا مع بقاء المال واما مع التلف فمضمونا على العامل فمقتضى الاصل عدم ضمانه الا في مورد علم خلافه و قد عرفت عدم اصل يثبت كون المال للمالك والتفصيل في هذه الموارد هو كقول الى محله</p> <p>العبارة غير جيدة و الظاهر ان مراده انه اقر اولا بتحقيق الربح فعلا ثم ادعى الاشتباه ووجه اشتباهه بان الربح حصل اولا لكن التلف او الخسارة صار سببا لعدم بقاءه و الظاهر قبول دعواه ح نعم لو ادعى اولا بان الربح حاصل ثم قال ان الربح غير حاصل و انى اشتبهت لم</p>

المورد المتن	المعاشية
٥٤ لم يسمع منه	<p>يسمع منه</p> <p>لا اشكال في عدم سماع قوله بيمينه كسماعه قبل الانكار لكن هل يكلف على اقامة البينة على التلف وتقبل بينته ومع عدمها يتوجه الحلف على المالك او يقضى عليه بالضمان وترد بينته على التلف من غير تفريط وتعداوي يحكم بالضمان بعد اقامة البينة على التلف وقبلها يطالب بالعين ويحبس حتى يتبين الحال وجوه</p>
٥٨ ولانه امين	<p>ولا صلة عدم اشترائه للمضاربة و لها اثر واما اصاله عدم اشترائه لنفسه لا تثبت شرائه للمضاربة وبهذا يظهر الوجه في الفرع الاتي لكن هذا الاصل لا يخ من اشكال بل منع واما كونه اعرف بنيته لا يوجب تقديم قوله ظاهراً مع انه غير مطرد في جميع الدعاوى مثل ان يدعى المالك انشاء البيع له في ظاهر اللفظ و ادعى العامل انشاءه لنفسه</p>
٥٩ يتحالفان	<p>يحتمل التحالف بملاحظة محط الدعوى وتقديم قول المالك بملاحظة مرجعها والا قرب الاول</p>
٥٩ اكثر الامرين	<p>لا وجه لاجرة المثل بعد اتفاقهما على عدم استحقاقها و مرجع الاختلاف في الزائد من</p>

المورد المتن	العاشية
<p>٦٠ قدم قول</p> <p>٦١ يتحالفان</p> <p>٦٢ ومقتضى الاصل</p>	<p>حصته فمع التحالف يحتمل الاقراع ويحتمل التقسيم بينهما والاقر بالاول في هذا المقام ايضا يحتمل التحالف بلحاظ المحط وتقديم قول العامل بلحاظ المرجع ومحط الدعوى اولى باللحاظ</p> <p>احتمال التحالف هيئنا ضعيف لعدم جريان اصالة عدم البضاعة والظاهر تقديم قول المالك بيمينه ولكن الظاهر استحقاق مقدار اقل الامر من الاجرة والحصلة لكون هذا المقدار مورد توافقهما الا ان يدعى المالك مع ذلك تبرعية العمل فهي دعوى اخرى تتفصل على الموازين بل الظاهر عدم التحالف في الفرع الاتي ايضا بل يحلف العامل على نفى المضاربة فيحكم له باجرة المثل</p> <p>مر الكلام في هذا الفرع وفي مقتضى الاصل</p>
(مسائل)	
الاولى المالك شريكا	<p>الحكم بالشركة انما هو فيما اذا علم امتزاج مال المضاربة مع ماله امتزاجا يوجب الشركة على نحو ما يأتى في كتاب الشركة واما اذا</p>

المورد المتن	الحاشية
	<p>اشتبه الما لان فلا يحكم بالشركة بل يعالج بما في نظائر المقام من اشتباه اموال الملاك و هل هو بايقاع الصلح بينهما او التقسيم بحسب نسبة المالين او اعمال القرعة وجوه اقويها الاخير لكنه غير وجيه</p> <p>بل الاقوى عدم الضمان والوجوه التي تمسك بها غير وجيهة لكون المورد من الشبهة المصداقية لدليل اليد على فرض تسليم شموله للامانات و هو في محل الاشكال مع امكان اخرازاليد بالاصل واخراجها عن تحت الدليل لكون يده مسبوقه بعدم كونها على وجه الضمان واما التمسك بررد الامانات و خبر السكوني فـ و كما ترى كالتمسك بسقوط اليد في صورة الاولى للعلم الاجمالي</p>
<p>الاولى عن اشكال الاولى والاقوى الضمان</p>	<p>الاقوى فيها ايضا عدم الضمان فان العلم ببقائه في يده بالنحو المتقدم لم يكن مؤثراً فكيف بالشك واصله بقاء يده عليه لا تثبت الضمان ولا كون المال في التركة</p>
<p>الاولى لا يخ من قوة</p>	<p>الاولى مشكل</p>

المورد المتن	العاشية
الثانية ذكروا	المفروضة يمكن القول بسقوطها ما ذكروه هو الا حوط خصوصا في مثل المضاربة
الثالثة منع	محل تأمل نعم بعد تمام العمل لا اشكال في منعه منه على هذا المبنى
الرابعة او الاغماء كما امر	ليس ببالي مروره
» حصولهما	لم يتضح كيفية تصرف المغمى عليه وفي وكالة الجواهر ان اقصى ما يقتضيه عروضهما للوكيل عدم تصرف حالهما
» او العامل	عروض الحجر على العامل لا يوجب بطلان المضاربة وقدمر بعض الكلام فيه
الخامسة على القول	محل تأمل على هذا القول
السادسة اذا تبين	ليس للتبين دخالة في الاحكام المذكورة بل اذا كان رأس المال للغير يترتب عليه الضمان و جواز الرجوع
» خسران	في صورة الخسران له الاجازة للمعاملة الخاسرة وله الرجوع بماله
» لم يرجع	في صورة غروره واما مع علمه فله الرجوع
» والظاهر	مر الكلام فيه وفي الفرع التالي
السابعة اشتراط المضاربة	اي اشتراط ايقاعها

العاشية	المورد المتن
<p>لا بأس بهذا الشرط و يجب العمل على طبقه لكن صيرورة ذلك مضاربة يترتب عليها احكامها محل اشكال بل منع ولا يعتبر فيه ما يعتبر فيها مرّ الكلام فيه آنفا</p> <p>مع عدم المفسدة بل لا ينبغي لهما ترك الاحتياط بمراعات المصلحة و كان عبارة المسئلة في المتن لاتخ عن تشويش والظاهر ان المقصود انه يجوز لهما ايقاع عقد المضاربة لتقسهما كما يجوز ايقاعه بهما مع الغير كما يجوز الاذن في الاتجار بهما</p>	<p>السابع عمل المضاربة</p> <p>الثامنة وكذا</p> <p>التاسعة يجوز</p>
<p>مع الشرط السابق ومع الا يكال الى الوصى يجب عليه مراعات الغبطة و المصلحة و كذا الحال في الايضاء بالمضاربة بحصة القصير لم يتضح المراد منه فان الظاهر بملاحظة عطفه على السابق انه يجوز الايضاء بالمضاربة بهما بايقاع الوصى عقد المضاربة في مالهم و هذا لا وجه له نعم ايقاع العقد الفضولي لا بأس به لكنه غير مراد وان كان المراد ايقاع المضاربة بالايضاء في مالهم فهو اشكل</p>	<p>العاشرة يجوز</p> <p>و الى حصة الكبار</p>
<p>وهذا هو العدة</p>	<p>د مع انه الظاهر</p>

المورد المتن	الحاشية
الحاشية الى الكبار	عدم الجواز في ما لهم لعدم نفوذ وصيته في ما لهم وعدم دليل على التفويض لاختصاص الروايتين بمال الصغير
الحادية عشر غير تقصير	ولا تسامح للرد الى اربابه وكذا في الفرع التالي
الثانية عشر اقربهما	محل اشكال
الرابعة عشر الصحة	محل تأمل
السادسة عشر الامع الشرط	صحة هذا الشرط و كذا الشرط الاتي محل اشكال نعم لا يبعد صحة شرط اعطاء ماله من الربح الى صاحبه او شرط حبر ان ما خسر من كيسه يل لا يبعد صحة شرطهما على نجو النتيجة في الفرعين
السادسة عشر ولم يشرع الاخر	لعدم مجيء وقت العمل لالتعطيله مع كونه وقته وبعده فهو محل اشكال مطلقا
الثامنة عشر ويمكن	غير معلوم

(فصل في احكام الشركة)

لا يتميز احدهما	ميزان الشركة الواقعية في مثل الامتزاز هو رفع الامتياز واقعا بحسب نظر العرف وان لم يكن كذلك عقلا ففي مثل مزج المايين المتماثلين
-----------------	--

المورد المتن	الحاشية
	تكون واقعية و كذا في غير المتماثلين غالبا وفي مثل مزج الحبات الصغيرة كالخشخاش و السهم لا يبعد ظاهريتها اذا كانا متجانسين وعدم الشركة في غير هما و في الجامدات الناعمة كالديقيق محل تأمل لا يبعد ظاهريتها والاحوط التخلص بمثل الصلح في خلط الجوز بالجوز واللوز باللوز وفي مثل الدراهم والدنانير المتماثلات فيه اشكال في كون الامثلة من قبيل مساذك-ره اشكال بل منع ما فسرهما به هواشهر معانيها على ما حكى الاجوط التصالح واما اصله فغير اصيل مر الاحتياط مع رفع الامتياز ولا يكفي امتزاج الحنطة بالشعير على الاجوط لا يترك مع عدم المتعارف و كذا حال السفر فالوارد مختلفة المظاهر بطلان عقد الشركة و بقاء الشركة
بنحو الكلى في المعين الفقراء	
١ شركة الوجوه	
٢ حمل عليه	
٣ السابقة	
٤ بنوع آخر	
٤ لكن الاجوط	
٦ بالنسيئة	
٨ بحيث تبطل	

المورد المتن	الحاشية
١٢ نعم يبطل	الناشية من الامتزاج ففى مثل مزج اللوز باللوز والجوز بمثله والبدهم والدنانير بمثلها يتفسخ العقد ويرجع كل مال الى صاحبه فيتخلص فيه بالتصالح كما قبل العقد لو حصل الامتزاج محل تأمل

كتاب المزارعة

الزراعة اعم من المباشرة	لكن فى النسخ التى عندى من الوسائل ومستدر كه ومرآت العقول اسمع قوما يقولون ان الزراعة مكروهة فيخرج عن استفادة ما ذكره
-------------------------	--

(ويشترط فيها امور)

احدها وان كانت لا تلزم	حال المعاطة حال العقد بالصيغة فى اللزوم والجواز ظاهراً كما فى
السادس ابتداء الشروع	فيه اشكال
التاسع اواى مقدار	ليس المراد هذا العنوان باجماله بل المراد اى مقدار معين شئت بنحو الكلى فى المعين من الارض الكدائية

المورد المتن	العاشية
١ بالاجارة	مع عدم الاشتراط فيها بانتفاعه مباشرة
١ بمثل التحجير	لا يكفي ظاهراً حق التحجير في صحتها وكذا السبق للاحياء نعم لا اشكال فيما اذا سبق فاحياها
٢ فالظاهر صحته	ان لم يكن من المزارعة فصحته محل تأمل و اشكال لكن كونه منها كما في المتن غير بعيد وكذا لو اذن عاما وليس ذلك من الجمالة ولا نظيرها وكذا الاذن في الخان والحمام غير شبيه بالجمالة بل الظاهر انه اباحة بالعوض او اذن بالانلاف مضمونا وبعضها اجارة باطله ولهذا يشكل استحقاقه للزيادة عن اجرة المثل ونظائر المسئلة محل اشكال تحتاج الى التأمل مع عدم تيسر العلاج مر الكلام فيها
٣ عن قابلية	اذا لم نقل بحصول المزارعة الصحيحة بالاذن والافصارت لازمة لا يجوز الرجوع فيها
٣ المعاطاتية	مع فرض جواز الرجوع ما ذكره غير وجيه كدليله
٣ دائماً	اي اجرة ما بعد الرجوع
٣ لزوم ابقائه	الظاهر عدم الابتاء على هذا المبنى ومع ابتائه
٤ على المستعير	
٤ ماهو الاقوى	

المورد المتن

الحاشية

ايضا لا يبعد ما في المتن

٥ يكون قراره

ان كان المراد من السلامة هو حصول الزرع
في مقابل لاحصوله فلا معنى للمقرار مع عدم
السلامة فيما يستثنى من الحاصل وان كان
المراد هي السلامة في مقابل التعيب حتى تلاحظ
نسبة النقص فيحاسب بالنسبة فلا يكون القرار
مشروطا بها اي لا تلاحظ النسبة

٦ لا يبعد صحته

٧ اقوال

اذا كانت مدة التأخير على فرضه معلومة
اوجهها الاول فيما اذا كان الارض تحت يده
وترك الزراعة بتفريط منه والافلاضمان
الاحوط التخلص بالتصالح وان كان الاخير
اوجه

٧ وجوه

٨ وهل يضمن

اي مع فرض عدم الفسخ والافلا اشكال في
ضمانه للمالك

٨ وجهان

٩ ولو تعدى الى غيره

لوجهها الاول والاحوط التصالح
ان كان التعيين على وجه الشرطية فمع التعدى
يتخير المالك بين الفسخ و الاقرار ومع عدم
الفسخ ياخذ حصته من الحاصل وان كان على
وجه القيدية كان له اجرة مثل ارضه ولو صارت
ناقصة بواسطة المزارع له ارش نقصها على

المورد المتن	الحاشية
٩ وتعمده الخلاف	الزارع بل في صورة عدم التعمد والجهل ايضا محل اشكال بل منع
٩ في الاجارة	وقد مر " الاشكال عليه فيها وان عليه اكثر الامر من الاجرة المسماة واجرة المثل وفي المقام ايضا لا يستحق المالك غير اجرة المثل لارضه وارش نقصها وحصل بالزرع ولا يلاحظ في اجرة المثل
٩ الستة المتقدمة	مر " ما هو الاقوى بينها فهمنا ايضا ليس له الا التخير بين الفسخ والابقاء فياخذ حصته من غير غرامة زائدة ومع عدم الفسخ تكون الزراعة بينهما للمالك الزرع كما في المتن
١٢ الاقوى جواز	هذا وان لا يخ من قرب لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بايقاعها بين الاثنين بل لا يترك حتى الامكان
١٣ والظاهر جواز	ليس هذا من المزارعة ولا يجوز عقدا لمزارعة كك ولا معنى لنقل مزارعته الى الغير نعم يجوز نقل حصته الى الغير وشرط القيام بامر المزارعة عليه لكن الناقل طرف للمالك وعليه القيام ولو تسببا بامر الزراعة كما فعل

المورد المتن	العاشية
١٣ لنقل منفعة	ليس مقتضى المزارعة نقل المنفعة الى العامل بل مقتضاها ثبوت حق الانتفاع بالزرع من الارض
١٤ كان للعامل قيمة	ان كان البطلان مستنداً الى جعل جميع الحاصل لصاحب الارض فالاقوى عدم استحقاق العامل قيمة ذلك الوصف وكذا لا يستحق اجرة العمل والعوامل في صورة تبين البطلان بعد الزرع و بعد حصول الحاصل الا اذا اشترط عليه الاجرة لعمله وعوامله فيستحق اجرة المثل وان كان مستنداً الى جعل جميع الزرع للزارع لا يستحق المالك اجرة ارضه على العامل الامع الشرط وكذا الحال في ساير الصور فان كان البطلان مستنداً الى جعل جميع الحاصل لصاحب البذر لا يستحق العامل ولا صاحب الارض ولا صاحب العوامل شيئاً عليه الامع الا شترائط فيكون لهم اجرة المثل عليه
١٤ فليس للعالم منهما	قدمران العلم و الجهل غير دخيلين في ذلك وعدم وجاهة ما علله به وكذا الحال في الفرع التالي

المورد المتن	العاشية
١٥ ملكية العامل	بل مقتضاها استحقاق كل منهما على الآخر بذل ما جعله عليه و ملكية العامل الانتفاع بالارض زراعة و ملكية المالك الانتفاع بعمل العامل كذلك
١٦ فالظاهر	لا يبعد التفصيل بين الانقساخ في زمان لم يحصل زرع مشترك ولو مثل القصيل او التبن فيحكم بالبطالان من الاول و بين ما اذا حصل ذلك فيحكم بالانقساخ من حينه فيكون ما حصل مشترك بينهما
١٧ لصاحب البدر	اذا حصل الفسخ قبل ظهور الحاصل على اول الوجهين
(فذلكة)	
الثالثة	هذه الصورة لم تسبق منه على الظاهر وان ظهر حكمها من ساير المسائل
١٨ بالازالة	ويضمن الغائب الخسارة الواردة على المغضوب منه
١٩ فلا يضر	محل اشكال بل منع
٢٠ نعم يمكن	لكن الاقوى هو كونه عاملة مستقلة

المورد المتن	العاشية
<p>٢٠ مجرد التراضي</p> <p>« بلوغ الحاصل</p> <p>« ولغاه</p> <p>« ولا يبعد لحوق</p> <p>٢٢ ويحتمل</p>	<p>لكن الاحوط عدم الاكتفاء بمجرد</p> <p>على الاحوط</p> <p>هذا التعليل غير وجيه</p> <p>غير معلوم بل لا يبعد بقاء المعاملة</p> <p>الميزان في كون الحاصل في العام الاتي لهما</p> <p>كون اصل الزرع لهما كان البذر لهما او</p> <p>لا حد هما وهو مقتضى اطلاق المزارعة كما مر</p>
<p>٢٢ اختص به</p>	<p>و لصاحب الارض قلعه ومطالبة الاجرة لو اراد</p> <p>الطرف بقاءه و كان الزرع له</p>
<p>٢٣ لو ادعى المالك</p>	<p>لا اختصاص بالمالك في الاشتكال المذكور بل</p> <p>لا يبعد تقديم قول مدعى الكثرة اذا كانت دعوى</p> <p>مدعى القلة في الفرض راجعة الى دعوى المزارعة</p> <p>الفاسدة</p>
<p>٢٣ التحالف</p>	<p>هذا الكلام يأتي في جميع موارد الاختلاف</p> <p>في العقود التي مرجعها الى الزيادة والنقص</p> <p>فمنع كون محط الدعوى كيفية وقوع العقد</p> <p>يقع الكلام في ان الميزان في تشخيص المدعى</p> <p>والمنكر هل هو محط الدعوى في مثل المقام</p> <p>او مرجعها فان قلنا بالاول يكون من التحالف</p> <p>وان قلنا بالثاني يكون من الحلف والاحلاف</p>

المورد المتن	العاشية
	والمسئلة بعد تحتاج الى زيادة تأمل و لعل الموارد مختلفة ولا يبعد في مثل المقام ترجيح الثاني
٢٤ التحالف	اذا كان النزاع قبل العمل في العامل والعوامل
٢٤ تنفسخ المعاملة	لا يبعد بقاء المعاملة و الرجوع فيما اختلفا فيه بالقرعة او التنصيف والقرعة اوفق يأتى فيه الكلام السابق
٢٥ التحالف	مع عدم كون حصة المالك اقل من اجرة المثل
٢٥ اجرة المثل	لا بمعنى ثبوت عنوان الغصب وترتب آثاره بل بمعنى الحكم بعدم المزارعة بعد الحلف
٢٦ قول المالك	
(مسائل متفرقة)	
الاولى فالظاهر	محل اشكال وان كان عدم الضمان اشبه
السابعة فالاحوط	لا يترك وان كان ما في المتن اقرب
الثامنة قبل ظهوره	فيه اشكال
(كتاب المساقات)	
ولا غر فيها	هذه المعاملة صحيحة غررية كانت اولا
الثالث اوفلس	لا يعتبر في العامل ذلك
السابع في العام الواحد	مع معلومية مبدء الشروع في السقى او

المورد المتن	الحاشية
التاسع لا يبعد	العمل اختصاص احدهما باشجار معلومة والاخر باخرى بلا اشتراك في شيء منها كما هو ظاهر المتن غير صحيح نعم لا يبعد الصحة مع الاشتراك كما في الفرعين التاليين
١ اولا	مع عدم الاحتياط الى السقى و لا الى عمل تستزاد به فالأقرب البطلان الا اذا كانت الاشجار مختلطة بعضها يحتاج وبعضها يستغنى .
٢ بورقها	اووردها
٣ لا يجوز	وهو الاقوى كما ان الاقوى عدم الجواز في مطلق الزرع ايضا
٤ اعمال آخر	موجبة لاستزادة الثمرة كمية او كيفية وفي غير هذه الصورة محل اشكال
٥ خمسين	مع جعل المدة طويلة غير متعارفة اشكال
٦ صحة	محل اشكال
١٠ الاول	بل الاقرب الثانى وكذا في الفرع التالى
١١ اقويهما ذلك	محل اشكال في المقام و لا يبعد ان تكون الشروط مختلفة والتفصيل لا يسهل المقام
١٢ لا يبعد	لا اشكال في بطلانه كبطلانه في الفرع التالى

المورد	المتن	العاشية
١٣	والثاني	وهو الاقوى
١٤	استحق	مع كون الثمرة بحسب المتعارف بمقدار اجرة المثل او اكثر و مع الاقلية لا يستحق الزيادة
١٧	اقويهما الصحة	محل اشكال و قد مر "الحكم بالبطلان في الاجارة بالنحو المذكور
١٩	رابعها	هذا لا يخ من قوة والاحوط التخلص بالتصالح.
١٩	بانا نمنع	الظاهر كون حقيقتها عرفا و شرعا هي العمل بازاء الحصة المجعولة كما يشعر بذلك بل يدل عليه قوله في صحيحة ابن شعيب و يقول اسق هذا من الماء واعمره ولك نصف ما اخرجته الله منه قال لا بأس و كان " اعتبارها غير اعتبار المضاربة بل المزارعة
١٩	جاهلا با لحال	الجهل بالحال لا يوجب عدم الاستحقاق كما مر نظيره في الاجارة وغيرها
٢٠	الاول	الاحوط ان يجعل على نحو الشرط و ان كان الاقوى ما في المتن
٢٢	قبل الظهور	البطلان اشبه قبل الظهور و لومع القيدان و اما مع الظهور قبل البدو فلا يبعد صحته مع اشتراط القطع او شرط بقاءه مدة معلومة

المورد المتن	العاشية
٢٣ عالما	العلم بالفساد شرعا لا يوجب سقوط الاجرة نعم لو كان الفساد مستندا الى اشتراط جميع الثمرة للمالك يتجه عدم الاستحقاق كان عالما بالفساد اولا و استحقاق اجرة المثل انما هو فيما اذا كانت حصته بحسب التعارف بقدرها او اكثر و الا فلا يستحق الا الاقل للاستيجار
٢٦ او المقاصة من الحاكم	تقدم اجبار الحاكم على اجبار غيره مع اختيار المالك الاجبار و عدم الفسخ لا اشكال فيه و كأن العبارة لاتخ من نحو تشويش لا يترك و ان كان ما في المتن لا يخ من قوة
من غير قصد	لا يخ من اشكال وان لا يخ من وجه
٢٧ مشكل	بل ممنوع
٢٨ اجرة المثل	مع القيد المتقدم
٢٨ حصته	لا وجه له بعد كون الفسخ من الاصل لا من حينه
٢٩ لا يبعد	مر الكلام فيه
٣٠ ولا وجه له	اذا استولى العامل على العين والثمرة واما اذا كانتا تحت يد المالك والعامل يقوم بالسقى

المورد	المتن	العاشية
٣٠	ويحتمل	والعمل فالرجح الرجوع الى المالك ولو في حصة العامل قبل استيلائه عليها نعم مع استيلائه عليها يجوز الرجوع اليه ايضا فا لميزان في الرجوع هو الاستيلاء لا مطلق التصرف لكنه غير وجيه
٣١	اقوال	اقويها الثاني فانه ليس مساقاة كما مر في المزارعة ايضا ما هو الا قوى فراجع
٣٣	اذا فسخ	الفسخ حل العقد من اصله و كذا التقابل و مقتضاه رجوع كل من العوضين الى صاحبه و في ما نحن فيه ترجع الحصة الى المالك و على فرض التسايم لا يلزم منه السقوط مطلقا
٣٣	فلا نسلم	الاولى منع عدم التمكّن المعتبر في الزكوة و الافقدهم اعتبارا مطلقا
٣٤	مع فرض	اي قدم قوله مع انكار الزيادة و قدم قول العامل اذا انكر الزيادة
٣٥	في المدة	محل اشكال نعم ان رجع الامر الى الحاكم لا يبعد جوازه له بل في بعض الصور جائز له بلا اشكال
٣٦	جاز	ما قالوا هو الاقوى
٣٦	باطلة	

المورد المتن	العاشية
٣٦ جاهلا	بل مطلقا لكن مع القيد المتقدم من كون حصته بحسب التعارف لا تنقص من اجرة عمله
٣٦ مع جهله	بل مطلقا ايضا
٣٧ على الصحة	جريانها محل اشكال بل منع
(كتاب الضمان)	
(و يشترط فيه امور)	
احدها الفعل الدال	محل تأمل
الثاني كذا ذكره	وهو الاقوى
الثاني ضرراً	اعتبار عدم الضرر والخرج على المضمون عنه في صحة الضمان غير معلوم
الرابع مختاراً	وكذا المضمون له في قبوله
الخامس لا ينفع اذنه	في الرجوع الى ما تعلق به الحجر واما بغيره او بعد رفعه فلا مانع من الرجوع اليه بسبب اذنه في حال الحجر
السادس على المشهور	وهو الاقوى ودعوى الانصراف غير وجيهة و
السادس لانفهامه	ضمان الاتلاف خارج عنها تخصصاً
	محل تأمل

المورد المتن	الحاشية
السابع التنجيز	على الاحوط
« يمكن ان يقال	كيف يمكن مع دعوى امتناع التفكيك مع ان هذا النحو من الضمان غير ما عندنا من كونه ناقلا
« اذ حقيقته	كون حقيقة ضمان اليد قضية تعليلية في محل المنع ولا يسع المقام تفصيله
الثامن والمبيع الشخصي	محل اشكال مع انه ليس من امثلة المقام وهو الاقوى
« على المشهور	لكن في الروايتين ضعف سنداً بل و دلالة و لكن ما في المتن لا يخ من قوة مطلقة من غير فرق بين الضمان التبرعى وغيره
١ على بن الحسين (ع)	محل اشكال
٢ بصحته	وهو الوجه على هذا المبنى
٣ كذا قالوا	اوجهها عدم
٤ وجهان	اذا صرح بضمانه حالاً فالاقرب الرجوع عليه مع ادائه
١٠ باذن	الا اذا صرح المضمون عنه بضمانه اقل من اجله فان الاقرب معه جواز الرجوع عليه مع الاداء
١١ ليس له	كون مقتضى القاعدة ما ذكره ممنوع بل
١٣ مقتضى القاعدة	

المورد المتن	الحاشية
	انظاها ران مآرد اذنه بالضمان وضمانه واشتغال ذمته لا يوجب اشتغال ذمة المضمون عنه ولو للاصل وعدم الدليل عليه نعم بعد الاداء لا اشكال نصا وفتوى في جواز الرجوع واشتغال ذمته ويمكن استفادة ما ذكر من الرواية المشار اليها ايضا اقويهما الاول
١٤ وجهان	
١٥ على خلاف القاعدة	مر " منع كونه على خلاف القاعدة لكن المسئلة مع ذلك محل اشكال بجميع صورها وهو الاشبه كما مر "
١٦ ظاهر المشهور	لا معنى للتقاص ههنا واما التهاثر فوجيه فيه اشكال
١٧ او يتقاصان	لكن الفك هو الاقوى
٢٠ باكثر منه	صحته كذلك محل اشكال بل منع الا اذا كان كليا في المعين فان له وجه صحة فان الكلى في المعين لا يخرج عن الكلية والذمة على ما هو التحقيق فيكون ضمانه في دائرة المعين فمع تلف الكل يبطل الضمان ومع بقاء مقدار الدين لا يبطل ويتعين الاداء ومع بقاء ما ينقص عنه يبطل بالنسبة
٢٣ عن اشكال	
٢٤ وجه التقييد	
٢٥ وجوب الكسب	لا وجه له في الفرض

المورد المتن	الحاشية
٢٦ اقويها الاخير	بل اضعفها لعدم امكان ضمان الاثنين تمام المال على وجه النقل الذي هو معنى الضمان على المذهب الحق ولا يبعد كون الاول اقرب الوجوه
٢٧ فالظاهر التقسيط	محل تأمل بل احتمال القرعة اقرب واقرب منه عدم جواز الرجوع الى المضمون عنه الامع العلم بالاداء لما عليه ضمانا وكذا نظائر المسئلة فلا يفك الرهان الامع العلم بافتكاكه باداء الدين الذي له رهن وكذا الحال في البراء بل هو وجيه ان كان الثبوت بالبينة على وجه التقييد بخلاف ما اذا كان على وجه المعرفية والمشيورية الى مافي ذمته او مقدار منه
٣١ يجوز ان يضمن	محل اشكال نعم لا يبعد الجواز في بعض الاحيان للولي فيشتغل ذمته بعنوان الولاية فيؤدي من الوجوه المنطبقة وعليه لا دخالة فيه لاشتغال ذمته بها
٣٢ على اشكال	بل منع
٣٤ مع بقاء	وكذا مع عدم بقائها
٣٥ فلا يجوز	وهو الاقوى
٣٥ عن اشكال	لا اشكال في بطلان الضمان

المورد المتن	الحاشية
٣٧ الجواز	محل اشكال
٣٨ والاقوى الجواز	بل الاقوى عدم الجواز
« صحته	بل الاقوى بطلانه
٣٩ ضمان درك	مع بقاء الثمن في يد البائع محل تردد نعم
« فعلى المشهور	لا اشكال فيه مع تلفه
« درك المبيع	وهو المنصور فيه وفيما بعده نعم لا يبعد ذلك
٤١ للمشهور	في الارش
« قيل لا يصح	يأتي فيه ما قوينا في ضمان درك الثمن
٤٢ فلا يصح	وهو المنصور
	وهو الاقوى بل لا وجه لضمان الشخص عن
	نفسه ولو مع تعدد الجهة
	وهو الاقوى واما الاول فقد ادعى الشيخ اجماع
	الفرقة بل اجماع الامة عدى ابي ثور عليه
	ولا بأس به لكنه ليس من فروع هذا الكتاب و
	غير مربوط بالضمان المذكور فيه
(تتمة)	
لاوجه له	بناء على مبناه وقد مر الكلام في المسائل
١ فالقول قول	المذكورة
	مع سبق يساره وقول المضمون له مع سبق اعساره

المعاشية	المورد المتن
<p>ومع الجهل بالحالة السابقة فمحل اشكال اي في عقد آخر لامعنى للشهادة بالاذن المطلق بلا ذكر المتعلق ولان تأثير للبيئة فيه وهذا بخلاف الفرض الاتى فان الشهادة على الدين مؤثرة ولو بلا ذكر السبب</p>	<p>٣ على المضمون عنه ٤ الظاهر ذلك</p>
كتاب الحزالة	
<p>فى دينه بل بالفلس والظاهر اشتباه النسخة وانما يعتبر عدم الحجر بالفلس فى المحتال وكذا فى المحيل الاعلى البرى واما فى المحال عليه فلا يعتبر وان كان مجبوراً عليه فى امواله الموجودة قبل رفعه الاقوى اعتباره فى الحوالة على البرى او بغير جنس ما على المحال عليه والا حوط اعتباره فى غيرهما ايضا لكن لا يبعد عدم اعتبار عدم الفصل المعتبر فى القبول هذا فى غاية الضعف فى المقام وكذا فى الضمان والوكالة ولا اشكال فى ان كلها من العقود فهي ميزانها المقوم لها واما الاذن فهو ايقاع</p>	<p>الى غيره بالسفه احدها يعتبر قبوله من الايقاع</p>

المورد المتن	العباشية
الثاني التنجيز	والفرق بينه وبين الوكالة ظاهر
الثالث ففيه خلاف	على الاحوط
« ولا يبعد التفصيل	والاحوط اعتباره بل اعتبار قبوله كما مر
	بل لا وجه له فان الحوالة على المديون بنحو
	ما على البرى لا محصل لها ولا ربط بين باب
	الحوالة والوكالة
الرابع المشهور	وهو المنصور بل الاقوى عدم الصحة في الفرع
	اللاحق
الخامس امكن الحكم	محل تأمل
السادس ولا بأس به	بعد رضى الطرفين ولكن الاحوط قلبه على
	المحال عليه بناقل شرعى بالجنس ثم الحوالة
٤ يسقط	الاشبه عدم السقوط
٩ مدفوعة	في هذا الدفع اشكال
١٠ والا قوى	بل الاقوى عدم حصوله الا بالاداء وحالها حال
	الضمان فيه وفي سائر ما ذكر في المسئلة مثل
	الابراء والوفاء بالاقبل
١١ وكان دعواه	كون نظره الى ما ذكر محل اشكال
١٤ منكر الحوالة	لا بمعنى ثبوت الوكالة وترتيب اثرها لو كان لها
	اثر للمسئلة صور وكذا لطرح الدعوى ولعل
	في بعضها يكون المرجع التحالف على اشكال

المورد المتن	الحاشية
١٤ مدعى الحوالة	لا يخ من قوة ومنع الظهور ممنوع
١٥ لاعليه	هذا ممنوع بل حوالة عليه بما في ذمته فان كان بنحو التقييد بطلت الحوالة وان كان بنحو الداعي صحت و تكون الحوالة على البرى
١٥ باقيا	فى غير صورة احوالة المشتري البايع على الاجنبى البرى واما فيها فالمقبوض باق على ملك الاجنبى فى صورة بطلان الحوالة
١٦ معاملة مستقلة	هذا انكار للمبنى لالبناء بعد تسليم المبنى وانكار المبنى وجيهه و فرق بين كونها استيفاء او لازمها ذلك
١٧ والمحال عليه	لا اثر لقبول المحال عليه فى الحكم اى وجوب الدفع نعم له اثر فى الضمان لاجل الغرور
(كتاب النكاح)	
٤ يجب بالنذر	مرت المناقشة فى وجوب المنذور بعنوانه الذاتى بل الواجب هو عنوان الوفاء بالنذر وانما ينطبق فى الخارج على المنذور والخارج ليس ظرف تعلق الوجوب وكذا الحال فى العهد واليمين وكذا فى باير امثله من كونه مقدمة للواجب المطلق وما يتلوه فانها مع ورود الاشكال المتقدم عليها او على بعضها ترد عليها

المورد المتن	المعاشية
	اشكالات اخر ليس المقام مقتضيا لبيانها و كذا الكلام فى النكاح المحرم والامثلة المذكورة واما الزيادة على الاربع ونكاح المحرمات عيناً وجمعاً فانها محرمات وضعية اى لا يقع النكاح فيها لانه يقع محرمات وتأتى المناقشة فى النكاح المكروه بما ذكره ايضا
١١ عند الزوال	بل بعده واما عنده فلم ارد دليلها
٢٦ ويشترط ايضا	ويشترط ايضا ان تكون المرأة خلية عن المانع فلا يجوز النظر الى ذات البعل والعدة
الاحوط الاقتصار على الاول	لا يترك
٣٠ مع الانثى	اى فى معاملتها مع الانثى والذكر لا معاملتها معها و ان كان الاحوط لهما ذلك
٣١ مطلقا	وان كان الجواز لا يخلو من قرب
٣٣ اذا لم تكن	هذا الاستثناء يحتاج الى التأمل والمراجعة
٣٥ نبض العروق	مع عدم الامكان بمثل الآلات الحديثة
٤٠ لا بأس	مع عدم الريبة والتلذذ وكذا فيما بعده ولا يغعض كف الاجنبية لدى المصافحة
٤٣ لا يدخل الولد	على الاحوط
ولا بأس	فى اطلاقه تأمل
٤٥ والشعر	الاحوط ترك النظر اليه

المورد المتن	العاشية
٤٦ الاحوط الترك	لا يترك
٥٠ غير محصورة	لا يجب الاجتناب في الشبهة الغير المحصورة بان تكون امرأة اجنبية مثلاً مختلطة بغير محصورة من النساء من غيرها ولو كانت محرمة نسبية مختلطة باجنبيات غير محصورات لا يجب الاجتناب عن نكاح بعضهن بما لا يوجب الخروج عن عدم الحصر و اما الشبهة البدوية بين المماثل وغيره وبين المحرمة النسبية وغيرها فالاحوط الاجتناب بل الاقوى في بعض الصور لكن لا لما في المتن فانه ضعيف و اما الشبهة البدوية فيما كانت مجرى الاصل كالشك في كونها اختاً رضاعية او اجنبية فلا يجوز النظر اليها و يجوز نكاحها
٥٠ والاظهر الاول	الاقوى جواز النظر
٥١ الاعانة	صدق الاعانة على الاثم ممنوع فلا يجب عليهم النستر حتى مع العلم بتعمدها
٥٢ الاحوط	والاقوى عدم الحرمة
(فصل فيما يتعلق باحكام الدخول)	
٤ او مقدارها	كفاية المسمى في مقطوع الحشفة لا يخ من

المورد المتن	العاشية
	قوة كما مر
٤ والام	حرمتها غير متوقفة على الدخول
٥ اشكال	الاقوى عدمها فيه و الاحوط عدم الكفاية فى القبل بدون الانزال ولا يبعد عدم الكفاية فى الوطى فى الدبر فى المرعين المتأخرين ايضا والظاهر كفاية الوطى فى القبل بلا انزال فى الاربعة اشهر و حصول الفئة فى الايلاء
٧ سفر الواجب	او الضرورى ولو عرفا كسفر التجارة وتحصيل العلم دون ما كان لمجرد الميل و التفريح و التفريج على الاحوط
٧ كما مر	مر الكلام فيه
٧ بدون الانزال	مر عدم اعتباره
٩ عليه القضاء	اى تدارك ما فات بحيث لو ترك الثمانية لوجب عليه المراتن لكن يجب عليه بعدمضى الاربعة و طيها فوراً ففوراً و لا يسقط بتركه فى رأس الاربعة
٩ لان الظاهر	محل اشكال
(فصل)	
٢ على المشهور	الاقوى عدم ترتب غير الاثم مع عدم الافضاء و

المورد المتن	الحاشية
٣ الحيض والغائط	مع الافضاء حرمة وطبها ابدأ مطلقاً مع بقاء زوجيتها و ترتب جميع آثارها عليها و يجب عليه نفقتها و ان طلقها بل و ان تزوجت بعد الطلاق على الاحوط بل لا يخ من قوة
٣ الاختصاص بالاول	على الاحوط في هذه الصورة
٤ في الجميع عدى الزوجة	في مقابل الثاني لا الثالث
٥ وكانت كبيرة	وعدى المملوكة اذا افضاها مالها
٥ ولكن الاحوط	ثبوتها للكبيرة المطاوعة محل اشكال
٦ عن قوة	وان كان الاقوى عدم الوجوب
٨ لاستصحاب	محل تأمل
٩ على القول	بل لاستصحاب انها لم تبلغ بنحو السلب
١٠ اشكال	الرابط و يترتب عليه جميع الاحكام و اما
١٠ يحتمل بعيداً عدم	استصحاب عدم بلوغها بنحو السلب المحمولي
	فمثبت و كذا في نظائر المقام مما يترتب بالحكم
	على الكون الرابط او السلب الرابط والتفصيل
	مو كول الى محله
	اي على القول بحرمة وطبها ابدأ
	الاقرب عدم السقوط
	هذا الاحتمال ضعيف

المورد المتن	العاشية
(فصل لايجوز فى العقد)	
١ ومقتضى الاحتياط	لا يترك
٢ هو القرعة	لا يترك الاحتياط بالقرعة فى الفرعين
٣ اشكال	وان كان الجواز اشبه
٤ النص فيه	اى يستفاد من النص وان لم يرد فى خصوص المسئلة
(فصل لايجوز التزويج)	
٣ بطل	على تأمل ولا يبعد عدم ايجابه التحريم
٥ الظاهر ذلك	اى محكوم بذلك ظاهراً ما لم ينكشف الخلاف
	و مع ذلك فى صورة عدم الدخول لا يخفى - ن اشكال
٤ تحرم ابدأ	على الاحوط
٧ لا يوجب الحرمة	الاحوط ايجابها اذا كانتا معتدتين وعلم اجمالا
	بمخرج احديهما - ن العدة الا اذا انكشف الخلاف
٨ جازله	الا اذا كان طرف العلم هو العدة الرجعية
	لنفسها و المسئلة مطلقا لا تخفى - ن تأمل و اشكال
١٠ لا يخفى عن قوة	بل الثانى لا يخفى عن قوة

المورد المتن	العاشية
١٢ على الثاني	وهو الاحوط لو لم يكن اقوى فلا يترك
« لا يبعد الجوار	بل لا يبعد عدم الجواز ولا يبعد كونه موجبا
	للمحرمة الابدية
« فلا ينبغي الاشكال	الاحوط التعدد في هذه الصورة ايضا
١٣ اقويهما الثاني	محل تأمل
١٥ وجهان	هنا وجه آخر لا يبعد ان يكون اوجه منهما وهو
	ثبوت عشر قيمتها للمولى ان كانت بكر أو نصف
	العشر ان كانت ثيبا
١٦ تعدد	محل تأمل في بعض صورته لكنه احوط مطلقا و
	اقوى في بعض الصور
١٧ والاحوط الاولى	لا يترك حتى الامكان
١٩ فالظاهر	بل الاحوط
٢١ خشي	وكان الوطى في دبرها
« والاحوط	وان كان الاقوى عدمها
« او كان المباشر	على الاحوط في هذه الصورة اذالم يتحقق من
	الفاعل العمل
« اشكال	بل منع
(فصل من المحرمات الابدية)	
على الكشف	على الاحوط فيه

المورد المتن	العاشية
٣ - فيشمله	فيه اشكال
٤ - بنى على	اى بنى على صحته و كذا فى ما يتلوه على الاقوى
٥ - وحرمت عليه	مع علمه بالحرمة و انما تكون الحرمة فى الظاهر ما لم ينكشف الخلاف
٥ - فافسده	لكنه فرض غير واقع و ما هو محل الكلام هو فساد الحجج فى بعض الموارد لا فساد الاحرام فان الظاهر عدم فساده مع فساد الحجج
(فصل فى المحرمات بالمصاهرة)	
٢ - اذا كان بشهوة	على الاحوط بل الاحوط مطلق اللبس والنظر الى ما لا يحل لغير المالك
٢ - مدخولة	و مملووسة و منظورة
٤ - او مقدارها	كفاية التمسى فى مقطوع الحشفة لاتخ من قوة
٦ - صيغة البيع	لكن يكون التقويم بعنوان التملك فى مقابل العوض
٨ - نعم يجب	يحتاج الى المراجعة
١٠ - فى بعض	الاقوى التعميم
١١ - الظاهر	فيه اشكال بل الا شبه عكسه
١٤ - وجهان	الاجوط الثانى

المورد المتن	الحاشية
١٩ فالظاهر الصحة	لورجع الشرط الى سقوط اذنه فالظاهر بطلان الشرط
٢٤ على وجه	فيه تأمل
٢٨ لا يترك	لا ينبغي تركه
٢٨ عين قوة	في القوة اشكال و كذا في الوطى بالشبهة
٣٢ فالظاهر جواز	هذا اذا كانت المرأة زانية لا مشتبهة
٣٥ بالكشف الحكمي	فيه تأمل
٣٦ اذا كان	مر الكلام فيه
٣٨ هو احوط	لا يترك في اللبس بشهوة
٢٩ او مختلفتين	كرضعة من لبن فحل مع بنته النسبية التي لم ترتضع من لبنه فهما اختان مختلفتا الانتساب
	لم تحصل اختيهما با لرضاعة ولا بالنسب بل بهما على الاختلاف
٣٩ وكذا لا يجوز	ما لا يجوز هو وطيهما بالملك لا جمعهما فيه
	مع وطيهما
٤١ فالأظهر	محل تأمل
٤٢ وهو الاحوط	لا يترك
٤٣ لا بعد ذلك	الاقرب هو الرجوع الى القرعة في تعيين السابق
	منهما فتسقط الاحتمالات اللاحقة وكذا الحال
	في الرجوع الى القرعة في نظائر المقام الابعض

المورد المتن	العاشية
	<p>الموارد النادرة مما خرج عنها بالنص فح تستعمل بالنسبة الى المهر لوطلقها و ماهو المعروف بين المتأخرين من الاشكال فى ادلة القرعة قد فرقنا عن جوابه فى محله وانه مما لا اساس له واما الاية الشريفة التى تمسك بها فى المتن فهى غير مربوطة بالمسئلة وان تمسك بها العلامة ايضا</p>
٤٤ فى السبق	مع الجهل بتاريخهما
٤٩ من جهة الخبر	هو صحيحة بريد العجلى وهى غير مربوطة بالمقام بل يمكن دعوى اشعارها بخلاف ما ذكره نعم الاحوط ترك وطى الاخت التى هى زوجته مع وطى اختها المدلسة للصحيحة
٥١ بل الاحوط	لا يترك
٥ فى المبعضة	فيه تأمل
٥٧ ضرراً عليه	بل حرجاً عليه وكذا فى امثال المقام واما قاعدة الضرر ففيها اشكال
(فصل فى نكاح العبيد)	
	<p>قد اغمضنا عن هذا الفصل والفصلين التالين مما تتعلق بالعبيد والاماء لعدم الابتلاء بهما</p>

المورد المتن	الحاشية
(فصل في العقد واحكامه)	
١ بما يدل	اي يجعله ظاهراً في الدوام ومع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط
٤ ولو بالتوكيل	وان كان الجواز مع عجز نفسه لا يخ من قوة وان تمكن من التوكيل
٤ جواز العكس	بمثل تزوجت لا بمثل قبلت
١ وكذا الاحوط	لا يترك
١ الاحوط خلافه	لا يترك
٥ الاحوط	لا يترك
٦ جوزتك	لا يكفي بمثل ذلك مما يكون اللحن مغيراً للمعنى
٨ بل يكفي	اذا كان جاهلاً باللغة بحيث لا يفهم ان العلة تحصل بلفظ زوجت مثلاً او بلفظ مو كلتي فصحة محل اشكال وان علم ان هذه الجملة لهذا المعنى
١٢ عدم التأثير	هذا الاصل مما لا اصل له نعم يجري بعض اصول اخر لكن المجري هو المجتهد
١٣ سلب عبارته	الاقوى سلب عبارته
١٧ مع المعاهدة	اذا تقاولا وتعا هذا على معين فعقدا بلا فصل

المورد المتن	الحاشية
<p>١٧ فالاقوى البطلان</p> <p>١٨ مع الاشارة</p>	<p>مبنيا عليه فالظاهر الصحة كما اذا قال بعد ذلك زوجت بنتى منك لكنه من قبيل القرينة الخارجية الحاقه بالكلام نعم لو قال بعد التعاقد زوجت احدى بناتى يشكل الصحة محل اشكال فلا يترك التخلص بالاحتياط لكن اذا كان المقصود العقد على الكبرى فتخيل ان المرأة الحاضرة هي الكبرى فقال زوجتك هذه وهي الكبرى فالصحة بالنسبة الى الحاضرة لا تخلو من وجه لكن لا يترك الاحتياط بتجديد العقد او الطلاق بعد اتفاقهما في وقوع العقد والاختلاف في التعيين والاتعيين</p> <p>لا يترك</p>
<p>١٩ في التعيين</p> <p>٢٠ الاحوط</p>	
(فصل في مسائل متفرقة)	
<p>الثانية حكم لهما</p> <p>الثانية في الظاهر</p>	<p>مع الاحتمال</p> <p>بمقدار لا يمكن التخلص عنه لو كان عالماً بخلاف مدعى الزوجية و ان كان المنكر هو الزوج يجب عليه الطلاق في الظاهر او تجديد النكاح مع الامكان</p>

المادة	المورد المتن
<p>ولا يجوز لها اخذه فلو كان الزوج اماً بالواقعة يجب عليه ايصال المهر بنحو اليها الظاهر عدم ثبوت الحق بمجرد النكول بل يرد الحاكم الحلف على المدعى فان حلف يشبث الحق والمسئلة سيالة مر الكلام فيه الاقرب هو الوجه الاول فيه تفصيل لاشكال فيه ولا باس بمخالفتها للقواعد ملكيتها محل تأمل كما ان بطلان النكاح بها محل تأمل والاولى بان تشهد بانها كانت ذات بعل وتزوجت من الثاني حين كونها كذلك على الاحوط</p>	<p>الثانية المهر اليها الثالثة وان نكل « وان نكلا الخامسة لا يبعد « وجهان « مشكل السادسة من ملكية العبد السابعة فالاحوط الثامنة بانها ذات التاسعة ثقة</p>
(فصل في اولياء العقد)	
<p>المسئلة مشكلة لا يترك فيها الاحتياط في بعض الموارد ويأتى الكاظم فيه بل لا يبعد عدمه نأى لا يترك الاحتياط فيه و</p>	<p>والوصى لاحدهما والحاكم ٢ ولا يبعد الاحاق</p>

المورد المتن	العاشية
٥ ويحتمل	في تاليه
٦ اقويهما	لكنه ضعيف
	الاقوى هـ - و صحة العقد مع عدم المفسدة و
	توقف صحة المهر على الاجازة و مع عدم الاجازة
	يرجع الى مهر المثل
٤ ويحتمل	مرضعه
٧ السفية	اذا حجر عليه للتبذير نعم السفية المتصل سفهه
	بزمان الصغر محجور مطلقا
٨ كالسفيه	لا يبعد فيمن اتصل زمان سفهه بزمان صغره
	دون غيره
٩ وكذا ان جهل	الاقوى فيه لزوم اجراء حكم العلم الاجمالي
	بكونها زوجة لاحدهما
٩ لكن الاظهر	بل الاظهر تقدمه وما تشبث به غير وجهيه
٤ اوجههما الثاني	لا يبعد او جهة الاول
١٠ اوجههما ذلك	لا يبعد او جهة عدم اذا عمل الولي جهده في
	احراز المصلحة و كشف عدم المصلحة لا تأثير له
	في مورد ثبوت الولاية للموصى كالم متصل جنونه
	بصغره والاحوط الذي لا يترك ضم اذن الحاكم
	و اما المجنون الذي عرض جنونه بعد البلوغ
١٢ للرصى	فالاقرب ان امره الى الحاكم حتى مع وجود

المورد المتن	العاشية
١٦ ولده الكافر	الاب والجد وان كان الاحتياط حسن واما امر الصغير مشكل فلا يترك الاحتياط فيه
٢٠ فرضي به	ادالم يكن له جد مسلم والا فلا يبعد ثبوت الولاية له دون الاب الكافر
٤ التقييد	اي مجرد الرضا باعتقاد كونه لازما عليه و اما لو اظهر الرضا بالعقد قولا او فعلا فلا يبعد كفايته ان اجاز العقد الخارجي وقيدته بذلك على وجه التوصيف بان قال اجزت هذا العقد الذي يجب على اجازته فلا يبعد كفايته نعم لو رجع التقييد الى الاشتراط لا يكفي
٢١ كاشفة	المسئلة مشككة لا بد فيها من الاحتياط
٢٢ ولا فعل يدل	ولا قرائن قامت على ان سكوته اجازة
٢٣ ويحتمل صحته	هذا الاحتمال بعيد مع سبقه بالنهي وقريب مع عدم الاذن والسكوت
٢٧ على اشكال	الا قرب عدم الخروج عن الفضولي
٤ عليه اشكال	الظاهر صحته و لزومه مع مراعات الغبطة
٢٨ عدم الصحة	بل الاقوى الصحة وال لزوم ولغوية قصدها وما ذكره من الرجوع الى اشتراط الجواز ممنوع
	و مع تسليمه فكونه موجبا للبطلان محل اشكال

المورد المتن	الحاشية
<p>٢٩ لمامر</p> <p>٣٠ من غير حاجة</p> <p>٣١ ولكن الاحوط</p> <p>٣٢ الامع فرض</p> <p>٣٥ فكك</p> <p>« وان جهل التاريخان</p>	<p>قد مر الاشكال في الكشف ولزوم الاحتياط وان لا يبعد الالتزام به في المقام لاجل النص الخاص الاقرب هو الحاجة اليه في ترتيب الاحكام ظاهراً لا يترك في ترتيب جميع الاحكام بل لا ينبغي ترك الاحتياط بالتخلص بالصلح في جميع الصور الخارجة عن النص في الاستثناء اشكال بل منع مع الجهل بتاريخهما وامام مع العلم بتاريخ احدهما يحكم بصحته دون الآخر ولم يحتمل الا قتران والا فيحكم ببطلانها كما مر</p>
	كتاب الوصية
<p>وبعبارة اخرى</p> <p>١ من العقود</p>	<p>ما ذكره ليس عبارة اخرى لما سبق لان الوصية بالفك ليست من القسمين ولو جعلت العهدية اعم من الفك لاتكون الوصية الاقسما واحداً والامر سهل الظاهر ان تحقق الوصية وترتيب الاحكام عليها من حرمة التبديل وغيرها لا يتوقف على القبول لكن تملك الموصى له متوقف عليه فلا يملك</p>

المورد المتن	الحاشية
٣ ومع عدمه يجب	<p>قهرأ فالوصية من الايقاعات لكنها جزء سبب لحصول الملك للموصى له اذا كان عنده اموال الناس او كان عليه حقوق وواجبات يعلم بها الورثة ويطمئن بايصالهم و تأديتهم على ما هي عليها لا يجب الايضاء بها و ان كان اولى بل احوط</p>
٤ لعدم حصول	<p>هذا بالنسبة الى الصورة الاولى مناف لما سبق منهم من قوة احتمال عدم اعتبار القبول لحصول الملكية بموت الموصى قبل قبول الموصى له قهرأ و ان كان هو الاقوى لما سبق منا من اعتباره في حصول ملكيته نعم لو قيل بان الرد كاشف عن عدم الملكية بالموت يرتفع التنافي لكنه ضعيف</p>
٤ عن اشكال	<p>فيما اذا كان الموصى باقيا على ايجابه الظاهر منه حال حيوته نسب الى المشهور عدم تاثير الرد بل يجوز له القبول بعد حيوته وكيف كان لا يبعد الصحة بعد الردوان قلنا بالبطلان في الفضولي والايجاب في سائر العقود ولا اظن تحقق اجماع في المقام</p>
٥ مقتضى القاعدة	<p>بل مقتضى القاعدة في البيع البطلان الا في</p>

المورد المتن	الحاشية
٧ خلاف القاعدة	بعض الموارد كما لو جمع بين امور مستقلة فى اللحاظ والقيمة فى انشاء واحد واما فى الوصية فالاقوى الصحة الا فيما استثناء لا يبعد ان يكون على وفقها بناء على ما مر فى حقيقة الوصية
(بقى هنا امور)	
احدها وجوه	اقويها الاول
الثانى وجوه	اقويها الثالث
الثالث اوجههما	لكن القسمة بين الورثة على حسب قسمة الموارث
الرابع وجوه	الاوجه الاول
الخامس على الوجهين	الاقوى اخراجهما منه على الوجهين والمتولى للقبول بالنسبة الى السهمين هو وصى الميت او الحاكم والاحوط ضم قبول الورثة اليه
السادس ويقدم عليهم	فى غير الكشف الحقيقى و الا فتلزم لغوية اجازتهم للكشف عن كونهم غير الورثة من اول الامر
٨ فى العهدية	يعنى قبول الموصى له فى صحة الوصية وقدمر عدم اعتباره مطلقا وفى العهدية لا وجه لاعتباره

المورد المتن	الحاشية
٨ وان احتمل	واما لو عهدان يعطى شيئاً بشخص ففي تملكه يعتبر القبول بلا اشكال احتمال اعتبار قبول الفقراء او العلماء بما انهم منطبقات الجهات بعيد غايته لكن احتمال اعتبار قبول الحا كم ليس بذ لك البعد و ان كان الاقرب عدمه كما ان بطلانها برد الحا كم فيما تقضى مصلحة سياسية او كان في قبولها مفسدة كك قريب
(يشترط في الموصى امور)	
الرابع قبل حجر الحا كم	الاقرب صحتها قبل حجره الا اذا كان سفه متصلاً بصغره ملكه محل اشكال بل الصحة ممنوعة لاتخ من تأمل محل تأمل فيه وفيما كان من هذا القبيل لا اشكال في صحته في الصورتين
الخامس هو الاقوى « على اشكال « فالاقوى صحتها « ولو اوصى بدفنه ١١ يمكن ان يقال	
(فصل في الموصى به)	
او كافرين	فيه تأمل
٢ بطلت	لا يبعد لغوية قصده و صحة وصيته في الثالث و

العاشية	المرور المتن
لغوية الوصية الثانية بالثلث و كذا لا يبعد صحتها في الفرض الاتي ولغوية قصده لكن في الفرعين اشكال لا يترك التخاص بالاحتياط مالي دون غيره بل على نفى احتماله هذا ن الاصلان غير اصيلين و ان كان المدعى حقا	٢ في واجب ٥ نفى ظن الزائد ٥ وذلك لاصالة
وانحمد لله اولوا آخراً و قد وقع الفراغ بحمد الله و منه بيد العبد المفتاق روح الله الموسوي الخميني في صبيحة يوم الخميس السابع من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٧٥	